



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

واقع دمج البلديات في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء المجالس
البلدية والمنتفعين واليات مقترحة لتطويرها -
دراسة حالة محافظة رام الله والبيرة

محمود عامر خليل قنداح

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1433هـ - /2012م

واقع دمج البلديات في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء المجالس
البلدية والمنتفعين واليات مقترحة لتطويرها -
دراسة حالة محافظة رام الله والبيرة

إعداد

محمود عامر خليل قنداح

بكالوريوس إدارة وريادة - جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

المشرف: د. عبد الوهاب الصباغ

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
للتنمية الريفية المستدامة - مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية -
معهد التنمية المستدامة - جامعة القدس

1433 هـ / 2012م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

واقع دمج البلديات في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية والمنتفعين واليات
مقترحة لتطويرها - دراسة حالة - محافظة رام الله والبيرة

إعداد : محمود عامر خليل قنداح
الرقم الجامعي : (20912230)

المشرف: د. عبد الوهاب الصباغ

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 02-05-2012 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. عبد الوهاب الصباغالتوقيع:
2. ممتحنا داخليا: د. يوسف أبو فارةالتوقيع:
3. ممتحنا خارجيا: د. عبد الناصر مكّيالتوقيع:

القدس - فلسطين

1433 هـ / 2012 م

إهداء

إلى من قال: ليس فينا وليس منا وليس بيننا من يفرط بذرة من تراب القدس، الشهيد
الراحل والخالد في قلوبنا إلى الأبد "الرئيس القائد ياسر عرفات - أبو عمار".

إلى من رحلوا عنا من الشهداء الأبطال أخص منهم شهيد العلم زميل دراستي (محمود
العارضة).

إلى أولئك الأبطال الذين ما زالوا يحملون المشاعل بيننا على دربنا الطويل من أجل
الحرية والاستقلال أسرانا البواسل.

إلى روح والدتي الطاهرة

إلى روح والدي الطاهرة

إلى روح العزيزة الغالية مربيّتي أختي نورة أم جعفر

إلى أسرتي الكريمة (زوجتي وبناتي وأبنائي)

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

محمود عامر خليل قنداح

إقرار

أقر أنا معد هذه الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي، الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة لأي جامعة أو معهد.

التوقيع :

محمود عامر خليل قنداح

التاريخ:

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

الحمد لله الذي علم الإنسان بالقلم ما لم يعلم والصلاة والسلام على الرسول الأعظم وعلى آله وصحبه وسلم.

ولا يسعني في مستهل هذه الدراسة إلا أن أتقدم بالثناء والشكر والامتنان، وجزيل الشكر والعرفان، لأولئك الأفاضل الذين وقفوا إلى جانبي في إعداد وإنجاز هذه الدراسة، ولولا مشيئة الله ومساعدتهم وعونهم لما تمكنت من إنجازها وإتمامها.

وكلي فخر أن يكون في مقدمتهم أستاذي المشرف د. عبد الوهاب الصباغ الذي أضحي أماً عزيزاً وصديقاً وفاقاً منذ بداية انتسابي للدراسات العليا. شاكراً له جهده وصبره معي بإشرافه وتوجيهاته لإنجاح وإتمام هذه الدراسة .

شاكراً كذلك أسرتي وزوجتي وأبنائي لما تحملوا مني وصبروا على تغيبي عنهم خلال فترة الدراسة. وبالاحترام والتقدير العظيم.

إلى كل من علمني حرفاً ومنحني عزيمة التعلم والمثابرة.

إلى أساتذتي الأفاضل في جامعة القدس وأخص منهم أساتذتي مدير معهد التنمية المستدامة د. زياد قنام وأعضاء الهيئة التدريسية وكافة العاملين.

وأسجل شكري وإشادتي بتعاون وزارة الحكم المحلي لتقديمهم التسهيلات اللازمة للوصول إلى المعلومات لخدمة البحث العلمي.

ولكل الأخوة والأخوات زملاء العمل وخاصة في الجوازات العامة الذين ساعدوني منذ بداية مشواري الدراسي في حمل عبء العمل المناط بي.

ولا يفوتني أن أثنى عالياً جهود الأخ أحمد (مركز العامر للخدمات) في مساعدته لي في طباعة الرسالة وكذلك الأخ محمود أحمد قنداح (أبو نبيل) في تدقيق الرسالة لغوياً والأستاذ محمد إبراهيم أبو ظاهر في ترجمة الملخص بالانجليزية.

وإلى الأساتذة الكرام لجنة تحكيم الاستبانة الميدانية لهذه الدراسة وهم: د. حسين الأعرج، د. زياد قنام، د. يوسف أبو فارة، د. ماجد صبيح، د. عبد الرحمن الحاج ، د.عزمي الأطرش، أ. عبد الكريم سدر .

لهم مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان لما اغنوا رسالتي بأرائهم القيمة.

والى الأخوة لجنة المناقشة الذين تكرموا مشكورين بقبول مناقشة هذه الرسالة حيث شرفوني وأثروا الدراسة بملاحظاتهم وتعديلاتهم وآرائهم وتفضلوا علي بإجازتها.

لكل هؤلاء أقدم شكري وتقديري مع أجمل باقة ورد بكوفية فلسطينية.

وأما من قدم لي عوناً وغفلت عن ذكره فله من الله الأجر والثواب بإذنه تعالى ثم له مني شديد الأسف وخالص الاعتذار .

محمود عامر خليل قنداح

المصطلحات

- الهيئات المحلية :
- مؤسسات أهلية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها وتعين حدودها بمقتضى أحكام القانون أو أي قانون صادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية ويتولى إدارة الهيئة ، مجلس ينتخب أعضائه انتخاباً مباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات، ويحدد الوزير (وزير الحكم المحلي) بنظام يصدره ، عدد أعضاء المجلس لكل هيئة محلية . (قانون مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية لعام 1996) .
- دمج الهيئات المحلية :
- ضم المجالس القروية في منطقة جغرافية متقاربة في بلدية واحدة، قادرة على تقديم خدمات أفضل وتتمتع بجهاز إداري ومالي وتقني ذي كفاءة عالية قادرة على البقاء ومواجهة التحديات. ومستندة إلى قانون الهيئات المحلية رقم (1) 1997 مراعية بذلك - رغبة السكان والتواصل الجغرافي والتجانس الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وتوفير الخدمات المشتركة بينها.
- وزارة الحكم المحلي :
- هي احد وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية يناط بها رسم السياسة العامة لإعمال مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية ، والإشراف على وظائفها واختصاصات هذه المجالس وشؤون تنظيم المشاريع العامة وأعمال الميزانيات والتفتيش المالي والإداري والقانوني والإجراءات الخاصة بتشكيل هذه المجالس ، والقيام بالأعمال الفنية والإدارية المتعلقة بأعمال التنظيم والتخطيط الإقليمي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ، وتقوم بوضع أنظمة ولوائح لازمة من اجل تنفيذ واجباتها المنصوص عليها . (قانون مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية لسنة 1996) .
- الإدارة المحلية :
- أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة يقوم على فكرة توزيع السلطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية ، وذلك بغرض أن تتوفر الأولى لرسم السياسات العامة للدولة وإدارة المرافق الوطنية في البلاد ، وان تتمكن الثاني (الأجهزة المحلية) ، من تسيير مرافقها بكفاءة لتحقيق أغراضها المشروعة. (محمد، 2012)
- المجلس المحلي :
- مجموعة من أفراد المجتمع يتم انتخابهم أو تعيينهم للقيام بالإشراف على توجيه السياسة العامة للمنطقة المحلية لا سيما توفير الخدمات

وتطوير وتحسين المنطقة المحلية- وقد أطلقت وزارة الحكم المحلي الفلسطيني هذه التسمية فقط على المجالس في منطقة القدس لاعتبارات سياسية وكريفة لتسمية البلديات. (عبد ربه، 2009).

المجلس : مجلس الهيئة المحلية ويشمل مجلس البلدية أو المجلس المحلي أو المجلس القروي أو اللجنة المحلية أو اللجنة الإدارية أو لجنة التطوير أو أي مجلس آخر يشكل وفقاً لأحكام القانون ويتألف من الرئيس والأعضاء . (قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية، 1996) .

الحكومة المركزية : هي الجهاز التنفيذي للدولة حيث تشمل الوزارات والدوائر المركزية ثم مؤسسة القطاع العام التي تساهم بها الحكومة وتقوم بعملية تنفيذ السياسة العامة التي يضعها الجهاز التشريعي. (عبد ربه ، 2009)

المشاركة المجتمعية : عملية إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في اتخاذ القرارات وكذلك إشراكهم في الأعمال المراد القيام بها. وكذلك فهي عملية تقريب المواطن من الإدارة حتى يصبح عنصراً فاعلاً في المجتمع مشاركاً في تنميته.

تحديد الاحتياجات : عملية تصنيف وترتيب احتياجات المجتمع والمنتفعين من حيث الأهمية والأولوية في خدمة المنتفعين والمجتمع ، بحيث تقوم بتقديم وتفضيل الاحتياجات الأساسية والضرورية على الاحتياجات الثانوية

ملائمة الخدمات : أن تكون المشاريع والبرامج المقدمة من قبل البلدية قادرة على سد الاحتياجات الأساسية والضرورية للمنتفعين ، من البنية التحتية والخدمات الأساسية ، مثل ، (الكهرباء ، المياه ، الشوارع والطرق الخ) ، بحيث تكون منسجمة مع رغباتهم وتوقعاتهم .

تحسين نوعية الخدمات : قدرة البلدية المدمجة على تقديم الخدمات وتحقيق أهدافها من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة - المادية - البشرية - المالية - لتحقيق أفضل الخدمات وبأدنى قدر ممكن من التكلفة وبأقصر وقت متاح وتكون كافية لسد احتياجات المنتفعين ومتوافقة مع رغباتهم ومصالحهم .

المنتفع (المقيم) : المواطن الفلسطيني المقيم ضمن منطقة هيئة محلية . ويكون له

سكن أو عمل دائم . (مشروع قانون مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية لسنة 1996) .

اللجنة التوجيهية : لجنة تم تشكيلها بقرار من وزير الحكم المحلي وبمصادقة مجلس الوزراء وبالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة لتسهيل وتسريع عملية الدمج بشكل علمي وفعال وتقوم بالتنسيق المستقبلي لكافة البرامج في الهيئات المحلية المراد دمجها من خلال تفعيل التعاون والتنسيق مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة. (الدليل الإرشادي لدمج الهيئات المحلية، 2009) .

الموارد المحلية : الإمكانات والأدوات والوسائل الشعبية والحكومية المتوفرة للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية (اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا، وبيئيا وصحيا) في منظومة شاملة ومتكاملة. (مصدر)

قائمة المختصرات

SPSS	: Statistical package for social sciences	:	حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية
CHF	: Cooperative Housing Foundation	:	صندوق البلديات
LAC	: local integration Committee	:	المحلية لجنة الدمج
LAT	: Local integration team	:	فريق الدمج المحلي
PECDAR	: Palestinian Economic Council for Development and Reconstruction	:	المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)
MOLG	: Ministry Of local government	:	وزارة الحكم المحلي

ملخص

أجريت الدراسة في الفترة الزمنية الواقعة بين شهري آذار من عام 2011 م إلى شهر شباط من عام 2012 م وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع دمج البلديات ونتائجها في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية والمنتهجين ثم التوصل لآليات مقترحة لتطوير وتحسين عملية الدمج.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على فرص وتحديات دمج البلديات ، ومدى استفادة المنتهجين من عملية الدمج . وقد مثل مجتمع الدراسة أعضاء المجالس البلدية المدمجة وعددهم 50 عضوا باستخدام أسلوب المسح الشامل وعينة من المنتهجين في محافظة رام الله والبيرة كدراسة حالة للبلديات المدمجة وهي (الزيتونة ، الاتحاد ، بني زيد الغربية ، بني زيد الشرقية) وعددهم 472 منتفعا من هذه البلديات باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية للمنتهجين في البلديات .

استخدم الباحث في الدراسة النهج الوصفي التحليلي ، وقام بجمع البيانات ودراسة واختبار الفرضيات بالاستعانة بالاستبانة ومراجعة الأدبيات السابقة حيث قام الباحث بعمل استبانتين الأولى لأعضاء المجالس البلدية المدمجة والثانية للمنتهجين من خدمات المجالس البلدية المدمجة ولتأكد من صدق الاستبانتين تم الاعتماد على مساعدة بعض الأكاديميين من ذوي الاختصاص والخبرة في تحكيم الاستبانتين ، وللتأكد من ثبات الاستبانتين تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي ، حيث كان معامل الثبات الكلي لاستبانته الأعضاء 0.976 ومعامل الثبات الكلي لاستبانته المنتهجين 0.960 ، كما قام الباحث بتحليل ومعالجة مخرجات الاستبانتين باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

أظهرت نتائج الدراسة أن دمج البلديات ساهم في استغلال الموارد المحلية بشكل أفضل، وان دمج البلديات أدى إلى تحسين الوضع المالي للبلديات المدمجة ورفع الكفاءة الإدارية لأعضاء وموظفي البلديات المدمجة ، كما إن تحديد الأهداف والإجراءات والمعايير المطلوبة للوظائف الشاغرة وتحليلها وتحديد الأجر المناسب لهذه الوظائف وتزويد شاغريها بالمعلومات والخبرة اللازمة يؤدي إلى رفع مستوى إدارة القوى البشرية ، فيما حسن دمج البلديات في نوعية الخدمات التي تقدمها البلديات في المجالات الإدارية والخاصة في التعامل مع المواطنين والطرق والإنارة ، ولوحظ ضعف الإمكانيات التي تقدمها البلديات لتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمنتهجين في مجالات الصحة والترفيه والمياه والزراعة والبنية التحتية، وبوجود هيكل تنظيمي زادت ملائمة الخدمات

المقدمة من البلدية لاحتياجات المنتفعين، وأن تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي والمؤسسات الأهلية والشخصيات الاعتبارية من نتائج دمج البلديات، فيما لم تتجح البلديات بإقناع المواطنين في المساهمة بتنفيذ المشاريع العامة ولم تتجح بتجنيد متطوعين لمساعدتها.

وخلصت الدراسة إلى عدد من المقترحات ووجهت لأربع جهات وهي وزارة الحكم المحلي، البلديات، المواطنين، الباحثين، فيما يخص وزارة الحكم المحلي فكانت: ضرورة تخصيص موازنات خاصة للبلديات وإعطاءها صلاحيات أوسع، وتنفيذ المشاريع الاستثمارية والعمل على سن التشريعات والقوانين التي تلبي رغبات المواطنين وتحفزهم على قبول فكرة الدمج، أما ما يخص البلديات فهي ضرورة العمل على تنفيذ المشاريع وفق خطة البلدية، والتقيد التام بالمخطط الهيكلي التنظيمي وتأسيس قنوات اتصال، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة، وفيما يخص المواطنين ضرورة الالتزام والتجاوب مع قرارات البلدية وتنفيذها، والحفاظ على منجزات البلدية ورعايتها وعدم العبث بها وتخريبها، وتزويد البلديات بالمقترحات والتوصيات.

أما بحثياً فينصح الباحثون بالعمل على دراسة الوسائل الكفيلة بتعزيز فكرة عملية الدمج ودراسة دمج البلديات بين الواقع والتطبيق في فلسطين، ودراسة مقارنة بين التجربة الأردنية والتجربة الفلسطينية، دراسة آليات دمج الهيئات المحلية الفلسطينية لتقليص تضخم عددها والعمل على تطويرها وتحسينها.

The reality of Municipal integration in the West Bank from the viewpoint of Municipal Council members and the community being served by them and a recommended mechanism for improvement

Prepared by: Mahmoud Amer Khalil Qendah

Supervisor: Dr. Abdel Wahab Sabbagh

Abstract:

The study was conducted between March, 2011 and February, 2012. This study aims to reach a proposed mechanism to develop and improve the process of integration.

The research identifies the opportunities and challenges of integrating municipalities and the extent to which the beneficiaries gain out of the merger. The population of the study included fifty members of merged municipal councils and a sample of members of the community being served by those councils in Ramallah and Al Bireh Governorate. The merged municipalities included Al Zaytuna, The Union, East Bani Zeid and West Bani Zeid. All fifty council members responded to the questionnaire, four hundred and seventy two community members, who were randomly selected, responded to the questionnaire as well.

The researcher collected data and tested several hypothesis. Two questionnaires were developed by the researcher, one for the municipal council members and the other one for the community members served by those councils.

The most important results of the integration included the following: a better exploitation of local resources, an improvement in the financial status of the merged municipalities and upgrading the administrative efficiency of municipal employees. Moreover, it clarified the job descriptions for vacant jobs. Furthermore, it improved the services that are offered to the community. Municipal integration also enhanced partnership with the local community, civil society organizations and VIP's.

The study recommended: The Ministry of Local Government is recommended to allocate special budgets for integrated municipalities, encourage integrated municipalities to carry out investment projects to improve their revenues, provide integrated municipalities with more authority to enact rules and regulations that not only meet the needs of the community but also help the community understand the value of integration. Municipalities are recommended to establish channels of effective communication with the community, establish a comprehensive database, execute projects according to the municipal plans, adhere to the structural organization outline. Citizens are recommended to adhere to the municipal decisions, participate in project implementations, maintain the achievements of the municipalities, and provide the municipalities with recommendations to enhance communication and popular participation in the supervision and control of the municipalities.

Researchers are recommended to study techniques that promote the idea of integration. Studying the municipal integration in Palestine between theory and practice is also

recommended. A comparative study, of municipal integration, that compares the experience of Jordan and that of Palestine is recommended. Finally, it is recommended to study the integration mechanisms of the Palestinian local councils to reduce its numbers and to improve the municipalities themselves.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 مقدمة

إن الحكم المحلي أسلوب إداري من أساليب الحكم الديمقراطي ، ويتعلق أساسا بان الخدمات العامة هي حقوق للمواطنين يجب أدائها بحيث تضمن تحقيق الغرض منها . ومعنى هذا ، إن يقوم المواطن بتسيير أمورهم بأنفسهم ضمن هيئة محلية معينة ، وبالتالي تحقيق الغاية من إنشاء الهيئات المحلية ، المتمثلة في توزيع الصلاحيات والمسؤولية بين الحكومة المركزية والمناطق المحلية.

إلا إن الحكم المحلي في فلسطين مر بظروف صعبة عبر مراحل تاريخية متلاحقة، كانت فلسطين بحدودها التاريخية خلالها خاضعة لقوى أجنبية هي تحديدا. (العثمانيون، والبريطانيون، والأرمنيون في الضفة الغربية، والإدارة المصرية في قطاع غزة، والاحتلال الإسرائيلي). ولقد أرست هذه القوى الأجنبية أسس نظام الحكم المحلي الفلسطيني إلا أن أيا منها لم تعمل على تمكين النظام ليكون ممثلا لصالح والتطلعات الصادقة للشعب المحلي، حيث أنه لم يكن الحكم المحلي بالنسبة لها سوى امتداد للسلطة المركزية، واستخدامه وسيلة للسيطرة وليس وسيلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وهذا ما أثقل العبء على السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قدومها عام 1994 حيث وجدت نفسها أمام تركة ثقيلة من الأنظمة والقوانين والأوامر العسكرية وخاصة فيما يتعلق بالسلطات المحلية التي شهدت في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية توسعا كبيرا في قطاع الحكم المحلي وتضاعف

العدد أربعة إضعاف ليصبح عددها اليوم (121) بلدية و(12) مجلسا محليا و(335) مجلسا قرويا ولجنة مشاريع وذلك وفقا لإحصائيات "جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني" لسنة (2004) حيث صنفت البلديات إلى أربعة أصناف، "أ، ب، ج، د" وان هذه البلديات بكافة أصنافها تعتبر اصغر وحدة في التقسيم الإداري للبلاد وتمثل البنية الأولى في بناء الدولة من حيث دورها الكبير بحل مشاكل المواطنين اليومية بسرعة وفعالية وتقديم الخدمات للسكان وتقدير مصلحة المجتمع والعمل على تحقيقها وهي الممثل الرسمي للشعب في محيط البلدية والمعنية بتجسيد حاجاته الأساسية وطموحاته المختلفة.

وتخضع هذه البلديات إلى السلطات المركزية ممثلة بوزارة الحكم المحلي وفق القانون الناظم لقطاع الحكم المحلي الفلسطيني - قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997 والمصادق عليه في نفس العام من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية.

إلا أن عدد الهيئات المحلية الكبير الذي اضعف القدرات الإدارية والمالية في تلك الهيئات وأدى إلى نقص في تقديم الخدمات، دفع السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل عام ووزارة الحكم المحلي بشكل خاص إلى تبني فكرة دمج الهيئات المحلية الصغيرة والمتوسطة في هيئات أكبر (البلديات) قادرة على تقديم الخدمات الأساسية وخدمات البنية التحتية في ضوء تزايد طلبات المواطنين وحاجاتهم لتلك الخدمات. إلا إن هذه الفكرة تواجه تضاربا في الآراء والمواقف بين مؤيد ومعارض لها. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمعرفة واقع هذا الدمج وأثاره من خلال تقييم عملية الدمج من وجهة نظر المنتفعين وأعضاء المجالس المحلية، املاً في تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات، التي تساهم في دعم التوجه العام للسلطة الوطنية الفلسطينية عن طريق وزارة الحكم المحلي، في تطبيق عملية الدمج، إما بتحسينها وتطويرها أو تعميمها وتنفيذها.

2.1 مشكلة الدراسة

مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 في أعقاب إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو عام 1993) ارتفع عدد هيئات الحكم المحلي من (139) في زمن الاحتلال الإسرائيلي ليصل إلى (509) بين بلدية وهيئة محلية ومجلس قروي سنة (2004). إلا أن هذه الزيادة لم تحقق الهدف المنشود لدى الجهات المختصة في السلطة الوطنية الفلسطينية.

ونظرا لتجربة البلديات والمجالس القروية بشكل منفصل في الأداء وجدت الجهات المختصة في

السلطة الوطنية الفلسطينية آليات جديدة تتمثل في مقترح دمج الهيئات المحلية بغرض تحسين فاعليتها وتقديم الخدمات بشكل أفضل. مما قد يعكس على تنمية وتطوير هذه الهيئات لذا فان مشكلة الدراسة الحالية تتمثل في السؤال التالي: ما هو واقع دمج البلديات في الضفة الغربية، من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية والمنتفعين وما هي الآليات المقترحة لتطويرها؟

3.1 مبررات الدراسة

تم الإعداد لهذا الدراسة استنادا إلى مبررات عدة أهمها :

- ندرة الدراسات المتعلقة بموضوع البحث و بشكل خاص في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وفي الدول المجاورة نظرا لأنها تجربة حديثة.
- بعد سنوات من دمج البلديات بغرض زيادة كفاءتها وتمكينها ورفع فاعليتها. لذا يبدو من المفيد تقييم هذه التجربة لأهميتها البارزة ومعرفة نتائجها.
- إن هذه التجربة لم يتم تحديث وتجدد لها أو تعميمها في بلديات أخرى وهذا مبررا لمعرفة لماذا لم يتم اتخاذ إجراء قانوني لدمج هذه البلديات.
- اهتمام الباحث في موضوع البحث كونه نائب رئيس بلدية مدمجه.

4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها محاولة جادة ستعالج موضوعا على قدر كبير من الأهمية كونه يمس حياة المواطنين في مجالات كثيرة سواء أكانت مالية، اقتصادية، اجتماعية، إدارية، خدماتية. وتعتبر هذه الدراسة وفي حدود معرفة الباحث، من أوائل الدراسات التي تتناول واقع دمج الهيئات المحلية في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية والمنتفعين. وفيما يأتي أهم النقاط التي تعكس أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية والعملية

1.4.1. الناحية العلمية:

ستعمل الدراسة على فتح آفاق البحث العلمي في هذا المجال، و ستلقي الضوء على العديد من الجوانب البحثية التي ما زالت طي الكتمان المعرفي من خلال العديد من المقترحات البحثية التي تقدمها.

كما أن هذه الدراسة سنتلقي الأضواء على بعض المفاهيم والأفكار في الإدارة المحلية والحكم المحلي والهيئات المحلية والبلديات والتي تكاد تختلط ببعضها على نحو يصعب معه تمييزها والتي تختلف حولها الآراء، وإلى غير ذلك من الأمور العلمية والنظرية. كما أن الدراسة تتناول واقع الهيئات المحلية المدمجة واستخلاص الدروس والعبر من هذه التجربة ومحاولة تعميمها. كما ستوضح أبعاد (انعكاسات) عملية الدمج والقوانين والتشريعات المتعلقة بذلك مع إبراز المزايا والمعوقات والسلبيات التي تواجه عملية الدمج.

2.4.1. الناحية العملية:

ستقدم هذه الدراسة للجهات المعنية الواقع الذي تعيشه فكرة دمج المجالس في بلديات، و تستخلص نقاط القوة والضعف حسب إستجابات المبحوثين، التي ستعطي دليلا استرشاديا للجهات المعنية، كونها دراسة حالة قائمة للبلديات المدمجة، بما يساهم في رفع كفاءة الدمج منها و يلقي الضوء على المشاكل التي يعانيتها واقع الدمج، لتصبح الدراسة في مقام دراسة إحتياجات لواقع الدمج، كما يمكن أن تساهم في مساعدة المسؤولين و جهات الاختصاص بدمج البلديات في اتخاذ القرارات المناسبة في تقييم هذه التجربة إما بتعميمها والاستمرار في تطبيقها أو في معالجة أوجه القصور في تطبيقها كما يتوقع الباحث من هذه الدراسة أن تضيف معلومات جديدة إلى أدبيات دمج الهيئات المحلية، ويأمل الباحث من خلال التوصيات والنتائج التي ستتوصل لها الدراسة أن تكون مؤشرا للوسائل الكفيلة بزيادة فاعلية الهيئات المحلية وحشد الطاقات المجتمعية لرفع مستوى الأداء فيها.

5.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع دمج البلديات في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية، والمنتفعين ثم التوصل لآليات مقترحة لتطوير وتحسين عملية الدمج وينبثق عن الهدف العام للدراسة عددا من الأهداف الفرعية المنضوية تحت سياسة وإستراتيجية دمج الهيئات المحلية الفلسطينية وأهمها:

• تبيان تأثير دمج البلديات على المحاور والمجالات التالية :

- الاستغلال الأمثل للموارد المحلية . (اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، بيئيا وصحيا)
- تحسين الوضع المالي للبلدية .
- رفع الكفاءة الإدارية لأعضاء وموظفي البلدية المدمجة .

- رفع مستوى إدارة الموارد البشرية في مناطق البلدية المدمجة .
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمنتفعين .
- ملاءمة الخدمات المقدمة لاحتياجات المنتفعين .
- مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع .
- التعرف على فرص وتحديات دمج البلديات .
- التعرف على مدى استفادة المنتفعين من عملية الدمج .
- طرح آليات مقترحة لتطوير البلديات المدمجة تعزز استدامة واستمرار عملية الدمج .

6.1 أسئلة الدراسة

تتمثل أسئلة الدراسة في السؤال الرئيس وهو ما واقع دمج البلديات في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية والمنتفعين ، وما هي آليات المقترحة لتطويرها ؟ وينبثق عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية أهمها:

- هل يحقق دمج البلديات الاستغلال الأمثل للموارد المحلية ؟
- ما مدى مساهمة دمج البلديات في تحسين الوضع المالي للبلدية ؟
- ما دور دمج البلديات في رفع الكفاءة الإدارية لأعضاء وموظفي البلديات المدمجة ؟
- ما هي الوسائل الرئيسية للبلديات المدمجة في رفع مستوى إدارة الموارد البشرية في محيط البلدية ؟
- هل يحقق دمج البلديات تحسنا في نوعية الخدمات المقدمة ؟
- هل يزيد دمج البلديات ملائمة خدمات المنتفعين ؟
- هل ينمي دمج البلديات مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع؟
- 8- ما هي الآليات المقترحة لتطوير عملية دمج البلديات بما يضمن إستمراريتها وتعميمها؟

7.1 فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في الفرضيات التالية:

- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أعضاء المجالس البلدية حول انعكاس دمج البلديات على الاستغلال الأمثل للموارد

المحلية تعزى للمتغيرات العمر ، والجنس ، والمؤهل العلمي ، ومكان الإقامة ، وقطاع العمل ، والحالة الاجتماعية .

● لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أعضاء المجالس البلدية حول انعكاس دمج البلديات على تحسين الوضع المالي للبلدية تعزى للمتغيرات العمر ، والجنس ، والمؤهل العلمي ، ومكان الإقامة ، وقطاع العمل ، والحالة الاجتماعية.

● لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أعضاء المجالس البلدية حول انعكاس دمج البلديات على رفع الكفاءة الإدارية لأعضاء وموظفي البلدية تعزى للمتغيرات العمر ، والجنس ، والمؤهل العلمي ، ومكان الإقامة، وقطاع العمل ، والحالة الاجتماعية .

● لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أعضاء المجالس البلدية حول انعكاس دمج البلديات على رفع مستوى إدارة الموارد البشرية تعزى للمتغيرات العمر ، والجنس ، والمؤهل العلمي ، ومكان الإقامة ، وقطاع العمل ، والحالة الاجتماعية .

● لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أعضاء المجالس البلدية حول انعكاس دمج البلديات على التفكير في الآليات المقترحة تعزى للمتغيرات العمر ، والجنس ، والمؤهل العلمي ، ومكان الإقامة، وقطاع العمل ، والحالة الاجتماعية .

● لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المنتفعين حول انعكاس دمج البلديات على تحسين نوعية الخدمات المقدمة تعزى للمتغيرات العمر، والجنس ، والمؤهل العلمي ، ومكان الإقامة، وقطاع العمل ، والحالة الاجتماعية .

● لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المنتفعين حول انعكاس دمج البلديات على ملائمة الخدمات المقدمة تعزى للمتغيرات العمر، والجنس، والمؤهل العلمي، ومكان الإقامة، وقطاع العمل ، والحالة الاجتماعية .

● لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المنتفعين حول انعكاس دمج البلديات على مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرارات تعزى للمتغيرات العمر، والجنس ، والمؤهل العلمي، ومكان الإقامة ، وقطاع العمل ، والحالة الاجتماعية .

- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المنتفعين حول انعكاس دمج البلديات على التفكير في الآليات المقترحة تعزى للمتغيرات العمر ، والجنس ، والمؤهل العلمي ، ومكان الإقامة ، وقطاع العمل ، والحالة الاجتماعية .

8.1 هيكلية الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول كما يأتي:

- الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها، ويحتوي على المقدمة ، ومشكلة الدراسة ، ومبررات الدراسة، وأهمية الدراسة، وأهداف الدراسة، وأسئلة الدراسة، وفرضيات الدراسة، وهيكلية الدراسة.
- الفصل الثاني: ويحتوي على مقدمة الفصل، والإطار النظري للدراسة، كما يتضمن الإطار التاريخي للحكم المحلي في فلسطين، و التجارب المحلية والعربية والدولية، ومقارنة التجربة الفلسطينية بالتجارب العربية، كما يتضمن الدراسات السابقة، والتعقيب على الدراسات السابقة، و خلاصة الفصل.
- الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها وتتضمن : تمهيد، ويحتوي على المنهج المتبع في الدراسة، وسبب اختيار هذا المنهج، وأدوات الدراسة الملائمة للدراسة، وطرق جمع البيانات وتحليلها، والاختبارات التي أجريت على الأدوات لفحص صدقها وثباتها، كما تم بيان حدود الدراسة ومجتمعها وعينتها، والعوامل الديمغرافية لأفراد مجتمع البحث، وكذلك المعالجة الإحصائية.
- الفصل الرابع : عرض النتائج ومناقشتها ، مقدمة الفصل ، ويحتوي أيضا هذا الفصل استخلاص النتائج بعد تحليل البيانات ومناقشة كل نتيجة مع بيان أسباب خروج تلك النتائج
- الفصل الخامس : الاستنتاجات والتوصيات، حيث يحتوي هذا الفصل على الاستنتاجات ومدلول النتائج التي تم التوصل إليها وتم الخروج أيضا بمجموعة من التوصيات يمكن اعتبارها انطلاقة لانجاز أبحاث مستقبلية في نفس المجال بالاعتماد على البحث المنج.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

تناول هذا الفصل أهم ما ورد من دراسات وأدبيات وأبحاث وكتابات، ويقسم إلى ستة أجزاء: الجزء الأول مقدمة لما بعده من أجزاء فيبحث في نشأة وتطور البلديات وهيئات الحكم المحلي، يليه الجزء الثاني الذي يبحث في الإدارة المحلية والحكم المحلي من حيث المفهوم وأسباب الظهور والمقومات وتصنيفاتها ، أما الجزء الثالث فتناول البلديات وتعريفها ودمج البلديات ومفهومها وأنواعها ومبرراتها وفوائدها ومميزاتها وأهدافها ومعيقاتها ومتطلباته ومراحل عملية الدمج ومعاييرها ومسؤولية دمجها أما الجزء الرابع فيتحدث عن التجارب العربية والدولية حيث تناول الجزء الخامس الدراسات السابقة ذات العلاقة وتعقيباً عليها.

2.2 الإطار النظري

معطيات عامة حول الاطار النظري تلخصها الدراسة فيما يأتي:

1.2.2.1 الإدارة المحلية والحكم المحلي:

الأساسيات النظرية حول الإدارة المحلية والحكم المحلي، والتي تستند إليها الدراسة كجزء من إطارها النظري تلخصه فيما يأتي:

1.1.2.2. تعريف الحكم المحلي:

يمكن تعريف الحكم المحلي بأنه جزء من النظام العام للدولة منحتة الحكومة المركزية شخصية معنوية وقد أوجد من أجل تلبية احتياجات مجتمعه المحلي، ويتمثل في هيئة منتخبة تعمل تحت رقابة وإشراف إدارة السلطة المركزية (جهيدة، 2010). كما يعرف الحكم المحلي بأنه أسلوب من أساليب اللامركزية السياسية يتم من خلاله توزيع الوظيفة السياسية بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية، ويعني بالجوانب السياسية والتقريرية والتوجيهية (طعامنة وعبد الوهاب، 2005)

2.1.2.2. الإدارة المحلية:

عملت الدول الأكثر تقدماً على توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين الأجهزة المحلية، في إطار ما يعرف اليوم بالإدارة المحلية بانها أسلوب من أساليب اللامركزية الإدارية يتم من خلاله توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية وتعني بالجوانب التنفيذية (طعامنة وعبد الوهاب، 2005).

3.1.2.2 أسباب ظهور الإدارة المحلية:

تعددت وجهات نظر الباحثين والكتاب حول أسباب ظهور الإدارة المحلية وقد بين (إبراهيم، 2007)، أن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الإدارة المحلية ما يلي:

- اتساع نطاق أسلوب الإدارة الحكومية.
- وجوب تنويع أسلوب الإدارة تبعاً للظروف المحلية.
- الإدارة المحلية هي أكثر إدراكاً للحاجات المحلية.
- التدريب على أساليب الحكم النيابي.
- تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية العامة.
- القضاء على التعقيدات الناجمة عن المركزية الإدارية.

4.1.2.2. مقومات الإدارة المحلية:

تستند الإدارة المحلية إلى مجموعة من المقومات والأسس وبعد الإطلاع على الدراسات والمصادر السابقة فإنه يمكن تلخيص أهم المقومات التي تركز عليها الإدارة المحلية بما يلي:

- ذمة مالية مستقلة، ولا يجوز للسلطة المركزية التصرف بها، وقد نص القانون الأردني رقم 29 لسنة 1955 في المادة الثالثة فقرة (3) على اعتبار المجلس البلدي شخصاً معنوياً له أي يقاضي بهذه الصفة وأن ينيب عنه أو يوكل من يشاء في الإجراءات القضائية.
- التخصص في إدارة المصالح المحلية: حيث أن المجالس المحلية تعتبر هيئات إقليمية يتحدد اختصاصها بحدود جغرافية معينة، واختصاصات معينة بموجب القانون، إذ لا يجوز لها أن تتخطاها، حيث يتم انتخاب اعضاء المجالس المحلية من السكان المحليين، وذلك باعتبارهم ممثلين عن أبناء المنطقة كونهم يمتلكون المعرفة بحاجات ورغبات ومشاكل سكان تلك المنطقة.
- الخضوع لإشراف السلطة المركزية، فعلى الرغم من استقلال المجالس المحلية باختصاصات معينة، إلى أن هذا الاستقلال غير مطلق إذ تباشر هذه الاختصاصات تحت إشراف السلطة المركزية، لأن مثل هذا الاستقلال إذا وجد يكون معناه أن لكل وحدة الحرية في انتهاج السياسة الإدارية التي تراها، وهذا يؤدي إلى انعدام وحدة الاتجاه الإداري في الدولة. (إبراهيم، 2007).

5.1.2.2. الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي:

بعد الإطلاع على الدراسات والمصادر السابقة حول الإدارة المحلية والحكم المحلي فإنه يمكن توضيح الفرق بينهما وفقاً لآراء الكتاب والباحثين كما هو مبين في الجدول رقم (1.2):

جدول 1.2: الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي (طعامنة وعبد الوهاب ، 2005)

الإدارة المحلية	الحكم المحلي
أسلوب في اللامركزية الإدارية.	أسلوب في اللامركزية السياسية.
طريقة من طرق الإدارة .	صورة من صور الحكم .
سلطة تنفيذية وظيفية .	سلطة سياسية توجيهية ، تقريرية.
إدارة المرافق المحلية.	أدارة المرافق القومية للسلطة المركزية.
موجودة في الدول المركبة والبسيطة.	موجودة في الدول الفدرالية.

2.2.2. البلديات:

ملخص حول البلديات تعرضه الدراسة فيما هو آت:

1.2.2.2. تعريف البلدية :

هي إدارة محلية ذات صفة عامة ، وشخصية معنوية ، تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي . فلها أن تستملك ، وتشترى ، وتقبل الهبات ، وتبيع ، وتنشئ العقود ، وتتقاضى أمام المحاكم . (حاتم ، 1979) .

2.2.2.2. دور البلديات:

مع مراعاة أحكام هذا القانون وأي قانون أو تشريع آخر تتاط بمجلس الهيئة المحلية الوظائف والصلاحيات والسلطات المبينة في البنود التالية ضمن حدود منطقة الهيئة المحلية ويحق له أن يمارسها مباشرة بواسطة موظفيه ومستخدميه . وهذه الصلاحيات كما وردت وحددت في القانون الفلسطيني للهيئات المحلية الفلسطينية في المادة رقم (15) من عام (1997) تتمثل في النقاط التالية:

تخطيط البلدة والشوارع ، المباني ورخص البناء ، المياه ، الكهرباء ، المجاري ، الأسواق العامة ، الحرف والصناعات ، النظافة ، الصحة العامة والرقابة عليها ، المحلات العامة ، المنتزهات ، الاحتياطات للسيول والفيضانات والحرائق والكوارث الطبيعية وغيرها ، المؤسسات الثقافية والرياضية ، وسائل النقل البري والبحري ، الباعة المتجولون والبسطات ، الأوزان والقبان ، الإعلانات ، هدم الأبنية ، فضلات الطرق ، التسول ، المقابر ، الفنادق ، الدواب ، الكلاب ، الموازنة وملاك الموظفين ، إدارة أموال وممتلكات الهيئة المحلية ، الوظائف الأخرى ، تخويل المجلس صلاحية وضع أنظمة . (قانون الهيئات المحلية الفلسطينية، المادة 15، 1997).

3.2.2.2. تصنيف البلديات:

أما البلديات والاعتبارات من حيث عدد السكان والقدرات وبمجالات النشاطات والخدمات فقد تم تصنيفها إلى أربع أصناف أو درجات (أ، ب، ج، د) ملحق (1.2).

- الصنف الأول: البلديات المركزية (أ) وهي المدن الفلسطينية المركزية (مركز المحافظة) .
- الصنف الثاني: البلديات الرئيسية (ب) وهي المدن التي يزيد عدد سكانها عن 25 ألف نسمة
- الصنف الثالث: البلديات الأساسية (ج) وهي البلديات التي تشكلت في البلدات الفلسطينية صغيرة الحجم من حيث عدد السكان (10-25 ألف نسمة) ..

- الصنف الرابع: البلديات الناشئة (د) وهي بلديات تشكلت في البلدات الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن 10 آلاف نسمة ملحق(2.2) . (اشتية وحباس ، 2004) .

وخلاصة القول أن تسمية النظام في فلسطين بالحكم المحلي، يعود إلى الآثار التاريخية للحكومات التي حكمت فلسطين، حيث يعتبر النظام الفلسطيني منسوخ عن النظام الأردني في القانون رقم (29) لسنة 1955، والنظام الأردني منسوخ عن النظام البريطاني في القانون رقم (1) لسنة 1934، والقانون رقم (23) لسنة 1944، كما ورد ذلك في مقدمة القانون الفلسطيني رقم (1) لعام 1997، حيث نصت المادة رقم (1) من القانون على تسمية الوزارة التي تتابع الهيئات المحلية بوزارة الحكم المحلي والوزير أيضا بوزير الحكم المحلي.

3.2.2. المركزية واللامركزية:

شرح تفصيلي حول المركزية و اللامركزية تقدمه الدراسة فيما يأتي:

1.3.2.2. المركزية:

إن المركزية واللامركزية مصطلحان أساسيان يستخدمان في نواحي تنظيم السلطة سواء كان ذلك في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص ويمكن لهذين المصطلحين أن يشيرا إلى نواحي تنظيمية في المجالات السياسية أو الإدارية أو الاقتصادية إحدى الدول أو المنظمات ويعتبر تعبيراً المركزية واللامركزية وصفان لمدى تركيز السلطة أو محلية اتخاذ القرار بين القائد أو المسئول أو مدى تفويضه أو تفويض جزء منه للمسؤولين في المستويات الأدنى أن مفهوم المركزية يقوم على أساس تجميع السلطة في يد الشخص أو هيئة رئاسية في جميع أنحاء الدولة أو المؤسسة وبالتالي لا توجد في هذه الحالة إلا سلطة واحدة تتولى عملية اتخاذ القرار والبت النهائي في الأمور وتهدف المركزية إلى التوحيد في عملية اتخاذ القرار وعدم التجزئة في كافة الأنشطة الخاصة بالدولة أو المؤسسة من قبل السلطة وأمره أو بواسطة موظفين يستمدون سلطتهم من العمل وفي مزاولة اختصاصاتهم وفي تلك السلطة الرئيسية التي يلزمها دستور الدولة القيام بالمهام التي أوكلت إليها أو تلزمها أنظمة المؤسسة وتعليماتها بذلك.(محمود، 2012).

والمركزية قد تكون مركزية سياسية أو اقتصادية أو إدارية فالمركزية السياسية في صورتها الكاملة هي تركيز أو جمع السلطة السياسية في الدولة في يد هيئة رئاسية واحدة وهذا يتطلب حتماً توحيد

القانون وتوحيد السياسة العامة للدولة لان السلطة السياسية هي التي تضع القوانين وترسم السياسة العامة للدولة وقد تكون مركزية اقتصادية وتقوم على إشراف الدولة على كافة أوجه النشاط الاقتصادي وتوجيهها وفقاً لخطط مرسومة، أما المركزية الإدارية تقوم المركزية على تجميع السلطة في يد هيئة رئاسية واحدة في جميع أنحاء الدولة بمعنى ألا توجد في الدولة إلا سلطة واحدة تتولى الوظائف بنفسها أو بواسطة موظفين لا تكون لهم سلطة ذاتية بكلمات أخرى المركزية الإدارية تقوم على قصر الوظيفة الإدارية في الدولة على ممثلي الحكومة المركزية في العاصمة وهم الوزراء دون مشاركة هيئات أخرى فهي تقوم على توحيد الإدارة وجميعها تنبثق من مصدر واحد مقرة في العاصمة (محمود، 2012).

2.3.2.2. اللامركزية:

اللامركزية هو أسلوب من أساليب التنظيم الإداري ووسيلة لدعم المواطن ومشاركته في عمليات الحكم الإداري وفي الوقت نفسه اللامركزية وسيلة فعالة لتحقيق قنوات اتصال سريعة بين المواطن من ناحية ومؤسسات وقمع وتنفيذ السياسة العامة من ناحية أخرى لهذا كانت الحاجة ماسة للامركزية في التنظيمات الإدارية وهي تقوم على أساس توزيع السلطات والاختصاصات بين الحكومة المركزية وهيئات مستقلة بشكل قانوني وان يوجد في الدولة أكثر من سلطة واحدة وينطبق هذا على أنواع السلطات الثلاث المعروفة التنفيذية والتشريعية والقضائية وتتكون في هذه الحالة من عدة أنواع هي:

- أولاً: اللامركزية الإدارية: تعتبر أسلوباً إدارياً يقتصر توزيع الاختصاصات فيه على الوظيفة الإدارية فقط ما بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية وهي بالتالي ترتبط بالتنظيم الإداري للدولة ولا ترتبط بشكل تلك الدولة أو تمس وحدتها السياسية. وتخضع فيها الوحدات المحلية خلال قيامها بممارسة اختصاصاتها قانونياً لرقابة ووصاية إدارية من قبل الحكومة المركزية وممثلها في المناطق وعلى هذا الأساس فإن الوحدات المحلية تكون في وضع خاضع للسلطة المركزية التي تستطيع فرض رقابتها على قرارات وأعمال هذه الإدارات من خلال أكثر من وسيلة وهي بالتالي تقسيم للوظيفة الإدارية بين الجهاز التنفيذي والمركزي والهيئات المحلية في الدولة ويستطيع الجهاز التنفيذي المركزي زيادة أو إلغاء هذه الصلاحيات تبعاً لما يراه مناسباً.
- ثانياً: اللامركزية السياسية: فهي تتضمن وصفاً دستورياً يتم بموجبه توزيع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين كل من الحكومة المركزية في العاصمة والحكومات

المحلية في مناطق الدولة المختلفة وهي تعتبر أسلوباً في التنظيم الدستوري وهذا يناسب الدول الكبيرة الحجم متعددة القوميات وذات الاختلافات اللغوية والثقافية والاجتماعية ويتم توزيع الصلاحيات بموجب دستور الدولة الذي تكون له السيادة على القوانين والأنظمة التي تصدر عن الحكومة المركزية والسلطة الإقليمية والمحلية في الدولة

- ثالثاً: اللامركزية المصلحية: وتتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وهيئات مستقلة تحدد اختصاصاتها على أساس موضوعي وتمارس هذه الاختصاصات على مستوى منطقة معينة أو عدة مناطق داخل الدولة ويطلق عليها اسم المؤسسات العامة . وهي تعتبر مستقلة عن الحكومة المركزية إلا أنها تخضع لرقابتها العامة في مدى تحقيق الأهداف المرسومة سواء عبر الخدمات المقدمة أو عبر الإنتاج.
- رابعاً: اللامركزية الإقليمية: هي الاعتراف بجزء من أقاليم الدولة بالشخصية المعنوية وتكوين المجالس المحلية والإقليمية وقيام هيئات منتخبة من سكانها لإدارة بعض الشؤون المحلية التي تهم الجماعات تحت وصاية السلطة المركزية ويكون اختصاص الهيئات المحلية المنتخبة (المجالس المحلية) هنا اختصاصاً عاماً ولكن تقتصر ممارسة هذا الاختصاص على رقعة جغرافية محددة. المقتضى هذا الأسلوب يقسم إقليم الدولة إلى وحدات إقليمية محدودة ذات شخصية اعتبارية يقوم على إدارة كل وحدة مجلس محلي منتخب (كليه أو أغلبه) على أن تخضع هذه المجالس لرقابة السلطة المركزية.

3.2 الإطار التاريخي

تلخيص للإطار التاريخي تقدمه الدراسة فيما يأتي:

1.3.2. لمحة تاريخية وسياسية عن الضفة الغربية كمنطقة دراسة:

الضفة الغربية هي: مصطلح جغرافي سياسي، يشير إلى المناطق الواقعة غرب نهر الأردن، وشرق خط الهدنة العربية الإسرائيلية عام 1949م، والتي كانت جزءاً من فلسطين الانتدابية، وتبلغ مساحة الضفة الغربية (5878) كيلو متراً مربعاً (2270 ميلاً مربعاً)، ويبلغ طولها من جنين في الشمال إلى الظاهرية في الجنوب حوالي (170) كيلو متراً، كما يتراوح ارتفاعها بين (3000) قدم في الشمال والوسط و(1290) قدم تحت سطح البحر في منطقة البحر الميت. ويمكن تقسيم المساحة الإجمالية لأراضي الضفة إلى الأنواع الأربعة التالية: صحاري وأراضي صخرية 27%، مراعي 3%، غابات 5%، أراضي قابلة للزراعة 36% (النمورة، 1994). وحسب الجهاز المركزي

للإحصاء الفلسطيني تبلغ مساحة الضفة الغربية (5661) كم² تقريباً. ويحدها من الشرق نهر الأردن والغرب إسرائيل. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997). وتحتل الضفة الغربية الجزء الأوسط الشرقي من فلسطين، فيحدها نهر الأردن والبحر الميت من الشرق، وسهل هضاب نابلس والقدس والخليل من الغرب، وسهل مرج ابن عامر من الشمال، والجزء الشمالي الشرقي من صحراء النقب جنوباً (الدباغ، 1973).

وأما الموقع الفلكي للضفة الغربية فهي تقع على الإحداثيات الفلكية العالمية، ما بين دائري عرض 40 و 31 و 32 شمال دائرة الاستواء، كما تقع بين خطي طول 34 و 35 و 40 و 35 شرقي خط غرينتش الدولي. والموقع الجغرافي للضفة الغربية فهي تحتل الجزء الأوسط الشرقي من فلسطين، ويحدها نهر الأردن والبحر الميت من الشرق، وسهل هضاب نابلس والقدس والخليل من الغرب، وسهل مرج ابن عامر من الشمال، والجزء الشمالي الشرقي من صحراء النقب في الجنوب (الدباغ، 1973). إن وقوع الضفة الغربية في وسط فلسطين قد جعل تقسيمها الطبوغرافي مماثلاً للتقسيم الطبوغرافي العام لفلسطين ويمكن تقسيم أراضي الضفة الغربية إلى أربع مناطق طبوغرافية هي " المنطقة شبه الساحلية، المنطقة الجبلية الوسطى، منطقة المنحدرات الشرقية، المنطقة الغوري" (أحمد، 2006). وتشكل المياه أثمن عنصر من عناصر البيئة الطبيعية في محافظات الضفة الغربية وهي محدودة، وهناك ثلاثة أحواض جوفية رئيسية هي الحوض الغربي والحوض الشمالي الشرقي والحوض الشرقي (ذوابة وآخرون، 1999). لقد خضعت الضفة الغربية خلال الحقبة الماضية إلى خطط تطوير مختلفة، أثرت بدورها على جميع مظاهر البنية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. حيث تم خلال القرن الماضي إعادة تشكيل الحدود الإدارية في الضفة الغربية عدة مرات عن طريق سلطات الحكم المختلفة التي كانت تحكم فلسطين، مثل الإمبراطورية العثمانية والإنداب البريطاني والحكم الأردني والاحتلال الإسرائيلي وأخيراً السلطة الوطنية الفلسطينية. وبعد عام 1993 قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بوضع تعريف جديد للحدود الإدارية للضفة الغربية وبحسب هذه الحدود الحالية، تتشكل الضفة الغربية من إحدى عشرة محافظة فلسطينية (إحدى عشرة منطقة)، وقد تمت تسمية المحافظات الفلسطينية بأسماء المدن الرئيسية الواقعة كل منطقة. وقد قامت وزارة التخطيط الفلسطينية (MOP) بتعريف هذه المدن الرئيسية بأنها المراكز الحضرية الإقليمية للمحافظات، وذلك وفقاً للعوامل التالية: الطبيعة الوظيفية للمدينة، الخدمات الحضرية وتسهيلات البنية التحتية الاجتماعية المتوفرة فيها، الدور الذي تقوم به بالنسبة للتجمعات الفلسطينية المحيطة والمراكز الإقليمية الأخرى. والمحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية هي: جنين وطولكرم ونابلس وقلقيلية وطوباس وسلفيت ورام الله والبيرة وأريحا والقدس الشرقية وبيت لحم والخليل. (إسحاق، وآخرون، 2005).

2.3.2. نشأة وتطور البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين:

تطور الحكم المحلي الفلسطيني عبر مراحل تاريخية متلاحقة كانت فلسطين بحدودها التاريخية خلالها خاضعة لقوى أجنبية هي تحديداً (العثمانيون ، البريطانيون ، والأردنيون في الضفة الغربية والإدارة المصرية في قطاع غزة والاحتلال الإسرائيلي).

1.2.3.2. البلديات وهيئات الحكم المحلي قبل عام 1967:

ملخص حول البلديات والحكم المحلي قبل 1967 تعرضه الدراسة فيما يأتي:

1.1.2.3.2. في العهد العثماني (1516 – 1917):

يعتبر الحكم المحلي في فلسطين حديث النشأة، حيث لم يكن معمولاً به إلا قبل نهايات العهد العثماني، حيث كان لضعف سيطرة الدولة العثمانية على الإمبراطورية المترامية الأطراف ، الأثر الإيجابي في بروز حاجة الأطراف إلى هياكل إدارية لإدارة الأقاليم ، فتم تأسيس أول بلدية في مدينة القدس عام 1863 ، وصدر أول قانون ينظم قطاع الحكم المحلي في الحقبة المذكورة عام 1877 وسمي " قانون التقسيمات الإدارية " ومن ضمنه قانون البلديات وقد تأسست على أثره بلديات في مدن (يافا ، عكا ، غزة ، اللد ، الرملة) ومع نهاية العهد العثماني كان في فلسطين 22 بلدية اثنتان منهم في قطاع غزة هما بلدية غزة وبلدية خان يونس ، وفي هذه المرحلة التي شهدت تشكيل بعض البلديات وبخاصة في التجمعات السكانية الكبيرة نسبياً ، كانت سياسة البلديات تقتصر في تلك المرحلة على تقديم بعض الخدمات الأساسية للمواطنين (المجالس المحلية الشبابية، 2012).

2.1.2.3.2. عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (1917 – 1948):

بقي قانون البلديات العثماني نافذاً، مع تعديل جرى بمرسوم صادر عام 1926 يتعلق بشروط الانتخاب والترشيح حتى عام 1934. في تلك السنة أصدرت حكومة الانتداب البريطاني قانون البلديات لسنة 1934 ليصبح المرجع الوحيد المعتمد لتنظيم عمل البلديات في فلسطين والتي لم يزد عددها فترة الانتداب سوى باستحداث بلديتين في تل أبيب وبتاح تكفا، وهذا القانون كان كسابقه من حيث تقييد صلاحيات البلديات، ونشاطاتها، وكذلك منح السلطة المركزية الحاكمة، ممثلة بالمندوب

السامي وحاكم اللواء صلاحيات واسعة طالمت مختلف الجوانب التنظيمية والتنفيذية لعمل البلديات، والمجالس البلدية. (اشنتية وحباس، 2004) .

3.1.2.3.2. الحكم المحلي في عهد الإدارة المصرية والأردنية:

تمتد هذه المرحلة من النكبة إلى النكسة حيث بات قطاع غزة تحت الإدارة المصرية والضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية ، وخلال هذه المرحلة بدأ العمل ببلديات قطاع غزة يختلف عن مثيلاتها في الضفة الغربية " ففي عهد الإدارة الأردنية للضفة الغربية صدرت عدة قوانين سنة (1954 ، 1955 ، 1960) ، أما في غزة فصدر الأمر (507) لسنة 1957 م " ولكن بشكل عام نستطيع أن نقول إن عمل البلديات خلال هذه المرحلة انصب على تقديم الخدمات الأساسية من شبكات مياه ، كهرباء ، طرق ، إلا أن دور البلديات بدأ بالتراجع على صعيد متابعة ومعالجة قضايا المجتمع المحلي بما لا يؤهلها بان تكون صاحبة الريادة في السياسة التنموية للمجتمع المحلي ، وعلى الرغم من حدوث انتخابات للبلديات إثناء الحكم الأردني للضفة الغربية ، إلا إن ذلك لم يعكس نفسه في تطوير نوعي لقطاع الحكم المحلي بسبب ربطها مع الحكومة المركزية وتدخلها الدائم في الانتخابات والتعيينات ، أما في قطاع غزة فلم تحدث انتخابات وكان يستعاض عنها بتعيين لجان مؤقتة ، وبهذا يكون الحكم المحلي قد فقد الكثير من محتواه التنموي الاجتماعي والسياسي خلال الفترة المذكورة . (الجرباوي، 1996) .

3.3.2. البلديات وهيئات الحكم المحلي في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية:

منذ أن قدمت السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 م ، وقد وجدت نفسها أمام تركة ثقيلة من الأنظمة والقوانين والأوامر العسكرية بما فيها ما يتعلق بالسلطات المحلية وكان من ضمن هذه القوانين التي صادق عليها رئيس السلطة الفلسطينية قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997 م وقانون الانتخابات المحلية عام 1996 م ، في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية شهد قطاع الحكم المحلي توسعا كميًا كبيرًا ، حيث تضاعف عدد البلديات 4 مرات ليصبح عددها اليوم 108 بلدية و334 مجلسا قرويا ، ويعتبر قطاع الحكم المحلي ثاني اكبر قطاع بعد القطاع الحكومي ، حيث يعمل فيه 6400 موظف منهم 2260 في قطاع غزة و4140 في الضفة الغربية تشغل بلدية نابلس وحدها ما نسبته 45% من إجمالي موظفي قطاع الحكم المحلي في محافظات الضفة الغربية ، وتشغل بلدية غزة ما نسبته 51% من إجمالي موظفي قطاع الحكم المحلي في محافظات غزة ، كما وتطور إيراد قطاع الحكم المحلي من (5) مليون دولار عام 1968 م ، الى (84) مليون دولار

عام 1990م وبعدها وصل (188) مليون دولار عام 1998 م (عبد ربه، 2009).

4.3.2. عدد وحدات الحكم المحلي وتصنيفها :

هيئات الحكم المحلي في فلسطين تتكون من البلديات والمجالس المحلية (في محافظة القدس) (ملحق 3.2) والمجالس القروية، وحسب إحصائيات وزارة الحكم المحلي لسنة 2008م فإن عدد البلديات والمجالس المحلية والقروية ولجان المشاريع (ملحق 4.2) قد بلغ 482 هيئة في حين بلغ عدد المجالس المشتركة 86 مجلساً أي بمجموع 568 وحدة حكم محلي في الضفة الغربية والقطاع مع الإشارة إلى أن اللجان والهيئات العاملة في مخيمات اللاجئين غير مشمولة. ويوضح الجدول رقم (2.2) توزيع الهيئات المحلية وفق إحصائيات 2008 الصادرة عن وزارة الحكم المحلي.

جدول 2.2: توزيع الهيئات المحلية الفلسطينية للعام 2008

المجموع	عدد المجالس المشتركة	لجان مشاريع	مجالس قروية	البلديات	المحافظات
34	6	1	17	10 مجالس محلية	القدس
82	14	2	48	18	رام الله والبييرة
16	8	0	5	3	أريحا
46	8	8	20	10	بيت لحم
83	4	40	22	17	الخليل
66	7	1	49	9	نابلس
38	5	5	17	11	طولكرم
89	13	34	30	12	جنين
23	4	0	10	9	سلفيت
18	3	7	5	3	طوباس
38	4	17	12	5	قلقيلية
35	10	0	0	25	قطاع غزة
568	86	215	235	132	المجموع
568	86		482		المجموع الكلي

وبالرغم من هذه العملية الناجحة لتخفيض عدد الهيئات المحلية إلا أن عدد الهيئات الفلسطينية بقي

ضخما وما يزال يشكل عبئاً على عملية التنمية المحلية فكان لابد من وضع إطار مشترك يهدف إلى تحقيق هذا الهدف مع تحقيق العديد من الفوائد الأخرى التي تؤدي إلى تطوير وتقوية روح العمل الجماعي وترسيخ مفهوم المشاركة المجتمعية والتخطيط الشعبي المحلي، بالإضافة إلى إعداد قيادات وكوادر فنية وإدارية وتنموية مؤهلة قادرة على النهوض بتطوير المجتمع المحلي وخلق نوع من المساواة بين المجتمعات المختلفة، إذ أن إقامة مشاريع مشتركة لعدة هيئات محلية متقاربة جغرافياً يوفر عليها جهداً ووقتاً وكلفة (محمود، 2012). وفي إطار الجهود الإصلاحية والتطويرية التي تقوم بها وزارة الحكم المحلي فإنها سعت إلى الارتقاء بواقع الهيئات المحلية وتقليل عددها من خلال دمج الهيئات المحلية في بلديات.

5.3.2. دمج البلديات:

من المفاهيم الحديثة نسبياً في المجتمع المحلي وهو طرح إستراتيجية إصلاح الإدارة المحلية وهيكلية البلديات (الشرعة، 2010). بما ينسجم مع نظام دمج البلديات (ملحق، 5.2) ويعرف الباحث دمج البلديات في هذه الدراسة بما يلي:

ضم المجالس القروية في منطقة جغرافية متقاربة في بلدية واحدة، قادرة على تقديم خدمات أفضل وتتمتع بجهاز إداري ومالي وتقني ذي كفاءة عالية قادرة على البقاء ومواجهة التحديات. ومستندة إلى قانون الهيئات المحلية رقم (1) 1997 مراعية بذلك - رغبة السكان والتواصل الجغرافي والتقارب في عدد السكان والتجانس الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وتوفير الخدمات المشتركة بينها.

1.5.3.2. أنواع الدمج في البلديات:

- أولاً: الدمج المباشر: وهي خلق سلطة محلية جديدة تماماً (بلدية جديدة) وذلك عن طريق دمج بلديتين أو أكثر، وتأخذ اسماً جديداً، وحدوداً جغرافية جديدة وهذه الطريقة تستخدم في العادة لدمج بلديات صغيرة الحجم لتشكل بلدية كبيرة ملحق (6.2).
- ثانياً: الضم: يتم إلغاء بلديات أو وحدات محلية صغيرة مجاورة لمدينة كبيرة، وضمها لهذه المدينة وتأخذ اسم المدينة نفسها ملحق (7.2).
- ثالثاً: إعادة النظر في التقسيم الإداري: وهو إلغاء حدود بلديات معينة وإنشاء بلديات جديدة، نتيجة عوامل جغرافية أو سياسية. لتكون أكثر ملائمة مع مقتضيات العصر.

- رابعا: الاتحادات ومجالس الخدمات المشتركة :بلديات تنشئ فيما بينها اتحادا أو مجلس خدمات مشتركة لتقديم بعض الخدمات أو إقامة بعض المشاريع التي لا يمكن للبلدية الواحدة أن تقوم بها بمفردها. (معاينة، 2005).

2.5.3.2. مبررات دمج البلديات :

أدت زيادة أعداد البلديات بصورة كبيرة إلى ظهور عيوب كثيرة في أدائها للخدمات المطلوبة منها، وخاصة إذا كانت هذه البلديات من الحجم الصغير، التي لا تكفي مواردها الذاتية لدفع رواتب موظفيها، إضافة إلى عدم وجود كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على إدارة البلدية أو إدارة الخدمات المقدمة للمواطنين . أصبحت البلديات عاجزة عن أداء واجباتها الأساسية، مضافا إليها خدمات جديدة ظهرت مع التقدم الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات والتطور التكنولوجي، الذي قرب المسافات البعيدة بين القارات فكيف بين البلديات القريبة من بعضها البعض . وأصبحت الأنظمة والقوانين غير ملائمة لها ، وان عملية الدمج تعزز العلاقات الاجتماعية من خلال الحد من النزاعات العشائرية التي تصاحب الانتخابات ، كما أن عملية الدمج تسهل الرقابة المركزية على أعمال البلديات وتوفر المال والنفقات ويجعل قرارات البلدية أكثر صوابا ، كما يوقف التوسع العمراني العشوائي في الأراضي الزراعية(معاينة ، 2005).

3.5.3.2. سلبيات دمج البلديات :

من المتعارف عليه أن أي تغيير أو تعديل تقوم به أية إدارة مركزية أو محلية لا بد أن يواجه معارضة من المواطنين، تختلف دوافع هذه المعارضة من مجتمع إلى آخر، وحسب الضرر الذي سوف تؤثر فيه هذه التغييرات. ودمج البلديات في العادة وفي معظم التجارب الدولية تقوم بمعارضته القيادات السياسية والاجتماعية التي تستفيد من بقاء الأمور على ما هي عليه، حيث تعرف هذه القيادات مواطن القوة والضعف ضمن حدود بلدياتها . أما إذا تغيرت حدود البلديات فإنها تجعلهم يخافون على مراكزهم الاجتماعية والسياسية .

وربما يكون لآخرين نشاطات اقتصادية ناجحة، ومن الممكن أن تؤثر عليهم عملية الدمج . وان من أهم السلبيات المتوقعة : الخوف من عدم توفر العدالة والتوازن ، والخوف من الدمج والاستقلال ، وضعف المشاركة الشعبية في الانتخابات ، والخوف من زيادة الأعباء المالية على المواطنين ، والخوف من هجرة الريف إلى المدينة . (معاينة ، 2005).

4.5.3.2. فوائد دمج البلديات :

ان العدد الضخم من الهيئات المحلية يشكل عبئاً على الوزارة فكان لا بد من وضع إطار مشترك يهدف إلى تحقيق العديد من الفوائد حيث حددت (دائرة المجالس المشتركة ، وزارة الحكم المحلي ، 2004). هذه الفوائد فيما يلي:

- تعزيز وتقوية روح العمل الجماعي.
- ترسيخ مفهوم المشاركة المجتمعية والتخطيط والشعبي المحلي.
- إعداد قيادات وكوادر فنية وإدارية وتموية قادرة على النهوض برسالة تطوير المجتمع المحلي.
- خلق نوع من المساواة بين التجمعات المختلفة .
- إقامة مشاريع مشتركة لعدة هيئات محلية متقاربة جغرافياً يوفر عليها جهداً ووقتاً وكلفة.

بينما اشارت (جهيدة ، 2010). أن زيادة الأعباء المالية الناتجة عن المصروفات الإدارية بالكادر الإداري إضافة إلى ضعف الكفاءة الإدارية، أصبح من الضرورة وضع خطة يتحقق من خلالها مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي، وفسح المجال أمام الهيئات المحلية لممارسة مختلف الأنشطة والاختصاصات، والتأكيد على مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية، للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي، وتوفير الإمكانيات وتهيئة الظروف لخصخصة الاقتصاد المحلي.

5.5.3.2. مميزات دمج البلديات:

هناك مميزات عديدة تم تحقيقها جراء دمج الهيئات المحلية في بلديات لعل من أهمها:

- تمثيلها لعدد كبير من الهيئات المحلية عن طريق دمجها، وتقليل المصاريف الإدارية للهيئات المحلية من خلال دمجها في إطار مجالس الخدمات، وترسيخ مفهوم العمل الجماعي الديمقراطي والقيادة المشتركة بين أكبر عدد من الهيئات المحلية المتجاورة وتحجيم النزعة الفئوية والعشائرية الحالية بما يكفل مشاركة المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات ورسم السياسات، وامتلاك مقومات العمل المؤسسي الذي تساهم في ديمومة تقديم الخدمات للسكان، و نجاح مجالس البلدية المدمجة
- يساهم في تعزيز اللامركزية في الحكم المحلي.(دائرة المجالس المشتركة ، 2004).

6.5.3.2. أهداف دمج البلديات:

ان الهدف من دمج البلديات تقديم الخدمات وانجاز المهام بنوعية وكفاءة عالية وبتكاليف معقولة من خلال تأطير التجمعات السكانية ضمن اطر قادرة على تحقيق اكبر قدر ممكن من اللامركزية والديمقراطية والشفافية والمساءلة الشعبية وفيما يأتي أهم أهداف دمج البلديات:

• تضمنت سياسة دمج الهيئات المحلية مجموعة من الأهداف التي ستسعى الحكومة إلى تحقيقها وهي:

- الاستغلال الأمثل للموارد المحلية.
- تمكين الهيئات المحلية من القيام بواجباتها ووظائفها بكفاءة وفاعلية.
- تعزيز قدرات الهيئات المحلية وتطويرها.
- تمكين الهيئات المحلية من توليد وجباية الإيرادات بفاعلية.
- تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.
- تقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية.
- تحقيق التخطيط المتكامل.
- الحفاظ على البيئة الحضرية الآمنة (الدليل الإرشادي ، 2009) .

• أهداف أخرى تخص التجمعات السكانية المدمجة: حشد وتنمين وترشيد الموارد البشرية والطبيعية ، دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) ، التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم وداخل الإقليم الواحد مع مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة ، تشجيع الاستثمار في الأرياف ، إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام به تحسين، لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية ، ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية. محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة وإدماجها في المجتمع. (عثماني واخرون ، 2010).

• أهداف خاصة بوزارة الحكم المحلي: وأهمها:

- أولاً: تحقيق قدر كبير من الاستقلالية للبلديات وهيئات الحكم المحلي وتمكينها من القيام بدور فعال ومؤثر في مجال اتخاذ وصنع القرار.

- ثانياً: ربط هيئات الحكم المحلي بعضها ببعض وتشجيع التعاون بين هذه الهيئات والقيام بعلاقات تبادلية فيما بينها للتقليص والحد من هدر الإمكانيات واستخدام المتوفر من الطاقات والإمكانات للاستخدام الأمثل ولتقدم في مجموعها أفضل ما يمكن من الخدمات للسكان.(اشنتية و حباس ، 2004).
- ثالثاً: رفع القدرات التخطيطية والخدماتية والمؤسسية بعد تصنيفها وتقييمها وتفعيلها وتوسيع صلاحياتها لتقوم بدورها الإصلاحية في عملية التنمية المحلية الشاملة والمستدامة.
- رابعاً: التركيز على رفع مستوى الخدمات البيئية
- خامساً: استثمار الدعم الدولي والمحلي غير المسبوق لدعم فكرة الإصلاح المحلي وملء الفجوة بين الريف والمدن ومكافحة الفقر تمثيلاً مع الخطة الوطنية الشاملة.
- سادساً: مراجعة وتطوير الأنظمة والقوانين وإعداد الأنشطة واللوائح التي تنظم عمل وتفعيل التوجيه والإشراف على عملها وتقييم أداءها بشكل مستمر .
- سابعاً: وضع خطة شاملة لتخفيض عدد الهيئات المحلية والمجالس المشتركة بالحد الأدنى الممكن من خلال عملية شاملة وتدرجية .
- ثامناً: وضع الخطط التطويرية الداعمة وضمان استمرار تحديث وتبادل الخبرات والمعلومات مع جمع الجهات المعنية وتجنب الازدواجية والتكرار في البرامج والأنشطة والاستخدام الأمثل للموارد. (وزارة الحكم المحلي ، 2004).

7.5.3.2. المبادئ الأساسية لسياسة دمج الهيئات المحلية:

وتتمثل المبادئ التي تقوم عليها سياسة الدمج كما وردت في(وزارة الحكم المحلي، 2009) بما يلي:

- أولاً: المبادئ القانونية: يشكل قانون الهيئات المحلية رقم 1997/1 المرجعية القانونية التي تستند اليه هذه السياسة ينبغي أن تكون القوانين والأنظمة المتعلقة بعملية دمج الهيئات المحلية متاحة للجميع، وواضحة وشاملة وخالية من التناقض والتعارض، وفعالة وقابلة للتطبيق
- ثانياً: المبادئ التنظيمية:

- الأدوار والمسؤوليات: وضع نظام مؤسسي فاعل وأدوار ومهام واضحة لكافة الأطراف ذات العلاقة بدمج الهيئات المحلية وعلى كافة المستويات، وتحديد صلاحياتها

ومسؤولياتها، استنادا لما أوكلته لها القوانين والأنظمة، وضمان تكاملها وعدم تعارضها بحيث يتم الفصل ما بين المهام والصلاحيات التشريعية والتنظيمية والرقابية والتنفيذية.

■ وزارة الحكم المحلي: تكون وزارة الحكم المحلي هي الجهة الرسمية المسؤولة عن ضمان تنفيذ هذه السياسة بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بحسب اختصاصاتها التي كفلها لها القانون والنظام، وذلك وفقا لما يلي:

- ✓ تطوير واعتماد استراتيجية الدمج للهيئات المحلية بحيث تراعي هذه الاستراتيجية المبادئ العامة الواردة في هذه السياسة
- ✓ العمل على تحديد التجمعات التي سيتم دمجها وذلك باعتماد المعايير المناسبة والتي من ضمنها المعايير الواردة في هذه السياسة.
- ✓ العمل مع الجهات ذات العلاقة على توفير الدعم المالي اللازم للهيئات المندمجة لمساعدتها للقيام بواجباتها المناطة بها.
- ✓ القيام بتشجيع الهيئات المحلية للاندماج ضمن برامج توعوية وتشجيعية رائدة.
- ✓ مراقبة عملية الدمج والتأكد من انها تتم ضمن السياسة المعتمدة

■ صندوق تطوير واقراض البلديات: يعمل الصندوق بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي على تطبيق هذه السياسة وذلك ضمن الصلاحيات والمسؤوليات المناطة به وذلك كما يلي:

- ✓ ادارة الأموال المتأتية للصندوق لهذا الغرض من قبل الدول المانحة ومن السلطة الوطنية الفلسطينية
- ✓ توفير الدعم المالي المناسب لتهيئة الهيئات المحلية للدمج بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي.
- ✓ متابعة تنفيذ البرامج والمشاريع الداعمة للهيئات المحلية وذلك بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي لتنفيذ سياسة الوزارة الخاصة بعملية الدمج.
- ✓ مساعدة الهيئات المحلية الراغبة بالاندماج في تطوير قدراتها بما يتوافق وأسس الادارة الحديثة والمعايير المعتمدة من قبل الوزارة
- ✓ العمل على تشجيع الهيئات المحلية على تبني مشاريع مشتركة تهدف وتساعد على عملية الدمج

▪ اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية: لاتحاد الهيئات المحلية دور بارز في عملية الدمج وبذلك يعمل على:

✓ مساعدة وزارة الحكم المحلي في توعية أعضاء المجالس عن أهمية عملية الدمج

✓ تقديم معلومات عن التجمعات المراد دمجها للجهات ذات العلاقة

✓ المشاركة في برامج التوعية الجماهيرية

✓ تقديم النصح والارشاد للهيئات المحلية قبل وأثناء عملية الدمج

▪ الهيئات المحلية: تلعب الهيئات المحلية الدور الرئيس في عملية الدمج:

✓ تلتزم الهيئات المحلية بعملية الدمج وذلك بتقديم الطلب الرسمي

✓ تعمل على تهيئة المجتمع المحلي من خلال برامج التوعية

✓ العمل على اشراك المجتمع المحلي (أفرادا ومؤسسات مدنية ومؤسسات القطاع الخاص) لدعم عملية الدمج.

✓ القيام بعملية تنفيذ سياسة الدمج ضمن الاستراتيجية المعتمدة

○ التعاون الفعال والتكاملي بين المؤسسات: ضرورة وجود آليات وإجراءات واضحة وعملية للتنسيق والتعاون بين المؤسسات ذات العلاقة بدمج الهيئات المحلية وعلى كافة المستويات، على أن تشمل على آليات محددة لتبادل المعلومات.

○ الاستقلالية: يجب أن تعطى الهيئات المحلية الفرصة والاستقلالية لأخذ قراراتها المستقل المستند الى رأي مواطنيها في عملية الدمج.

● ثالثا: المبادئ المالية:

○ التمويل لعملية الدمج: سيتم تمويل عملية الدمج من الأموال المتأتية من السلطة الوطنية الفلسطينية ومن الدول المانحة الهادفة الى إعادة إصلاح وهيكلية قطاع الحكم المحلي لتحقيق الأهداف الواردة في هذه السياسة.

○ إيرادات ومصروفات الهيئة المندمجة: ستكون إيرادات ومصروفات الهيئة المندمجة كذلك المشار إليها في قانون الهيئات المحلية والنظام المالي المعتمد. وتلتزم الهيئة

المندمجة بتقديم موازنتها وتقاريرها لوزارة الحكم المحلي بحسب القوانين والأنظمة المعمول بها.

○ الرقابة والتوجيه: تخضع الهيئة المندمجة للرقابة والتوجيه بحسب القانون.

● رابعا: المبادئ الفنية:

- التنمية المستدامة: تلك التي تلبي الاحتياجات الحالية بشكل لا يتعارض مع احتياجات الأجيال المستقبلية. وفيما يخص عملية الدمج للهيئات المحلية فان مبدأ التنمية المستدامة يعني تهيئة الهيئة المطلوب دمجها للإستخدام الأمثل والفعال للموارد لتخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع المحافظة على مستواها المتميز والفعال والمستمر.
- القدرات المؤسسية والبشرية: تهيئة القدرات المؤسسية والبشرية للهيئة المندمجة بحيث تكون قادرة على تقديم خدماتها والقيام بواجباتها اتجاه المواطنين. ولذلك يجب عمل تقييم واضح للاحتياجات المطلوب تطويرها على المستويين المؤسسي والبشري ووضع الخطط التطويرية الملائمة لهما.

● خامسا: المبادئ الخاصة بمراحل التنفيذ: يتم دمج التجمعات بناء على عدد من المعايير التي من ضمنها ما يلي:

- الموقع الجغرافي (القرب والتواصل).
- الوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.
- الهيئات غير القادرة على النمو والتطور وتقديم الخدمات بكفاءة بشكل منفرد.
- توفر خدمات مشتركة بين المجموعة المقرر دمجها.
- موجوده ضمن المجلس المشترك المنوي دمجها.

8.5.3.2. معوقات وصعوبات دمج البلديات:

تواجه الهيئات المحلية الفلسطينية العديد من العقبات والمشاكل التي تحد من تطويرها في عملها ومن أهمها:

- القيود الموروثة : عندما أقيمت السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض فلسطين وجدت هيئات سلطة محلية تعاني من إرث قانوني سلبى مديد، مقيد لصلاحياتها ومقلص لمجالات عملها.
- المعوقات الإدارية: مثل المعوقات في عدم تفويض السلطات والمركزية والترهل الإداري وتقييد الإجراءات .
- المعوقات المالية: متمثلة في انخفاض إيرادات الهيئات المحلية ومحدودية إيرادات المجالس القروية والاعتماد على التمويل الخارجي.
- الأداء العام: كون السلطة المركزية نظرت على الدوام إلى مؤسسات السلطة المحلية الفلسطينية
- كمؤسسات تابعة، يقتصر عملها على تقديم الخدمات الأساسية للسكان ، في ظل غياب الرقابة والمحاسبة الذي سمح للمحسوبية أن تكون نمط شائعا ، أضف إلى ذلك عقبة الاحتلال الذي أضحى بعدا خانقا (الجرباوي، 1996).

وفي نفس السياق اشار (عنتره و بن علي، 2010) . أن أهم المعوقات تتمثل في عجز في الأنظمة والقوانين ، تآكل بعض صلاحيات البلديات بشكل فعلي يوماً بعد يوم ، نقص الوعي بمفهوم التنمية وأهميتها سواء من العاملين في البلديات أو المشرفين على أعمال البلديات، استمرار عدم إجراء الانتخابات بانتظام، والتبعية السياسية في عملها للسلطة المركزية ، ندرة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية الضرورية والأساسية، ضعف روح المبادرة والمشاركة المجتمعية ،عدم تسديد المواطنين لالتزاماتهم المالية للهيئات المحلية بسبب الوضع الاقتصادي الصعب، وتفشي الفقر والبطالة ، عدم وجود الفهم الكافي لمفهوم الحكم المحلي ودوره وأهميته ، اجتياح الاحتلال الإسرائيلي المتكرر لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وما يرافقه من تدمير للبنية التحتية ، ضعف الإمكانيات الفنية أحيانا لتنفيذ المشاريع المطلوبة ، نسبة كبيرة من رؤساء البلديات والمجالس البلدية غير مؤهلين لهذا الدور ، انتشار ظاهرة الفساد ، الأمية الحاصلة في البلديات ، الاختلاف الواضح بين جوانب النظرية والجوانب التطبيقية في تسيير عمل البلديات ، ضعف نظام الأجور الخاص بموظفي البلديات.

9.5.3.2. متطلبات دمج البلديات:

إن عملية دمج الهيئات المحلية يجب أن تحقق المتطلبات التالية لتكون قادرة على الاستمرار والنجاح وهي :

- المشاركة: بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين ، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات.
- المساواة : إن يخضع صانع القرار لمساواة المواطنين.
- الشرعية : أي قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد حكم القانون والعدالة. وكذلك
- الكفاءة والفعالية : ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين.
- الشفافية : وتعني توفر المعلومات وحرية الإطلاع عليها،
- الاستجابة: وهي أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء والمهمشين .
- حكم القانون: يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء.
- التوافق: أي التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة. المساواة: تهدف إلى إعطاء حق لجميع في الحصول على الفرص المتساوية.
- الفعالية: توفر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج لتستجيب إلى احتياجات المواطنين.
- الرؤية الإستراتيجية. وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة. اختيار المنتخبين والموظفين وفق مبادئ الشفافية والكفاءة ، التصريح بالامتلاكات ، إضفاء الشفافية في التعامل مع الجمهور ، الاهتمام بالعنصر البشري ، توفر الدعم والاستقرار السياسي إصلاح الوظيفي العمومي ، إصلاح نظام الأجور، ترشيد الإدارة وتكييفها مع التطورات التكنولوجية ، تفعيل دور الرقابة الإدارية.(عنتره و بن علي، 2010).

10.5.3.2. مراحل وخطوات دمج الهيئات المحلية:

تتكون عملية الدمج من أربعة مراحل رئيسية تتكامل وتتناسق فيما بينها يعرضها الباحث كما وردت في (الدليل الإرشادي للهيئات المحلية، 2009). مبينة كما يلي:

- المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد والتخطيط والتمويل: تتشكل هذه المرحلة من ستة خطوات يتم إنجازها على المستوى المركزي حيث ستشكل البيئة المناسبة وتوفر شروط ومتطلبات النجاح لعملية الدمج في توفير الإطار المؤسسي والقانوني.
- التحديد والاختيار الأولي للتجمعات التي سيتم دمجها.

- تحسين الوعي والتشاور مع الهيئات المرشحة للدمج.
 - اعتماد مناطق الدمج.
 - توفير التمويل اللازم للمشاريع والهيئات المندمجة.
 - إعداد إستراتيجية تنمية للبلديات الجديدة.
 - إنشاء قاعدة معلومات مركزية خاصة بالدمج.
- المرحلة الثانية: مرحلة التحضير للدمج: وتشمل هذه المرحلة انجاز الخطوات والإجراءات اللازمة للتحضير لعملية الدمج:
 - إعداد مذكرة تفاهم بين الهيئات الراغبة بالاندماج.
 - القيام بحملات إعلامية وتوعية وحوارات مع التجمعات الراغبة بالدمج.
 - تشكيل لجنة الدمج المحلية (LAC).
 - تشكيل فريق الدمج (LAT).
- المرحلة الثالثة: مرحلة التنفيذ: وتشمل هذه المرحلة البدء بتنفيذ المشاريع والأنشطة:
 - تنفيذ المشاريع المشتركة والمتفق عليها ضمن الخطة الفنية والتطويرية للهيئة الجديدة
 - تنفيذ اتفاقية الإطار المؤسسي للهيئة الجديدة .
- المرحلة الرابعة: مرحلة الانطلاق:
 - تحديد الترتيبات النهائية للدمج.
 - إصدار قرار من مجلس الوزراء بحل الهيئات الراغبة المندمجة وإنشاء البلدية الجديدة.
 - إعلان وإشهار البلدية الجديدة .

11.5.3.2. أهم المعايير والمؤشرات والمواصفات لعملية الدمج:

- رغبة واستعداد السكان في الهيئات المرشحة للدمج.
- قرب وتواصل الهيئات المرشحة للدمج.
- التباين والتقارب في عدد سكان الهيئات المرشحة للدمج.

- التجانس الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.
- توفر الخدمات المشتركة بين الهيئات المرشحة للدمج.
- التجارب المشتركة بين الهيئات المرشحة للدمج.
- إمكانية تشكيل نموذج ومثال للهيئات الأخرى.
- كفاءة وكلفة الخدمات بعد الدمج.
- الآثار على البيئة والزراعة. (الدليل الإرشادي للهيئات المحلية ، 2009).

12.5.3.2. دمج الهيئات المحلية الصغيرة مسؤولية مشتركة:

يشكل العدد الكبير للهيئات المحلية أهم التحديات التي تواجه منظومة الحكم المحلي في فلسطين، من ناحية بقائها واستمرار قدرتها على تقديم الخدمات للمواطنين وتطورها. تسلمت وزارة الحكم المحلي مهامها بتاريخ 1994/05/25 ، كان عدد الهيئات المحلية خلالها 139 هيئة محلية منها 30 بلدية، و109 مجالس قروية، بذلك تكون وزارة الحكم المحلي قد استحدثت ما مجموعه 359 هيئة محلية ما بين عام 1994 وحتى عام 2003، منها حوالي 157 هيئة محلية عدد سكانها أقل من 1000 نسمة ملحق (8.2)، إن هذا العدد من الهيئات المحلية قد غطى كافة التجمعات السكانية الفلسطينية في أطر كانت مناسبة. إلا أن الأعباء والمسؤوليات الملقاة على عاتق هذه الهيئات وخاصة الصغيرة منها لا يمكنها من الإيفاء بالتزاماتها ولا تستطيع توفير الإمكانيات لانجاز أعمالها وان الإستراتيجية التي تتبعها وزارة الحكم المحلي والمتمثلة بالإقناع وربط المصالح بين الهيئات المحلية لم تؤد إلا الجزء اليسير من المطلوب إلى الآن ، لهذا كان لا بد للجهات المعنية من وزارة الحكم المحلي ، والهيئات المحلية ، واتحاد الهيئات المحلية ، والوزارات ، ومؤسسات المجتمع المدني ، والمحافظين من العمل بجدية على تقليص عدد الهيئات المحلية وبالإقناع وربط المصالح ، قبل العمل من قبل وزارة الحكم المحلي على إلزام الهيئات المحلية على الاندماج بالقوانين (القاروط، 2008).

4.2 تجارب محلية وعربية ودولية

تجارب محلية وعربية وعالمية ملخصة أدناه:

1.4.2. تجارب محلية تجريبية قرى الكفريات:

عندما نتحدث عن قرى الكفريات والتي تضم 7 قرى، وهي: (جبارة وكور ورأس هارون وكفر

صور وكفر زيباد وكفر جمال وكفر عبوش. وجميع هيئات الحكم المحلي الأعضاء مصنفة على أنها مجالس قروية، ما عدا جبارة وكور والمصنفة إدارياً على أنها لجان مشاريع. ويبلغ عدد السكان المخدومين في الكفريات 7118 شخصاً (أي أقل من 5% من مجموع سكان محافظة طولكرم)، وتقع هذه القرى الى الجنوب الشرقي لمحافظة طولكرم. وقد تأسس مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير في الكفريات لأول مرة عام 1998 كمجلس مشترك لإدارة النفايات الصلبة، وذلك بدعم مالي من جايبكا. بعد فترة وجيزة، في عام 2003 قدم التعاون الفني البلجيكي دعم مالي وتقني للمجلس المشترك مما أهله لاحقاً لتقديم وظائف التخطيط والتطوير (فلسطين، وزارة الحكم المحلي، 2010-أ).

ومن الجدير ذكره، أن مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير في الكفريات يعد من أفضل الأمثلة على مستوى الوطن لمجلس مشترك يسعى الهيئات المحلية الاعضاء فيه للدمج نتيجة النتائج الإيجابية للعمل المشترك من خلال منظومة المجالس المشتركة، وهو يعتبر إحدى التجارب الناجحة لسياسة الدمج الوظيفي التي أتبعتها وزارة الحكم المحلي الممثلة بالإدارة العامة لمجالس الخدمات المشتركة (غنايم، 2010).

في الآونة الأخيرة، أقر مجلس الكفريات خطة استراتيجية لمدة أربع سنوات تمتد من عام 2010 - 2013، وانجزت هذه الخطة من قبل مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير في الكفريات وبإشراف وزارة الحكم المحلي، وبتمويل من مؤسسة التعاون الفني البلجيكي BTC ممثلة بمشروع البنية التحتية وبناء القدرات LICP. وتتبع أهمية وأهداف الخطة هو لأغراض التخطيط التنموي الاستراتيجي في الكفريات، وتحظى منطقة الكفريات باهتمام وزارة الحكم المحلي، حيث زارها وكيل الوزارة مازن غنيم في تاريخ: 2010/2/11، وكان غنيم يتحدث خلال جولة قام بها الى قرى الكفريات منها قرية جبارة الكائنة داخل الجدار واطلع خلالها على أحوال وأوضاع السكان، وأكد غنيم أن الوزارة ستصدر في الأيام القادمة قراراً يقضي بضم كافة لجان مشاريع بل مجالس قروية فقط، ومن بعدها سيكون قراراً آخر بضم هذه المجالس الى البلدا الأكبر منها (شديد، 2010، 11 شباط).

وكان آخر التطورات في قرى الكفريات، حيث خرج هناك أصوات كثيرة معارضة لعملية دمج هذه القرى في بلدية واحدة، وخاصة عندما شعر المواطنين بجدية هذا الإجراء. قام قسم كبير منهم بالاعتراض على الدمج في بلدية موحدة. وقد تعاون معهم بشكل مباشر كوادر من تنظيم حركة فتح وأعضاء من المجالس القروية في الكفريات. نذكر منها مجلس قروي كفر عبوش خلال جلسته

المنعقدة بتاريخ: 2010/10/22، والتي تحمل رقم (80) وبحضور كافة الأعضاء بعدم الانضمام الى البلدية المقترحة حيث صوت عليها خمسة أعضاء مقابل عضوين، وقد تم جمع توقيعات العديد من المواطنين المعترضين على عملية الدمج (مجلس قروي كفر عبوش، 2010).

أما بخصوص المجالس القروية التي قامت برفع كتب الى وزير الحكم المحلي، نقتطف جزء ما ورد فيها. مجلس قروي الراس فقد أرسل كتاب الى وزير الحكم المحلي في تاريخ: 2010/9/29 ذكروا فيه. " نحن رئيس وأعضاء مجلس قروي الراس نود إعلام معاليكم بأننا جميعاً نعارض وبشدة الانضمام الى بلدية الكفريات المقترحة، ليس معارضة من أجل المعارضة ولكن لأسباب نبديها أمام معاليكم بكل التقدير والاحترام لشخصكم الكريم" (مجلس قروي الراس، 2010).

أما قرية جبارة وهي الأخرى أيضاً بعثت كتاباً الى معالي وزير الحكم المحلي بتاريخ: 2010/9/29، نورد جزءاً ما تضمنه هذا الكتاب. " نحن رئيس وأعضاء مجلس قروي جبارة نستأذن معاليكم بإعلامكم أننا نعارض الانضمام الى البلدية المقترحة بلدية الكفريات، ولو حصل انضمامنا لهذه البلدية فإن ذلك سيشكل عبئاً متزايداً على المواطنين" (مجلس قروي جبارة، 2010).

ونتيجة لهذه التطورات قام وكيل وزارة الحكم المحلي المهندس مازن غنيم بزيارة منطقة الكفريات في تاريخ: 2010/11/2، مع وفد من الوزارة. وقد أجمع الوفد مع رؤساء وأعضاء المجالس المحلية فيها لبحث الترتيبات المطلوبة لتحقيق عملية الدمج والإعلان عن قيام بلدية موحدة، والعقبات التي تعترض عملية التنفيذ (فلسطين، وزارة الحكم المحلي، 2010-ج).

وفي تاريخ: 11 / 12 / 2010، تم الاعلان عن تأسيس بلدية الكفريات من خلال احتفال نظّمته وزارة الحكم المحلي وحضر مراسم الاعلان عن البلدية محافظ طولكرم العميد طلال دويكات والمهندس مازن غنيم وكيل وزارة الحكم المحلي وعبدالكريم سدر الوكيل المساعد لشؤون الهيئات المحلية وتوفيق البديري الوكيل المساعد للشؤون الهندسية ومحي الدين العارضة مدير عام التوجيه والرقابة ورائد مقبل مدير الحكم المحلي في طولكرم ورؤساء بلديات ومجالس قروية في المنطقة وممثلين عن المجتمع المحلي في منطقة الكفريات. وتم تشكيل المجلس البلدي للكفريات من رؤساء هذه المجالس وتم انتخاب فاروق غنايم رئيساً ورئيساً للبلدية وعيد ياسين نائباً للرئيس، وعضوية كل من: عوني إبراهيم عودة، ماهر طلال علي، عبد الرحيم مفلح، رياض موسى أحمد عامر، وجمال جيوسي (جريدة القدس، 2010).

2.4.2. تجارب عربية:

ملخص لتجارب عربية تعرضه الدراسة فيما يأتي:

1.2.4.2. التجربة الأردنية:

من الجدير بالذكر أن القوانين المطبقة في ارض السلطة الوطنية الفلسطينية كانت قوانين أردنية وما زال البعض منها نافذا إلى الآن كون الضفة الغربية كانت خاضعة للإدارة الأردنية ، إلا أن التطور الإداري والتشريعي الذي حصل في الأردن واستحداث هياكل تنظيمية جديدة مثل أمانة عمان الكبرى كان نموذجا جيدا ساهم في تحسين الوضع المالي والإداري والتشريعي ، ونجاح هذه التجربة أدى إلى تحقيق العديد من النتائج المهمة كان منها :

- تقليص عدد الهيئات المحلية بنسبة كبيرة ، وتخفيض مستويات الحكم المحلي من أربعة مستويات الى مستويين ، والعديد من الإصلاحات الإدارية والمالية والتشريعية .هذا ما دفعني للاطلاع على هذه التجربة أملا الاستفادة منها .
- بدأت تجربة دمج البلديات في الأردن عام 1987 حين صدر القرار رقم (1) عام 1987 الذي تم بموجبه إلغاء أمانة العاصمة والمجالس البلدية والقروية التي حولها وتشكيل أمانة عمان الكبرى .وذلك بطريقة الضم . ولقد وجدت الفكرة استحسان من الجميع بسبب توفير إمكانيات كافية لتوفير الخدمات وتنفيذ مشاريع ضخمة(جرادات، 2005) .
- ومع نجاح تجربة أمانة عمان الكبرى ، فقد عمل خبراء الإدارة وأصحاب القرار إلى تطوير الفكرة بإنشاء بلديات كبرى في مراكز المحافظات لهذا تم العمل على تعديل قانون البلديات رقم (29) عام 1955 وذلك عام 1994 والذي سمح بموجبه لأصحاب القرار بتوسيع أو تضيق أو تعديل حدود أي بلدية أو مجلس قروي أو ضم أي بلديات أو مجالس قروية أو تجمعات سكانية أو أجزاء منها مجاورة لبعضها البعض وان يشكل لذلك بلدية بالمعنى المقصود في القوانين النافذة المفعول أو فصل أي منها أو جزء منها في أي تشكيل
- وكان الهدف من هذه الخطوة التغلب على المشاكل المالية والإدارية للبلديات ، وتم العمل بذلك عام 1996 م ونتاج عنها تقليص عدد البلديات والمجالس القروية من (670) مجلسا محليا إلى (486) مجلسا محليا ، ولكن هذه المرحلة لم يعد لها أهداف بشكل واضح ، حتى جاءت المرحلة الثالثة عام 2001 م حيث تم إعداد خطة واضحة الأهداف واستخدمت أنواع الدمج المختلفة من دمج وضم وإعادة تقسيم حيث تقلص عدد البلديات من (328) إلى (99)

بلدية وقد شملت خطة الإصلاح هذه ثلاث محاور هي المحور الإداري والتشريعي والمالي (الشرعة، 2010) .

2.2.4.2 تجربة الحكم المحلي في لبنان:

رغم التشابه في التقسيم الإداري بمستويات الحكم سواء المستوى المركزي ومستوى المحافظات ومستوى البلديات ، والتشابه في الإطار القانوني والدستوري المتمثل في القانون الأساسي وقانون البلديات ، والتقارب في إعداد الهيئات المحلية ، إلا أن هناك اختلاف واضح في اللامركزية والاستقلالية ، ففي لبنان استقلالية إدارية، وتبعية في المجالات المالية وبعض القرارات السياسيات كما أن الهيئات المحلية ما زالت خاضعة لسلطة القائمقام والمحافظ ووزير الداخلية كل حسب اختصاصه ، وتتبع الهيئات المحلية في معظم أوجه عملها لوزارة الداخلية والشؤون البلدية ، بينما في فلسطين فهناك مركزية عالية وتخضع الموازنات وكثير من الإجراءات والسياسات والقرارات بشكل كامل للسلطة المركزية ، وان الصلاحيات واسعة للسلطة المركزية تمارسها وزارة الحكم المحلي وتتداخل مع مؤسسة المحافظة مما أدى إلى ضعف وإنقاص صلاحيات الهيئات المحلية ، كما إن لبنان احد الدول المجارة لفلسطين وتعيش وعاشت ظروف مشابهة لفلسطين منها أن جزءا من الأراضي اللبنانية وقع تحت الاحتلال الإسرائيلي ، وكذلك تتعدد فيها الطوائف المسيحية والإسلامية كما هي فلسطين ، كما أن لبنان غير مستقرة سياسيا وبها اضطرابات أمنية دائمة مشابهة للأراضي الفلسطينية ونسوق هذه التجربة بسبب تشابه الظروف بين فلسطين ولبنان املاً الاستفادة منها في تطوير التجربة الفلسطينية، وينقسم نظام الحكم المحلي في لبنان إلى أربع مستويات المستوى المركزي ، والمناطقية المحافظات ويترأسه المحافظ ، الاقضية ويترأسها (قائم مقام) ، المستوى المحلي (البلديات) وهذا المستوى فقط هو الذي يتمتع باستقلالية نسبية . علما أن هذه المستويات جزء من ميراث المركزية الشديدة التي اقرها الانتداب الفرنسي ، ووفقا لنظام وقانون البلديات فأن القانون الإداري يشجع على إنشاء بلديات في القرى والبلدات والمدن اللبنانية التي يتجاوز عدد سكانها 300 نسمة ، وقد حدد للبلديات صلاحية الاختصاصات العامة ومنها الطرق ، إنشاء الحدائق ، والساحات العامة ، مشاريع المياه والإنارة والتنظيفات ، وإنشاء مرافق عامة كالمكتبات والملاعب ، وأيضا الاختصاصات الاختيارية كإنشاء المدارس ، والمستشفيات ، والمسكن والأسواق العامة وهذه تخضع لتقدير البلديات وإمكاناتها . أما عن علاقة البلديات بالحكومة المركزية فان أعمال البلدية والميزانية تخضع لسلطة المراقب المالي ويسمى المراقب العام ويعين بمرسوم من مجلس الوزراء، أما القرارات وإجراءات البلدية فتخضع إلى كل من المحافظ والقائم مقام ووزير الداخلية حيث يختص كل منهم في مستوى أو مجالات معينة للعمل البلدي (زبيدي، 2007).

3.4.2 تجارب دولية:

تلخيص لتجارب دولية ملخصة فيما يأتي:

1.3.4.2 تجربة الحكم المحلي في جنوب إفريقيا:

تم اختيار تجربة جنوب أفريقيا في هذه الدراسة لما لذلك من تشابه في الأوضاع السياسية ، فقد عانت جنوب أفريقيا مرارة الفصل العنصري والإقصاء الاقتصادي والتي تتشابه مع الأوضاع الفلسطينية ، حيث يمارس على الشعب الفلسطيني سياسة الفصل العنصري باستخدام كافة الوسائل وعلى رأسها جدار الفصل العنصري والمستوطنات ، وكذلك التحكم بمقدرات الشعب الفلسطيني الاقتصادية من نهب للأرض وكافة الموارد الطبيعية وغيرها . إلا أن تجربة جنوب أفريقيا نجحت في توفير حكومة ديمقراطية ، ومساءلة وشفافية ، وتوفير الخدمات واستدامتها على المستوى المحلي وتمكنت من توفير بيئة آمنة وصحية ، وتمكنت من خلال تشجيع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بمشاركتهم في مسائل الحكم المحلي وبهذا استطاعت تخفيض عدد الهيئات المحلية إلى أدنى مستوى ومكنتها من جمع حوالي 90% من عائداتها. لهذا لا بد من الاستفادة من تجربة جنوب أفريقيا المحلية ، والتي بدأت في العام 1993 م ببرنامج شامل لإصلاح الحكم المحلي ، وذلك استنادا لقانون الحكم المحلي الانتقالي (209) الذي حدد عملية الإصلاح ، وذلك بإعادة هيكلة الحكم المحلي الذي يتكون من ثلاث مراحل هي:

عام 1996 م أجريت انتخابات المجالس المحلية الانتقالية مما سمح لها بتقديم الخدمات حتى دخول المرحلة الثانية ، كان عدد الهيئات المحلية 843 بلدية وحيث أن مهمة المرحلة الثانية إعادة رسم الحدود البلدية في البلاد ، وفي المرحلة الثالثة بعد انتخابات عام 2000 م تقرر خفض عدد السلطات المحلية بشكل كبير من 843 - 284 وأيضا تخفيض عدد المنتخبين في عام 1998 م وقدمت فيه الورقة البيضاء وتعني (مفهوم الحكومة المحلية التنموية) وبه يقسم نظام اللامركزية في جنوب أفريقيا إلى ثلاث مجالات متميزة بتمايزها وتكاملها وتشابكها وهذه المجالات الوطنية ، والإقليمية ، والمحلية .

في خضم عملية التحول إلى اللامركزية، عملت جنوب أفريقيا على استبدال نظام المقاطعات السابق الذي قسم جنوب إفريقيا لأربع مقاطعات للبيض، وتسع للسود، تسعة تسمى أوطانا جديدة مع تسع

مقاطعات. حيث أصبحت كل مقاطعة من المقاطعات مكونة من عدد من السلطات المحلية، تندرج ضمن ثلاث فئات: Local council. المحلي والمجلس ، District والمنطقة ، Metropolitan المدينة

ولمجالس المدن مسؤولية عن تزويد كافة الخدمات البلدية ، أما مجالس المناطق والمجالس المحلية فتقع ضمن مهامها مسؤولية التفاوض للوصول إلى توزيع مناسب للخدمات تبعا لظروف وإمكانيات كل منها حاليا يوجد في جنوب إفريقيا 284 سلطة محلية، موزعة كالتالي 6 :مجالس للمدن الكبرى، و 47 مجلس منطقة، و 231 مجلسا محليا. يحدد دستور جمهورية جنوب إفريقيا القانون رقم 108 لعام 1996 ولاية ومسؤوليات السلطة المحلية بما يلي:

- توفير حكومة ديمقراطية ومساءلة.
- ضمان توفير الخدمات، واستدامتها على المستوى المحلي.
- تعزيز بيئة آمنة وصحية.
- تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المحلي في مسائل الحكم المحلي.

إن الحكومة المركزية في جنوب إفريقيا مسؤولة عن مجالات العلاقات الخارجية والدفاع، والتعليم، والإدارة البيئية، والسياحة، والتنمية والتشريعات الوطنية. ويتم العمل بالعديد من مجالات المسؤولية للحكومة المركزية بالتوازي مع إدارات الأقاليم . وهذا يعني عمليا أن الحكومة الوطنية هي التي تحدد السياسة العامة، في حين أن حكومات المقاطعات هي المسؤولة عن التنفيذ. والحكومة المحلية، من ناحية أخرى، تتمتع بسلطة تنفيذية في القضايا التالية:

التلوث، وأنظمة البناء، ومرافق رعاية الأطفال، وشبكات الكهرباء والغاز والمطافئ والخدمات العامة، والسياحة المحلية والبلدية والتخطيط، والصحة، والنقل العام والأشغال العامة، والأنظمة التجارية، وخدمات المياه والصرف الصحي. وكذلك، فإن للبلديات الحق في ممارسة كامل السلطة التشريعية والتنفيذية داخل المناطق الخاضعة لولايتها، بما ينسجم والتشريعات المناطقية والوطنية.

الإيرادات المالية: وضمن النظام المحلي لجنوب إفريقيا، فإن السلطات المحلية مسؤولة عن جمع حوالي 90 ٪ من عائداتها الخاصة. والتي تأتي من احدى المصادر التالي: رسوم المرافق العامة، العقارات، التحويلات الحكومية، مجلس الخدمة الإقليمية لتحصيل الجبايات من الشركات ،مجلس الخدمة الإقليمية لتحصيل الجبايات من الشركات ،الإيرادات الأخرى بما في ذلك الفوائد، والرسوم والنفقات، والغرامات (زبيدي، 2007) .

2.3.4.2. التجربة الكندية:

تم اختيار هذه التجربة كونها احد التجارب الدولية المتطورة والناجحة للتعرف على السياسات والآليات والأهداف التي وضعتها الحكومة لغايات دمج البلديات والمراحل التي اتبعتها لتحقيق ذلك، وكون السلطة الوطنية الفلسطينية في طور الإنشاء ، فان الطموح الأكبر السير في ركب تجارب الدول المتطورة إداريا وتكنولوجيا كما هي التجربة الكندية حيث بدأت هذه التجربة بأن قامت المقاطعات الكندية بعدد من المشاريع لدمج البلديات وسوف يتم التطرق إلى تجربة مدينة تورنتو الجديدة في مقاطعة اونتاريو ، ولدت هذه المدينة في 1/1/1998 نتيجة مشروع الدمج الذي قامت به حكومة اونتاريو . وتشكلت من ستة بلديات هي (تورنتو، يورك الشمالية، سكا بور، ابتكوك، يورك الشرقية، يورك الغربية).وقد تم وضع مشروع الدمج من كانون الأول من عام 1996 (تورنتو - 2000) من قبل حكومة الولاية إلا أن بعض البلديات عارضت الدمج ، كذلك تمت معارضة الدمج من قبل اغلب المواطنين وبنسبة 70% من المواطنين الذين صوتوا في الاستفتاء الذي قامت به الحكومة .ومع ذلك أخذت حكومة الولاية على عاتقها تنفيذ دمج البلديات لقناعتهأن الخلاص الوحيد من مشاكل البلديات هو مشروع دمج البلديات . وبعد دمج البلديات قامت الحكومة بعمل استفتاء حول الدمج نال رضا المواطنين، وفي العام 2000 قامت الحكومة بعمل استفتاء حول الدمج كانت النسبة المؤيدة تبلغ 87% من المواطنين. ومن الأهداف التي وضعتها حكومة الولاية لغايات دمج البلديات هي :

- تخفيف عدد أعضاء المجالس البلدية.
- القضاء على الازدواجية في العمل
- تخفيض كلفة أعمال البلديات.
- تحسين كفاءة موظفي البلديات وتحسين أداء البلديات.
- تطوير وسائل الإشراف والمساءلة.

أما مراحل الدمج في هذه المدينة (تورنتو)، فكانت كما يأتي:

- المرحلة الأولى: بعد موافقة المجلس التشريعي لولاية اونتاريو على قانون الدمج في نيسان من عام 1997 . تم تشكيل فريق من ستة أعضاء من أصحاب الخبرة والكفاءة . لوضع كافة الدراسات وخطط الدمج .

- المرحلة الثانية: بدء تنفيذ الدمج اعتبارا من 1998/1/1 ،وتشكل مجلس لمدة ثلاث سنوات للإشراف على تنفيذ خطة الدمج والتحضير للانتخابات .
- المرحلة الثالثة: مرحلة بناء مدينة تورنتو بعد انتخاب المجلس الجديد ،حيث تم وضع إستراتيجية ووضع خطة تطوير إدارية واقتصادية جديدة. ويوضح الجدول (3.2) أعداد البلديات المدمجة.

جدول 3.2: إعداد البلديات التي دمجت في كندا (1995-2002) (معاينة، 2005).

عدد أعضاء المجالس	عدد البلديات التي دمجت	تاريخ الدمج	المساحة كم2	عدد السكان	المدينة
23	4	1996	6000	380000	هاليفكس
44	6	1998	632	2.3 مليون	تورنتو
21	12	2001	2757	747650	أوتاوا
39	14	2002	543	504600	كوبيك

5.2 مقارنة التجربة الفلسطينية بالتجربتين الاردنية واللبنانية

سعى الباحث من خلال دراسة التجربتين الاردنية واللبنانية، كونهما من لتجارب المهمة الممكن الاستفادة منهما لتطوير وتحسين وتعزيز التجربة الفلسطينية. ورغم ان التجربة الاردنية كانت احد التجارب الهامة فإن المعارضة السياسية في الاردن وتحديدًا (الاسلامية) قد اعتبرت ان خطة الدمج هذه جاءت بدون دراسة علمية وانها جاءت لاسباب سياسية ، وان هذه التجربة نجحت في تقليص عدد الهيئات المحلية بشكل ملحوظ ، مما دفعها الى تعديل قانون رقم (29) عام 1955 وذلك عام 1994 والذي سمح بموجبه لأصحاب القرار بتوسيع أو تضيق أو تعديل حدود أي بلدية أو مجلس قروي أو ضم أي بلديات أو مجالس قروية أو تجمعات سكانية أو أجزاء منها مجاورة لبعضها البعض وان يشكل لذلك بلدية بالمعنى المقصود في القوانين النافذة المفعول أو فصل أي منها أو جزء منها في أي تشكيل . حيث وضعت خطة علمية مدروسة وشاملة لتنفيذ هذه الفكرة على امتداد المملكة ، وذلك بعد النجاح الواضح في انشاء امانة عمان الكبرى وايضا مراكز المحافظات الكبرى . أما التجربة اللبنانية فقد تميزت في الاستقلالية الادارية في البلديات.

وبما ان السلطة الوطنية الفلسطينية تسعى لان تكون مفتوحة على التجارب العالمية والمحلية بتركيزها على الشفافية والنتائج، وتسعى لخلق اطر بديلة لتقديم الخدمات بنظام مفتوح وسريع

ومرن، فذلك يدفعها الى تبني نظام لامركزي يأخذ بعين الاعتبار مفردات السياق الفلسطيني لاسيما محدودية الموارد. ضمن هذا النظام فأن العمل ضمن بلديات كبرى يوسع هوامش اللامركزية كما حدث في التجربة الاردنية ويزيد من استقلالية هيئات الحكم المحلي عن وزارة الحكم المحلي كما حدث بالتجربة اللبنانية ، وذلك ضمن غطاء دستوري وتشريعي واضح يحدد الادوار والصلاحيات والاختصاصات فأن دور الحكم المحلي يزداد وخاصة في السياسات المحلية وتنفيذ السياسات العامة على المستوى المحلي وهذا يعني تقليص دور السلطة المركزية على المستوى المحلي.

6.2 دراسات سابقة

دراسة محمود (2012) بعنوان: إستراتيجية تنمية مجالس الخدمات المشتركة في الأراضي الفلسطينية - حالة دراسية لمحافظة قلقيلية. هدفت هذه الدراسة إلى البحث في استراتيجيات تطوير مجالس الخدمات المشتركة ودورها في عملية التنمية بالتركيز على محافظات شمال الضفة الغربية من خلال تشخيص وتحليل واقع هذه المجالس. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتصميم واستخدام استبانته، وتم تطويرها بالرجوع والاستناد على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الرسالة، واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الوصفي وكذلك المنهج التحليلي لتقييم مجالس الخدمات المشتركة بالاعتماد على المعلومات والبيانات المتوفرة من مصادر مختلفة، بالإضافة إلى تحليل نتائج الاستبانة التي وزعت على عدد من مجالس الخدمات المشتركة والأشخاص المعنيين في شمال الضفة الغربية.

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها، أن واقع مجالس الخدمات المشتركة هو واقع طموح رغم الصعوبات التي تواجهها، وأن هناك رغبة لدى هذه المجالس في تحقيق خدمات أفضل وتطوير إداري. كما أظهرت الدراسة أن وجود المجالس المشتركة عزز فرص استقطاب التمويل لإحداث التنمية المحلية. كما استطاعت المجالس المشتركة الملائمة بين أولوياتها والمجتمع المحلي واشتراطات الجهات المانحة. من جهة أخرى، أشارت النتائج إلى وجود تذبذب في مستويات التمويل حسب الأوضاع الأمنية والسياسية السائدة، وأن هناك حاجة إلى وجود مصدر دخل ثابت من ميزانية السلطة الوطنية للإسهام في التنمية المحلية عبر المجالس المشتركة.

وقد أوصت الدراسة بمجموعة التوصيات اهمها: ضرورة إنشاء قاعدة بيانات مشتركة عن أعمال مجالس الخدمات المشتركة مما يؤدي إلى تخطيط أفضل للخدمات المقدمة للمواطنين، وضرورة العمل الفوري على تقديم مشاريع تنموية موجهة للشباب وذوي الحاجات الخاصة لما هناك من

أهمية بالغة لاستثمار قدرات الشباب، وتوجيهها بالاتجاه المناسب وتنمية المواهب والطاقات الكامنة فيه. كذلك أوصت بضرورة قيام المجالس المشتركة بتوفير مصادر تمويل ذاتية ومحلية عبر مشاريع تنموية تكون تابعة للمجالس المشتركة بما فيها مشاريع إنتاجية وصناعية. وأخيراً أكدت الدراسة على أهمية البحث في آليات دمج الهيئات المحلية الفلسطينية لتقليص تضخم عددها وتفعيل التنمية المحلية.

دراسة كوع (2011) بعنوان: إستراتيجية المجالس المشتركة في الضفة الغربية وعلاقتها بالتنمية المحلية والإقليمية (أفاق وتحديات). هدفت الدراسة الى التعرف على آراء المبحوثين من موظفي وزارة الحكم المحلي، ورؤساء الهيئات المحلية، ومديري ورؤساء الهيئات الادارية المجالس المشتركة، حول إستراتيجية المجالس المشتركة في الضفة الغربية وعلاقتها بالتنمية المحلية والإقليمية، وأفاقها وتحدياتها. ولحداثة هذه الإستراتيجية التي بدأ بتنفيذها وتنتهي خلال السنوات القادمة كان هناك ضرورة ميدانية لعمل هذه الدراسة التي هدفت إلى التعرف على واقع المجالس المشتركة في الضفة الغربية في التنمية المحلية والإقليمية، والكشف عن أهداف إستراتيجية المجالس المشتركة المتوقع تحقيقها حسب سلم الأولوية، والتحديات والمعوقات التي تحدّ وتقلل من نجاح الاستراتيجية، والتعرف على قدرة الإدارة العامة للمجالس المشتركة على تحقيق السياسات القانونية والإدارية والمالية المقترحة، والتي تسهم في نجاح الإستراتيجية، ودورها المتوقع في سياسة دمج الهيئات المحلية.

ولأغراض تحقيق أهداف الدراسة أستخدم الباحث المنهج الوصفي، ومن أجل خروج البحث الى حيز الوجود، فقد تم جمع البيانات من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، والاستفادة من التجارب العالمية والعربية والنماذج التطبيقية في العمل المشترك، وإجراء لقاءات واتصالات شخصية مع المختصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة، وقد تم تصميم استبانة ومقابلة والتي اعتمدت كأدوات رئيسية للدراسة لجمع البيانات، وتكونت الاستبانة من ستة أقسام رئيسية، ويتكون مجتمع الدراسة من أصحاب المصلحة العاملين في قطاع الحكم المحلي من الذين سوف يقوموا بتنفيذ الإستراتيجية، وبلغ عددهم (953) شخصاً، وقام الباحث باختيار عينة عشوائية طبقية أسلوب التخصيص الأمثل وبلغ حجمها (95) مفردة، وتم تحليل الاستبانات على برنامجي (SPSS, Excel).

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات افراد عينة الدراسة نحو واقع المجالس المشتركة في التنمية المحلية والإقليمية كانت ضعيفة بالمستوى الأول (2.60)، ويوجد نجاح لإستراتيجية المجالس

المشتركة في تحقيق الأهداف المتعلقة بتقليص أعداد المجالس المشتركة من (60-39) مجلس، ويوجد وعي وإدراك من قبل العاملين في قطاع الحكم المحلي بأهداف إستراتيجية المجالس المشتركة المتوقع تحقيقها بدرجة كبيرة بالمستوى الثاني (3.92)، وقد أحتل الهدف الخامس حول مساهمة الإستراتيجية في ثقافة التوحيد والدمج حسب سلم الأولوية الأول بدرجة كبيرة جداً بالمستوى الأول (4.17). وأما التحديات التي تحدّ من نجاح إستراتيجية المجالس المشتركة جاءت بدرجة كبيرة بالمستوى الثاني (3.54) وجب العمل على مواجهتها أو إضعافها في أسوأ الأحوال، وكان المعيق الجوسياسي هو التحدي الأكبر من بين التحديات وجاء بدرجة كبيرة بالمستوى الثاني (3.98). وأن اتجاهات عينة الدراسة نحو السياسات المقترحة والتي تسهم في نجاح الإستراتيجية جاءت بدرجة كبيرة بالمستوى الثاني (3.52) وجب العمل عليها ومحاولة تحقيقها، وكانت السياسات المالية هي المتطلب الأكبر المتوقع تحقيقه جاءت بدرجة كبيرة بالمستوى الثاني (3.73)، وأن دور الاستراتيجية في سياسة الدمج جاءت بدرجة كبيرة بالمستوى الثاني (3.92).

وتضمنت الدراسة جملة من التوصيات، أهمها ضرورة الأرتقاء بأداء ودور المجالس المشتركة من خلال إعادة النظر في دستورية المجالس وإصلاحه، وتحديد العلاقات بين الوحدات المحلية بالاستناد الى نصوص دستورية أو قانونية، وعدم تركها للانظمة واللوائح الصادرة عن السلطة التنفيذية، وإعطاء دور للمختصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية وإشراكهم في تطبيق الإستراتيجية، والعمل على تشكيل وحدة إدارة الأزمة في دائرة المجالس المشتركة يكون دورها التنبؤ الوقائي، وذلك للعمل على إيجاد البديل للتواصل بين الهيئات المحلية المشاركة في مجلس خدمات مشترك والبلديات المدمجة خلال فترة الإغلاقات، والقيام بالتخطيط الفيزيائي لتغطية التجمعات المشتركة من خلال تخطيط شمولي يأخذ بعين الاعتبار الموارد في هذه المناطق على صعيد الخدمات بأشكالها المختلفة، ورفد المجالس المشتركة والبلديات بالكوادر المدربة القادرة على التعامل مع الاحصائيات المختلفة والتي تساهم في التنمية المحلية والإقليمية، والعمل على تنفيذ السياسات القانونية والمالية والإدارية المقترحة من قبل وزارة الحكم المحلي والتي تسهم في نجاح الاستراتيجية، ورفع الوعي الجماهيري من خلال تطوير وتنفيذ حملة إعلامية وتعليمية وطنية بأهمية التعاون والعمل المشترك بين الهيئات المحلية المجاورة، وتفعيل دور العلاقات العامة في قطاع الحكم المحلي الفلسطيني للتواصل مع الجمهور، وضرورة التنسيق والتكامل بين جميع المشاركين في تنفيذ الإستراتيجية مع التركيز على الكفاءة.

دراسة غنايم (2010) : السياسات الحكومية في تقليص عدد المجالس البلدية ودمجها في بلديات. وقد هدفت هذه الدراسة إلى: تحديد السياسات الحكومية في مجال تقليص عدد المجالس القروية .

والتعرف على الإجراءات والمشاريع الحكومية التي تساعد في تحقيق هدف الحكومة في تقليل عدد المجالس القروية ودمجها في مجالس خدمات مشتركة أو بلديات . وتحديد اتجاهات رؤساء المجالس البلدية نحو الفعالية الإدارية والمالية لمجالسهم بعد الدمج. وتحديد المشاكل والصعوبات التي تواجه المجالس البلدية بعد الدمج. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي . أما مجتمع الدراسة فهو مكون من سبعة قرى تم دمجها في بلدية واحدة وهي قرى (جبارة ، الرأس ، كفر صور ، كفر عبوش، كفر زبياد ،كفر جمال ، كور) ، باسم بلدية الكفريات.وقد استخدمت الباحثة المقابلة لرؤساء وأعضاء المجالس القروية التي تم دمجها في بلدية الكفريات كأداة رئيسية للدراسة ، وكذلك تحليلاً للميزانية والخطة الإستراتيجية للبلدية قبل وبعد عملية الدمج.

وتتلخص نتائج هذه الدراسة بالاتي : سياسات حكومية ساعية وبشكل واضح لتقليل وإعادة تشكيل عدد الهيئات المحلية. مساعدات مادية وأخرى على شكل مشاريع تعزز عملية الدمج وتعطي المواطنين ثقة وموافقة على تلك العملية. بعض المعوقات والمشاكل اليومية التي ترافق عملية الدمج

وقد أوصى الباحث بعد دراسة تجربة الدمج في الكفريات بما يلي: تستمر الحكومة في تنفيذ سياستها وأن يتم تعزيزها وتطويرها نحو الأفضل . أن تعمل الحكومة على تدريب وبناء قدرات جميع الكوادر الإدارية والمالية في البلديات المندمجة سعياً للوصول إلى كفاءة وفعالية إدارية ومالية . أن تتابع الحكومة نتائج الدمج من خلال تغذية راجعة ومعالجة نقاط الضعف وتصويبها ونقاط القوة وتعزيزها، وذلك من خلال تشريعات وقوانين تتلاءم مع ذلك.

دراسة حامد (2009) : إستراتيجية تطوير الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار. هدفت الدراسة إلى معرفة مدى أهمية وجود إستراتيجية تطوير الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي للتعرف على نظام الحكم المحلي والإدارة المحلية بشكل واضح ورصد نقاط القوة والضعف وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في حقل الحكم المحلي والهيئات المحلية في منطقة الدراسة . وكانت عينة الدراسة عشوائية مكونة من (20) مسئولاً مثل (رؤساء المجالس القروية ، ومدراء الوزارات ، ورؤساء المجالس المشتركة) في محافظات (طوباس ، أريحا ، نابلس) ، وكانت أداة جمع المعلومات المقابلة للمبحوثين ومن ثم تحليلها . وقد أظهرت الدراسة بعد تقييم واقع الهيئات المحلية ، وتحديد المشاكل والصعوبات التي تواجهها ، إن النظام الحالي للهيئات المحلية في منطقة الدراسة يتميز بالمركزية الإدارية ، وإن قانون الهيئات المحلية الفلسطينية غير ملائم لواقع المنطقة، بالإضافة إلى تعدد بالمستويات الإدارية وكثرة إعداد الهيئات المحلية، يضاف لذلك عدم قدرة لدى الهيئات المحلية على إدارة مهامها لضعف إمكانياتها الفنية

والمالية والبشرية ، وأشارت الدراسة إلى غياب للتخطيط الإقليمي الشامل للبنية التحتية للهيئات المحلية، وإهمال لدور المواطن وغياب المشاركة الجماهيرية في الخطط التنموية وعملية صنع القرار المحلي، وتبين عدم ملائمة قانون الهيئات المحلية الفلسطينية لعام 1997 وواقع الهيئات المحلية وخلو هذا القانون من اللوائح التفسيرية والشروح لبنود القانون . وأوصت الدراسة بما يلي:

إعادة التقسيم الإداري والجغرافي لمنطقة الدراسة، مراجعة القوانين الحالية وإمكانية صياغة قوانين ووضع لوائح تفسيرية جديدة ، العمل على تقليص المركزية الإدارية للسلطة المركزية من خلال إعادة صياغة دور وزارة الحكم المحلي، دعم الهيئات المحلية في منطقة الدراسة وتحسين قدرتها على اتخاذ القرارات ، تطوير هياكل إدارية جديدة للهيئات المحلية ، تخصيص الموارد والمشاريع بشكل عادل لكل هيئة محلية وذلك حسب الاحتياجات والأولويات وليس على أساس عدد السكان ، الإشراف والرقابة على عمل الهيئات المحلية في ضوء الإستراتيجية المقترحة ، إعطاء الهيئات المحلية دورا فاعلا وأساسيا في تحديد السياسة العامة، وإقامة علاقات متبادلة بين الهيئات من اجل التنسيق بينهم وإقامة مشاريع إقليمية مشتركة والاشتراك في التخطيط الإقليمي الشامل ، تفعيل دور المواطن ومؤسسات المجتمع المدني عن طريق المشاركة في عملية صنع القرار، إدارة الموارد البشرية بشكل صحيح، دمج برامج الهيئات المحلية في مجال التطوير الإداري بمقومات النجاح التي احتوتها التجارب العالمية، المحافظة على إجراء انتخابات دورية وديمقراطية .

دراسة أحمد (2008) :المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية. هدفت الدراسة إلى : معرفة واقع المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح للهيئات المحلية الفلسطينية، ومعرفة مدى تطبيق مبادئه . وتحديد دور كل متغير من : عدد أعضاء مجلس الهيئة، وتصنيفها، ومصدر تمويل الهيئات المحلية الفلسطينية وطريقة تشكيل مجالسها ، بالإضافة إلى المؤهل العلمي للأعضاء، ومتغير الاطلاع على قوانين وأنظمة الهيئات المحلية من قبل طاقمها. وفي هذه الدراسة تم إتباع المنهج المسحي الوصفي ، والمنهج التحليلي ، وتكون مجتمع الدراسة من كافة أعضاء ورؤساء ومديري الهيئات المحلية في محافظة قلقيلية، ومجموعها (33) هيئة محلية وعدد أعضائها (238) عضو أما عينة الدراسة فقد كانت عينة شاملة واستخدمت لذلك الأداة العلمية وهي الاستبانة . وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية : وجود واقع لمجال المؤشرات التالية : النزاهة ، الكفاءة والفعالية ، المسائلة وتطبيق القانون، الشفافية ، اللامركزية والاستقلالية ، الاستجابة ، المشاركة المجتمعية) في الهيئات المحلية الفلسطينية . و أن المؤهل العلمي لأعضاء مجالس الهيئات المحلية وعددهم لا تؤثر على واقع الحكم الصالح فيها . خلصت الدراسة إلى توصيات أهمها:

- إعادة النظر في قانون الهيئات المحلية الفلسطينية والعمل على استكمال القوانين والأنظمة بعمل الهيئات المحلية الفلسطينية وإشراكها في وضعها . مثل (نظام الموظفين) .
- العمل على زيادة كفاءة وفعالية الهيئات المحلية وأعضائها ، ووضع معايير لترشيحهم.
- الالتزام بالأنظمة والمدونات التي تنادي بتطبيق مبادئ الحكم الصالح .
- ضرورة إجراء دراسات مشابهة لهذه الدراسة لمعرفة المتغيرات التي تؤثر وتضمن الوصول إلى الحكم الصالح .
- المحافظة على إجراء انتخابات دورية وديمقراطية .
- العمل على تصنيف وتحويل جزء من الهيئات المحلية المصنفة إلى بلديات .
- العمل على توفير الظروف المناسبة لتطبيق مبدأ الرقابة وخلق طرق وأساليب للتواصل مع الجهات المختصة باستمرار .
- على الهيئات المحلية الاهتمام بجمهورها أكثر مما هو عليه وأن تكون أكثر مرونة واستجابة لحاجات المواطنين و رغباتهم .
- العمل على تشكيل لجان مساندة في الإحياء وتطوير العلاقة مع الهيئات واللجان الرقابية المحلية والخارجية .
- ضرورة إيجاد هيكل تنظيمي موحد ومكتوب لجميع الهيئات المحلية .
- إعطاء الهيئات المحلية الفلسطينية صلاحيات لتوسيع مناطقها الجغرافية حسب حاجة السكان وموافقتهم على هذا التوسع لاستيعاب الزيادة الطبيعية للسكان .

دراسة حسيبا (2006) : واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية. هدفت هذه الدراسة إلى : دراسة وتقييم الواقع الحالي للإدارة المحلية الفلسطينية في ظل الظروف ألقائمه وتحديد المعوقات والصعوبات التي تواجهها . ووضع برامج ومقترحات لإستراتيجية مستقبلية من اجل النهوض بمستوى الهيئات المحلية لتعزيز دورها ومساهمتها في عملية التنمية وبناء الدولة الفلسطينية المستقبلية. وتعزيز واقع اللامركزية في الإدارة المحلية .

ومن حيث المنهج العلمي الذي تبنته هذه الدراسة ، فهو المنهج المسحي الوصفي والمنهج التحليلي ، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في حقل الحكم المحلي مثل أعضاء الهيئات المحلية، والمؤسسات التي تهتم بشؤون الحكم المحلي في فلسطين ، أما بالنسبة إلى عينة الدراسة فقد تكونت من (78) مسئولا في الهيئات المحلية والمهتمين بشؤون الحكم المحلي حيث تم اختيارها بشكل عشوائي، وقد اقتصرت العينة على محافظات شمال الضفة الغربية (نابلس ، جنين ، طوباس ، سلفيت ، طولكرم ، قلقيلية) وكانت الأداة الرئيسة للدراسة هي الاستبانة .

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود مركزية في نظام الإدارة المحلية الفلسطينية، وتعدد المستويات الإدارية، ووجود عدد كبير من الهيئات المحلية) خاصة البلديات المستحدثة وكذلك عجز الهيئات عن أداء دورها ومهامها، وتلبية حاجات المواطنين، وعدم ملائمة قانون الهيئات المحلية الفلسطينية للواقع الحالي في الأراضي الفلسطينية، وعدم توفر المرونة اللازمة لمواجهة التطورات والتحديات المختلفة. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها:

- إعادة النظر في دور وزارة الحكم المحلي ، وكذلك العمل على تحسين الوضع الإداري للهيئات المحلية وتقليص عدد المستويات الإدارية وتفعيل دور المحافظ ودمج البلديات كليا أو جزئيا مع بعضها البعض .
- إعطاء الهيئات المحلية الاستقلال المالي وتطوير النظم الضريبية والمحاسبية وتعزيز اللامركزية
- الإدارية في علاقتها مع وزارة الحكم المحلي .
- ضرورة وضع قانون جديد للهيئات المحلية يحتوي على صياغات قانونية وتشريعات مناسبة

دراسة القاروط (2005): الحكم المحلي في فلسطين بين مشروعية الفكرة والأداة والإطار. هدفت الدراسة إلى : تبين الواقع الحالي للحكم المحلي في فلسطين ومشكلة العدد الكبير للهيئات المحلية . وتبيان المشاكل والمعوقات التي من شأنها أن تحول دون تحقيق الحكم المحلي. ووضع الحلول الممكنة والبدائل المقترحة لرفع مستوى أداء الحكم المحلي من خلال تبني استراتيجيات مقترحة. والتعرف على رؤية الحكم المحلي الفلسطيني التي تمر بثلاث مراحل (تأطير ، وتجميع ، دمج كلي) لكل التجمعات السكانية بأطر مناسبة مما لا يتعارض مع المادة 85 من القانون الأساسي. وعن النتائج المترتبة فقد أورد الباحث عددا منها:

- عدم وجود إدارة محلية متفرغة ل 379 هيئة محلية، مما يجعل السكان لا يتمتعون بالاهتمام الكافي لرعاية شؤونهم والاهتمام بمصالحهم والتخطيط لمستقبلهم .
- أن العدد الكبير من هيئات الحكم المحلي يستنزف الجزء الأكبر من جهد مديريات الحكم المحلي في المحافظات بشكل خاص ويستنزف جهدا ما من الوزارة ذاتها.
- فكرة الحكم المحلي مشروعة وواقعية والإطار السياسي قادر على حمايتها ونموها .

أما أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة : استخدام إستراتيجية الإقناع أو إستراتيجية الإلزام ، الأولى تشمل الإقناع بمزايا الدمج الكلي أو الوظيفي، والثانية لم يحسن موعدها برأي الباحث .

وضرورة تشكيل وحشد رأي عام ضاغط باتجاه الدمج. وأن يتضمن قرار الدمج الصادر عن مجلس الوزراء عدد الأعضاء الممثلين لكل تجمع سكاني في مجلس الهيئة المحلية المندمجة الجديد . وأن يصادق مجلس الوزراء على نظام مرفق بقرار الدمج يسمى نظام إدارة الهيئة المحلية المندمجة. وتوفير الحد المعقول من بنية الهيئة المحلية الجديدة من مبنى وموظفين قادرين على تحمل الأعباء الجديدة.

دراسة المعاينة (2005) : أثر إعادة هيكلة البلديات على أداء الخدمات دراسة ميدانية لبلديات مراكز المحافظة جنوب الأردن (الكرك، الطفيلة، معان). وقد سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع الإدارة المحلية في الأردن.
- التعرف على مشاكل البلديات والأسباب التي أدت بقيام الحكومة بهذا المشروع.
- التعرف على مشروع الإصلاح والعوامل المؤثرة في نجاح أو فشل مشروع الإصلاح وإعادة الهيكلة وبما يمتاز عن عملية الدمج أو الضم.
- التعرف على أداء الخدمات بعد مشروع الإصلاح وإعادة الهيكلة.
- الخروج بنتائج وتوصيات تساعد في تخطيط برامج ومشاريع الإدارة المحلية في الأردن.
- وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة الدراسة الرئيسية وهي الاستبانة التي تم توزيعها على عينة عشوائية بسيطة بلغ تعدادها 600 عضو.

وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج التي كان من أهمها:

- أن الإصلاح التشريعي ضمن إعادة هيكلة البلديات أعطى نتائج إيجابية لكل من الموظفين وتمثيل كافة المجتمعات السكانية، وتوزيع الخدمات بشكل عادل وعلى أداء خدمات التنظيمية وسرعة الإجراءات.
- الإصلاح التشريعي والإداري أهم من الإصلاح المالي.
- الإصلاح الإداري والتشريعي حسن من أداء الخدمات التنفيذية.
- أظهرت النتائج أن الإصلاح التشريعي والمالي كان له الأثر الأكبر والواضح على أداء الخدمات الحرفية.
- إن عملية الدمج أدت إلى تحسين خدمات الطرق والخدمات البيئية والخدمات التنفيذية والخدمات الحرفية.

- إن الإصلاح الإداري أدى إلى إنشاء مراكز للتدريب في المحافظات ووضح خطوط الاتصال بين الموظفين ووضح السلم الوظيفي.
- الإصلاح المالي يسمح للبلديات بالقيام بمشاريع خدمية كبيرة ودعم البلديات بالمعدات والأجهزة والسيارات.

وقدمت الدراسة توصيات أهمها:

- ضرورة تعديل الأنظمة والقوانين الناظمة لعمل البلديات ويرى الباحث أن التعديلات المطلوبة والإصلاحات تتناول المحاور التالية: تشكيل المجالس البلدية، اختصاصات المجالس البلدية، العلاقة مع الحكومة المركزية ، الإصلاح الإداري، الإصلاح المالي.
- تطوير وسائل الاتصال بين البلديات والمواطنين.
- إعادة النظر في مشروع إعادة هيكلة البلديات والعمل على تقليص إعادة البلديات لتكون على أساس مراكز اللواء.
- تشجيع الباحثين القيام بدراسات مكثفة عن تجربة دمج البلديات.
- إعطاء مشروع إعادة هيكلة البلديات الفترة الزمنية المطلوبة وتقويمه تقويماً شاملاً وذلك من قبل وزارة الشؤون البلدية.

دراسة جرادات (2005) : تقييم آثار عملية الدمج على أداء البلديات الكبرى في الأردن (دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين والمواطنين في إقليم الشمال). وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مدى تحقيق البلديات الكبرى في إقليم الشمال للأهداف الإستراتيجية للدمج في مجال الإصلاح المالي والإداري.
- التعرف على مستوى نوعية الخدمات التي تقدمها البلديات الكبرى بعد عملية الدمج.
- تبيان مدى مساهمة دمج البلديات الكبرى في إقليم الشمال في تحسين الوضع الاجتماعي والثقافي لمجتمعاتها المحلية.
- الوقوف على المشكلات والمعوقات التي تواجه البلديات الكبرى في إقليم الشمال بعد عملية الدمج وتحول دون تحقيقها لأهدافها.
- تقديم اقتراحات وتوصيات على ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها لتسهم في زيادة مستوى الأداء للبلديات الكبرى.

وقد استخدم الباحث المنهج الإحصائي الوصفي التحليلي وذلك باستخدام أداة الدراسة الرئيسية الاستبانة حيث قام بتصميم استبانتين الأولى خاصة بالعاملين في البلديات الكبرى والأخرى خاصة بالمواطنين. وقد كانت عينة الدراسة من العاملين 396 و600 مواطن، وكانت أهم النتائج في هذه الدراسة:

- أن معظم العاملين في البلديات هم من فئة الشباب .
- المستوى التعليمي للعاملين في البلديات متدني وحديثي الخدمة نسبياً.
- ان دمج البلديات أثر في تحسين الخدمات المقدمة من البلديات المدمجة (البلديات الكبرى).
- هناك أثر واضح لدمج البلديات على تحسن الوضع البيئي .
- هناك قصور لدى البلديات في تحسين الوضع الاجتماعي والثقافي في محيط البلدية.

وقد نجم عن ذلك العديد من التوصيات أهمها:

- العمل على تحسين الوضع المالي من حيث تخفيض رواتب وأجور العاملين، تقليل النفقات الإدارية، وتخفيض حجم المديونية.
- العمل على تحسين الوضع الإداري من حيث: تبسيط إجراءات العمل والتخلص من الأخطاء الشخصية، تفويض الصلاحيات، إيجاد أنظمة معتمدة لتصنيف الوظائف والحوافز والرواتب والتعيينات.
- تحديث التشريعات لمواكبة التطورات والتغيرات التي تحصل على بنية المجتمع.
- العمل على تعزيز دور البلديات في تحسين الوضع الاجتماعي والثقافي للمواطنين .
- العمل على زيادة حجم المشاركة والممارسة الديمقراطية للمواطنين.
- العمل على ربط البلديات إلكترونياً.

دراسة عبد العاطي (2005) : الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين. وتهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد أسس الإصلاح الإطار النظري للحكم المحلي وتقدير الحاجة إلى تنظيم عمله وفق أسس ديمقراطية ولا مركزية ، ووضع مجموعة من الحلول والإصلاحات المناسبة.
- تحديد التحديات والمصاعب في مرحلة التطور والإصلاح للحكم المحلي في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية .

- تركيزها على السياسة المتعلقة بمؤسسات الحكم المحلي باعتبارها الأساس لخلق مجتمع مدني وترسيخ مبدأ الديمقراطية .
- 4وضع مجموعة من التصورات والحلول المناسبة التي تؤكد أهمية تفعيل عمل مؤسسات الحكم المحلي .

وخرجت الدراسة بعدد من الاستنتاجات والتوصيات نسوق أهمها:

- ضرورة إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية بشكل منتظم تطوير آليات انفتاح على الجمهور وسائل الإعلام المحلية وتسهيل مشاركة مؤسسات العمل الأهلي في نطاق الهيئة المحلية في تطوير سياسات وآليات عمل الهيئات المحلية.
- ضرورة إصدار نظام موظفي الهيئات المحلية وإقرار نظام لشكاوى المواطنين.
- ضرورة تفعيل دور الجهات الرقابية المشرفة على نشاط الهيئات المحلية .
- ضرورة أعمال نص المادة (4) من قانون الهيئات المحلية وتوحيد هيكليات الهيئات المحلية نظرا لحجمها وطبيعة الخدمات التي تقدمها والمراجعة القانونية الدقيقة للأسس الدستورية والقانونية.
- دعم التوجه نحو اللامركزية في إدارة الشؤون المحلية ومنح دور اكبر إلى مؤسسات المجتمع المدني في مجال الحكم المحلي اللامركزية وإدماج هذه المؤسسات بجهود التنمية في الحكم المحلي بشكل خاص .
- تشجيع البلديات على إنشاء مشاريع إنتاجية استثمارية وتمكين البلديات من الحصول على حقوقها كاملة من ميزانية الحكومة المركزية .
- عمل دورات تدريبية مكثفة والعمل على رفع المستوى الفني والمهني لأجهزة البلدية.
- ضرورة بلورة سياسة عامة واضحة وصريحة وإعادة النظر في الدور الوظيفي للجهات الممثلة للسلطة المركزية وتحويل البلديات صلاحيات أوسع في مجال تقديم خدمات للسكان.

دراسة طوقان (2001): حول اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين. هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الثلاثة التالية: تقدير الحاجة الفعلية إلى اللامركزية في فلسطين . وتحديد الإطار النظري للامركزية في الحكم المحلي في فلسطين . وفحص مدى إمكانية إيجاد أو تبني أنماط لامركزية للحكم المحلي في فلسطين . وخلصت الدراسة الى النتائج التالية: أن اللامركزية في الحكم المحلي في فلسطين ليست بدعة وأن المجتمع الفلسطيني ومن خلال نخبه السياسية والاجتماعية، مستعد الآن لممارستها بشكل مؤسساتي ومنهجي . وأن هناك فكرة غير مكتملة وغير واضحة لدى

السلطة المركزية لشكل النظام المطلوب تصميمه. وإن أصحاب القرار سواء السياسي أو الإداري لم يحزموا أمرهم بعد بشأن شكل القرار ونوع الترتيبات المرغوبة. وقد خرجت الدراسة بجملته من التوصيات التي كان أبرزها:

- ضرورة بلورة سياسة عامة، واضحة وصريحة بهدف تطبيق نظام الإدارة اللامركزية في الحكم المحلي.
- ضرورة المراجعة القانونية الدقيقة والمتأنية للأسس الدستورية والقانونية لتطبيق خطة الحكم المحلي اللامركزية.
- ضرورة إعادة النظر في الدور الوظيفي للجهات الممثلة للسلطة المركزية مثل وزارة الحكم المحلي والمحافظين.
- المراجعة الدقيقة والمسئولة للنظام الضريبي في فلسطين.
- ضرورة تحويل البلديات صلاحيات أوسع في مجال تقديم خدمات للسكان.
- دعم الهيئات المحلية الفلسطينية لإنشاء مشاريع البنية التحتية الأساسية.
- منح دور أكبر إلى مؤسسات المجتمع المدني.
- ضرورة تعزيز دور الاتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية وتمكينه من تحسين أداء وكفاءة الهيئات المحلية المنضوية تحت إطاره.
- ضرورة إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية بشكل منتظم.

7.2 تعقيب على الدراسات السابقة

يأتي تناول هذه المجموعة من الدراسات السابقة كونها تتناول موضوعات الحكم المحلي وتطوير الإدارة المحلية والحكم الصالح في الهيئات المحلية والتي ركزت بمجملها على السياسات للحكم المحلي ووصفاً لواقع الهيئات المحلية والإدارة المحلية وتحديد المشاكل والمعوقات التي تحد من تطوير الهيئات المحلية -ومن هذه الدراسات.

غنايم (2010) (عبد العاطي، 2005) طوقان (2001) حامد (2009) أحمد (2998) حسيبا (2006) القاروط (2005) ولكن كل من تلك الدراسات تناولت الحكم المحلي من زاوية مختلفة عن الأخرى، وفي مجملها تكاد تكون متكاملة في عرضها للمواضيع التي تناولتها.

حيث استفاد الباحث من تلك الأدبيات بتعزيز هذه الدراسة بالمعلومات الأولية اللازمة بالإضافة إلى

أنها ساعدت الباحث في نضوج الفكرة ووضوحها ويلاحظ أن هذه الدراسات لا تتعارض مع موضوع الدراسة.

وبتحليل الدراسات وتصنيفها يشير بوضوح إلى أهمية دراسة وبحث واقع دمج البلديات ففي الدراسات السابقة وخاصة المحلية حيث تم البحث في تطوير الإدارة المحلية والهيئات المحلية ووصف لواقع الحكم المحلي والمشاكل والصعوبات التي تواجهه.

أما في الدراسات العربية فقد تناولت دراسة جرادات (2005) تقييم آثار عملية الدمج على أداء البلديات الكبرى في الأردن (إقليم الشمال) والتي ركزت على الإصلاح المالي والإداري ومستوى نوعية الخدمات وتحسين الوضع الاجتماعي والثقافي وكذلك دراسة معاينة (2005) التي درست أثر إعادة هيكلة البلديات على أداء الخدمات للبلديات في مراكز المحافظات جنوب الأردن والتي بحثت في واقع الإدارة المحلية في الأردن والتعرف على المشاكل والأسباب التي أدت بقيام الحكومة بهذا المشروع والتعرف على العوامل المؤثرة في فشل أو نجاح مشروع الإصلاح وإعادة الهيكلة وبما يمتاز عن عملية الدمج والضم والتعرف على أداء الخدمات بعد مشروع الإصلاح. إلا أن هذه الدراسة قد تميزت عنهما كونها قامت بدراسة كافة المجالات المذكورة في دراسة جرادات (2005) ومعاينة (2005) وتمتد النقص في محاور أخرى وهي: ملائمة الخدمات المقدمة للمنتفعين، ومشاركة المنتفعين في اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع ورفع مستوى إدارة الموارد البشرية، علماً أن هذه الدراسة تكاد تكون من أوائل الدراسات التي تناولت واقع دمج الهيئات المحلية في الضفة الغربية.

وأن هذه الدراسة ستبحث واقع دمج البلديات وتبين آثاره في العديد من المحاور، وذلك كون عملية الدمج هي تجربة حديثة لم يتم تناولها بشكل كاف فيما سبق من دراسات وعليه يتضح أن أهمية الدراسة الحالية أنها ستتم ما نقص من معلومات علمية حول المجال المبحوث لتكون منطلقاً لدراسات لاحقة كما ستساعد جهات الاختصاص في الاستفادة منها في اتخاذ القرارات المناسبة في تقييم التجربة إما بتعميمها والاستمرار في تطبيقها أو في معالجة أوجه القصور في تطبيقها.

8.2 خلاصة

بالإضافة لمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بدمج البلديات، فقد تم أيضاً قراءة الواقع الفلسطيني لدمج البلديات عبر مراجعة القوانين وقرارات مجلس الوزراء ذات العلاقة،

والصفحات الالكترونية ذات العلاقة بالمجال بالإضافة الى قراءة بعض التجارب العربية والدولية
وتوثيق أربعة منها في هذه الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

1.3 مقدمة

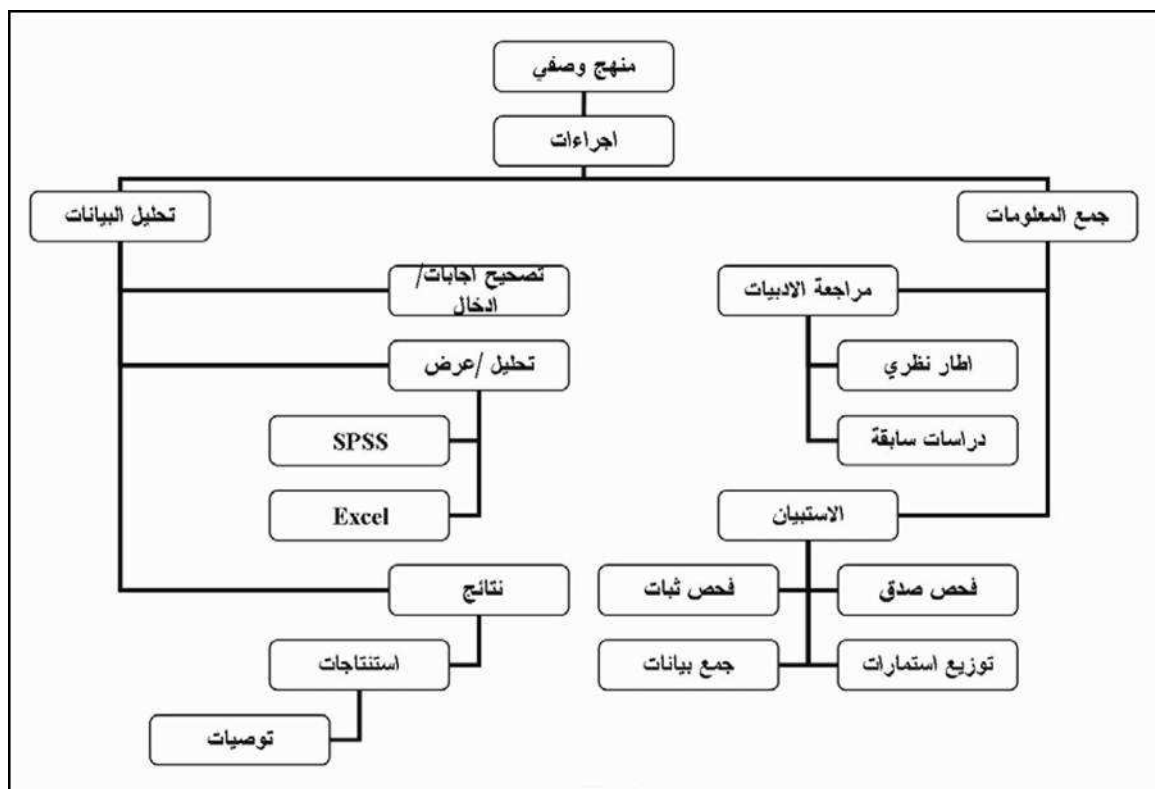
يتناول هذا الفصل وصفا لمجتمع الدراسة وعينتها والطريقة التي اختيرت بها ، ومنهجيتها ، إضافة إلى الاختبارات التي استخدمت كأداة لقياس الصدق والثبات ، ثم يعرض الطرق الإحصائية التي استخدمت في معالجة البيانات واستخلاص النتائج، كما ويتناول هذا الفصل ، وصفا تفصيليا لمنهج الدراسة وإجراءاتها وادواتها وصدقها وثباتها وحدودها ومجتمعها وعينتها بالإضافة لاساليب المعالجة الاحصائية.

2.3 منهج الدراسة

لقد استخدم الباحث المنهج الوصفي علماً أن هذا المنهج يعمل على وصف الظاهرة وتحليلها وتفسيرها وربطها مع الظواهر الأخرى، وهذا المنهج يصف الظاهرة وصفاً دقيقاً مع التعبير عنها تعبيراً كمياً وتعبيراً كيفياً، أما التعبير الكمي فإنه يعطي وصفاً رقمياً يوضح حجم الظاهرة أو مقدارها ودرجة ارتباطها مع المتغيرات الأخرى، والتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها. وستعتمد الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات المرتبطة بمشكلة الدراسة.

3.3 الطريقة والإجراءات

وتتمثل طريقة الدراسة وإجراءاتها كما هو موضح في الشكل رقم (1.3).



شكل 1.3: طريقة الدراسة وإجراءاتها.

4.3 أداة الدراسة :

لقد قام الباحث بعمل إستبانتين الأولى لأعضاء المجالس البلدية ملحق (1.3) ، والثانية للمنتفعين ملحق (2.3) من خدمات المجالس البلدية ، لدراسة واقع دمج البلديات في الضفة الغربية والآليات المقترحة لتفعيل هذا الدمج حيث تكونت كل استبانته من ثلاثة أقسام ، كما هو موضح في الجدول (1.3) أدناه.

جدول 1.3-أ: توزيع فقرات الاستبانة الرئيسة على محاورها - استبانته الأعضاء والمنتفعين

عدد الفقرات	عنوان القسم	رقم القسم
7	خلفية المبحوث	الأول
	محاور الدراسة :	الثاني
13	1. الموارد المحلية.	
10	2. تحسين الوضع المالي .	
10	3. الكفاءة الإدارية .	

جدول 1.3-ب: توزيع فقرات الاستبانة الرئيسة على محاورها - استبانة الأعضاء والمنتفعين

رقم القسم	عنوان القسم	عدد الفقرات
الثاني	4. إدارة الموارد البشرية .	16
	5. آليات مقترحة لزيادة فعالية دمج البلديات .	14
الثالث	الأسئلة المفتوحة :	
	ما هي الآليات الممكن تقديمها لتعزيز ودعم عملية الدمج ؟	
	ما هي السلبيات والايجابيات لعملية الدمج ؟	
محاور استبانة المنتفعين		
رقم القسم	عنوان القسم	عدد الفقرات
الأول	خلفية المبحوث	6
الثاني	محاور الدراسة :	
	1. تحسين نوعية الخدمات .	16
	2. ملائمة الخدمات المقدمة للمنتفعين .	10
	3. مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرار .	8
	4. آليات مقترحة لزيادة فعالية دمج البلديات .	13
الثالث	الأسئلة المفتوحة :	
	ما هي الآليات الممكن تقديمها لتعزيز ودعم عملية الدمج ؟	
	ما هي السلبيات والايجابيات لعملية الدمج ؟	

1.4.3. قياس صدق أداة الدراسة (الاستبانة):

للتثبت من صدق أداة القياس (الاستبانة) اعتمد الباحث على مساعدة بعض الأكاديميين من ذوي الاختصاص والخبرة ، للكشف عن آرائهم وعن مدى الاتفاق في تقديراتهم التي تعد الطريقة المعتمدة في تحديد صدق الاستبانة ، ملحق رقم (3.3) . وذلك للارتقاء بمستوى مصداقية الاستبانة ولضمان تحقيقها للهدف الذي وضعت من أجله ، حيث تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على الدكتور المشرف على موضوع البحث الذي قام بدراستها وتصويبها وتدقيقها ومراجعتها، حيث تم الأخذ بالتوصيات والملاحظات وتم تعديل بعض بنود الاستبانة إلى أن ظهرت بالصورة الملائمة، ومن ثم أجري التحليل التالي باستخدام Reliability Analysis حيث وجد أن قيمة التجانس بين الفقرات ككل = 0.988 في الاستبانة الأولى - استبانة الأعضاء ، و 0.980 في الاستبانة الثانية - المنتفعين .

ونستدل من قيم الاتساق بين الفقرات ككل (0.988 و 0.980) ، أن هذه القيم توضح مدى المصدقية في تعبئة نماذج الاستبانة من قبل المشاركين في الاستبيان، وقدرة الاستبانة على قياس ما وضعت لأجله .

2.4.3 قياس ثبات أداة الدراسة (Cronbach's Alfa)

يتم قياس ثبات الاستبانة من خلال معادلة كرونباخ ألفا كما أنها تشير إلى الصدق التكويني أو ما يسمى بالتجانس الداخلي . وكانت النتائج كما يلي:

جدول 2.3 : نتائج اختبار كرونباخ ألفا على أداة الدراسة

	استبانة الأعضاء	استبانة المنتفعين
Nu of Cases	50	472
Reliability Coefficients	63	47
Alfa	0.976	0.960

يستدل من قيم ألفا (0.976 و 0.960) والتي تمتد قيمها من 0 إلى 1 لتمثل مدى ثبات الاختبار الذي يحتوي على أكثر من إجابة (multi-point formatted questioner) . وكلما كانت قيمة ألفا أعلى كانت الاستبانة أكثر ثباتاً في إعطاء نتائج جيدة لتحليل موضوع البحث ، واتفق على أن قيمة 0.7 تعد قيمة مقبولة لثبات الاستبانة . كما نرى من النتيجة التي حصلنا عليها (ألفا = 0.976 و 0.960) ان القيمة تدل على ثبات الاستبانة وأنها تشير إلى الصدق التكويني للاستبانة وما يسمى بالتجانس الداخلي لفقرات الاستبانة . وللتأكد من هذا الثبات قام الباحث أيضاً بحساب قيمة معامل الثبات (ألفا) لكل محور من محاور الدراسة ، وجاءت النتائج كما يبينها الجدول (3.3) :

جدول 3.3-أ: قيم معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة

الاستبانة	المحور	قيمة معامل كرونباخ ألفا
استبانة الأعضاء	1. الموارد المحلية.	0.933
	2. تحسين الوضع المالي .	0.893
	3. الكفاءة الإدارية .	0.932
	4. إدارة الموارد البشرية .	0.950

جدول 3.3-ب: قيم معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة

الاستبانة	المحور	قيمة معامل كرونباخ ألفا
	5. آليات مقترحة لزيادة فعالية دمج البلديات .	0.965
القيمة الكلية		
استبانة المنتفعين	1. تحسين نوعية الخدمات .	0.934
	2. ملائمة الخدمات المقدمة للمنتفعين .	0.887
	3. مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرار .	0.907
	4. آليات مقترحة لزيادة فعالية دمج البلديات .	0.931
القيمة الكلية		
		0.960

لوحظ من الجدول السابق أن قيم معامل الثبات - كرونباخ ألفا - لكل محور من محاور الدراسة جاءت مرتفعة وتراوح ما بين (0.893) - (0.965) في استبانة الأعضاء ، وتراوح ما بين (0.887) - (0.934) في استبانة المنتفعين ، مما يدل على ثبات محاور الاستبانة ، مع العلم أن قيمة معامل الثبات الكلي كانت تساوي 0.976 في استبانة الأعضاء ، بينما بلغت قيمة معامل الثبات الكلي 0.960 في استبانة المنتفعين ، وهي قيم مرتفعة جداً مما يؤكد على قدرة البيانات على عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة .

5.3 حدود الدراسة

هناك حدود زمانية وحدود مكانية وبشرية لهذه الدراسة، وفيما يأتي توضيح لذلك:

- الحدود الزمانية: تم تنفيذ هذه الدراسة خلال الفترة بين اذارعام 2011 وشباط عام 2012 م.
- الحدود المكانية: الضفة الغربية كحدود مكانية للمبحوثين و محافظة رام الله والبيرة كحدود مكانية لموضوع الدراسة.
- الحدود البشرية : تتمثل في أعضاء المجالس البلدية في محافظة رام الله والبيرة و المنتفعين من خدمات هذه المجالس في المحافظة .

6.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من قسمين ، القسم الأول وهو مكون من جميع أعضاء المجالس البلدية في

محافظة رام الله والبيرة ممن هم على إطلاع بموضوع البحث وعددهم (50) عضو ، بينما تكون القسم الثاني من المنتفعين ومتلقي خدمات المجالس البلدية المدمجة في محافظة رام الله والبيرة والبالغ عددهم (23591) متلقي خدمة.

7.3 عينة الدراسة

تم تحديد حجم مجتمع الدراسة بناءً على الإحصاءات المقدمة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الحكم المحلي حيث أشارت الإحصاءات إلى وجود (50) عضو مجلس بلدي و (23591) متلقي خدمة من المجالس المذكورة ، حيث عمد الباحث إلى اختيار جميع أعضاء المجالس البلدية باستخدام أسلوب المسح الشامل وبذلك مثّلت العينة ما نسبته (100%) من أعضاء المجالس البلدية ، بينما تم تحديد حجم مناسب لعينة الدراسة من المنتفعين بحيث تكون هذه العينة ممثلة لمجتمع البحث حيث تم اختيار ما نسبته (2 %) من مجتمع البحث ليكون هو حجم العينة الممثل لمجتمع البحث لكونها تعتبر نسبة ممثلة لمجتمع الدراسة في مثل هذا النوع من الدراسات المسحي.

حيث تكونت عينة الدراسة من (472) منتفع جميعهم من متلقي الخدمات من المجالس البلدية في البحث ، بعد أن تم اعتماد حجم الدراسة المطلوب ، قام الباحث بتوزيع الاستثمارات بالعدد المطلوب باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية للمنتفعين في البلديات للحصول على نسبة تمثيل أقرب وأدق لمجتمع الدراسة وقد تم ، حيث أبدى جميع المنتفعين والأعضاء تعاونهم مع الباحث ، حيث اعتمد الباحث على المقابلة الشخصية لتعبئة الاستثمارات بالعدد المطلوب ، حيث يوضح الجدول 4.3 توزيع أفراد مجتمع البحث ، وآلية اختيار العينة .

جدول 4.3 : آلية اختيار عينة البحث من المنتفعين ، ومجتمع الدراسة للأعضاء

البلدية	عدد الأعضاء	عدد استثمارات الأعضاء	عدد المنتفعين	عدد استثمارات المنتفعين
الزيتونة	13	13	6190	124
الاتحاد	13	13	6803	136
بني زيد الغربية	13	13	5515	110
بني زيد الشرقية	11	11	5083	102
المجموع	50	50	23591	472

8.3 العوامل الديموغرافية لأفراد مجتمع البحث

حتى يتم التعرف على طبيعة البيانات التي تم جمعها ، فإنه لابد من عرضها بشكل يتيح للدارس أن يتعرف على متغيراتها ، لتساعده على فهم أكبر وأعمق لمجتمع الدراسة حيث سيتم عرض النتائج من خلال الجداول ، حيث يركز هذا الجزء من الدراسة على استعراض العوامل الديموغرافية لمجتمع الدراسة (المتغيرات المستقلة) ، حيث يظهر التوزيع التكراري لأفراد المجتمع تبعاً للمتغيرات المستقلة والتي يعتقد بان لها دور وتأثير أساسي على إجابات المبحوثين .

1.8.3. العوامل الديموغرافية لأعضاء المجالس البلدية :

جدول 5.3 : التوزيع التكراري لأفراد مجتمع البحث حسب الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
86.0	43	ذكر
14.0	7	أنثى
100.0 %	50	المجموع

فيما يتعلق بجنس المبحوثين فيتضح من الجدول (5.3) أن النسبة الأكبر منهم (86.0 %) من الذكور، بينما جاءت نسبة الإناث (14.0 %) من إجمالي مجتمع البحث .

جدول 6.3: التوزيع التكراري لأفراد مجتمع البحث حسب الفئة العمرية

النسبة المئوية	التكرار	الفئة العمرية
12.0	6	أقل من 35 سنة
22.0	11	من 35 - 45 سنة
54.0	27	من 46 - 55 سنة
12.0	6	56 سنة فأكثر
100.0 %	50	المجموع

فيما يخص العمر، فيتضح من الجدول (6.3) بان أعلى النسب حصلت عليها فئة العمر التي تتراوح من 46-55 عام بنسبة (54.0 %)، يليها الفئة العمرية من 35 - 45 سنة بنسبة (22 %)،

وجاءت الفئة العمرية اقل من 35 عام و الفئة 56 سنة فأكثر اقل الفئات المذكورة وبنسبة (12.0%) لكل منهما من إجمالي مجتمع البحث .

جدول 7.3: التوزيع التكراري لأفراد مجتمع البحث حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
30.0	15	ثانوية عامة فأقل
28.0	14	دبلوم متوسط
36.0	18	بكالوريوس
6.0	3	ماجستير
% 100.0	50	المجموع

فيما يخص المؤهل العملي ، فيتضح من الجدول (7.3) بان أعلى النسب كانت لمن يحملون شهادة البكالوريوس بنسبة (36.0 %) ، يليهم المبحوثون الحاصلون على شهادة الثانوية العامة أو أقل من ذلك وبنسبة (30.0%)، ثم حملة شهادة الدبلوم المتوسط بنسبة (28.0%)، و اقل هذه النسب كانت من نصيب حملة شهادة الماجستير و بنسبة (6.0%) من إجمالي مجتمع البحث .

جدول 8.3: التوزيع التكراري لأفراد مجتمع البحث حسب البلدية

النسبة المئوية	التكرار	البلدية
26.0	13	الزيتونة
26.0	13	الاتحاد
26.0	13	بني زيد الغربية
22.0	11	بني زيد الشرقية
% 100.0	50	المجموع

أما فيما يخص البلدية التي يعمل بها العضو ، فيتضح من الجدول (8.3) بأن بلديات الزيتون والاتحاد وبني زيد الغربية تحتوي على نفس العدد من الأعضاء وبنسبة (26.0%) لكل منها.

بينما تضم بلدية بني زيد الشرقية أقل عدد من الأعضاء مقارنةً مع البلديات المذكورة و بنسبة (22.0%) من إجمالي مجتمع البحث.

جدول 9.3 : التوزيع التكراري لأفراد مجتمع البحث حسب مكان السكن

النسبة المئوية	التكرار	مكان السكن
26.0	13	حدود بلدية الزيتونة
16.0	8	حدود بلدية الاتحاد
28.0	14	حدود بلدية بني زيد الغربية
22.0	11	حدود بلدية بني زيد الشرقية
8.0	4	غير ذلك
% 100.0	50	المجموع

أما فيما يخص مكان سكن الأعضاء، فيتضح من الجدول (9.3) بان أعلى النسب كانت لمن يسكنون ضمن حدود بلدية بني زيد الغربية وبنسبة (28.0%)، يليهم الأعضاء الذين يسكنون ضمن حدود بلدية الزيتونة وبنسبة (26.0 %).

وجاءت نسبة الأعضاء الذين يسكنون في أماكن أخرى غير البلديات المذكورة أقل هذه النسب وبنسبة (8.0 %) من إجمالي مجتمع البحث . مع ملاحظة أن عبارة غير ذلك تعني لا يقطنون في حدود أي من البلديات المذكور وجاء ذلك بسبب فك المجلس البلدي لبلدية الاتحاد وتعين مجلس جديد من الوزارات).

جدول 10.3: التوزيع التكراري لأفراد مجتمع البحث حسب أساس العضوية

النسبة المئوية	التكرار	أساس العضوية
88.0	44	انتخاب
2.0	1	تعيين
10.0	5	تكليف
% 100.0	50	المجموع

أما فيما يخص أساس العضوية لأعضاء المجالس البلدية المذكورة، فيتضح من الجدول (10.3) بان أعلى النسب كانت لمن جاءوا إلى عضوية المجلس البلدي عن طريق الانتخابات و بنسبة (88.0 %)، يليهم الأعضاء الذين حصلوا على عضوية المجلس البلدي من خلال التكليف وبنسبة (10.0 %)، وجاءت أقل هذه النسب للأعضاء الذين حصلوا على عضوية المجلس البلدي من خلال التعيين و بنسبة (2.0 %) من إجمالي العينة.

جدول 11.3: التوزيع التكراري لأفراد مجتمع البحث حسب عدد سنوات العضوية

عدد سنوات العضوية	التكرار	النسبة المئوية
من 1 - 4 سنوات	10	20.0
5 سنوات فأكثر	40	80.0
المجموع	50	% 100.0

أما فيما يخص عدد سنوات العضوية لأعضاء المجالس البلدية ، فيتضح من الجدول (11.3) بان أعلى النسب كانت لمن أمضوا 5 سنوات فأكثر في عضوية المجلس البلدي الحالي و بنسبة (80.0 %) ، بينما جاءت نسبة الأعضاء الذين أمضوا من 1 - 4 سنوات في عضوية المجلس البلدي الحالي أقل من ذلك بكثير وبنسبة (20.0 %) من إجمالي مجتمع البحث .

2.8.3. العوامل الديموغرافية للمنتفعين :

جدول 12.3 : التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	322	68.2
أنثى	150	31.8
المجموع	472	% 100.0

فيما يتعلق بجنس المنتفعين فيتضح من الجدول (12.3) أن النسبة الأكبر منهم (68.2 %) من الذكور، بينما جاءت نسبة الإناث (31.8 %) من إجمالي عينة البحث .

جدول 13.3: التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 35 سنة	224	47.5
من 35 - 45 سنة	126	26.6
من 46 - 55 سنة	75	15.9
56 سنة فأكثر	47	10.0
المجموع	472	%100.0

فيما يخص العمر، فيتضح من الجدول (13.3) بأن أعلى النسب حصلت عليها فئة العمر أقل من 35 عام وبنسبة (47.5%)، يليها الفئة العمرية من 35 - 45 عام وبنسبة (26.6%)، تليها الفئة العمرية من 46 - 55 سنة بنسبة (15.9 %)، وجاءت الفئة العمرية 56 سنة فأكثر اقل الفئات المذكورة وبنسبة (10.0%) من إجمالي عينة البحث .

جدول 14.3: التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
34.5	163	ثانوية عامة فأقل
25.3	119	دبلوم متوسط
34.3	162	بكالوريوس
5.9	28	ماجستير
100.0 %	472	المجموع

أما فيما يخص المؤهل العملي، فيتضح من الجدول (14.3) بأن أعلى النسب كانت للحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو أقل من ذلك وبنسبة (34.5%)، يليهم حملة شهادة البكالوريوس وبنسبة (34.3%)، ثم المنتفعين الحاصلين على حملة شهادة الدبلوم المتوسط بنسبة (25.3%) و أقل هذه النسب كانت من نصيب حملة شهادة الماجستير بنسبة (5.9%) من إجمالي عينة البحث.

جدول 15.3: التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب البلدية

النسبة المئوية	التكرار	البلدية
26.3	124	الزيتونة
28.8	136	الاتحاد
23.3	110	بني زيد الغربية
21.6	102	بني زيد الشرقية
100.0 %	472	المجموع

أما فيما يخص البلدية التي يتلقى المنتفع خدماته منها، فيتضح من الجدول (15.3) بأن أعلى النسب كانت للمنتفعين من خدمات بلدية الاتحاد وبنسبة (28.8%)، يليهم المنتفعين من خدمات بلدية الزيتونة وبنسبة (26.3%)، ثم المنتفعين من خدمات بلدية بني زيد الغربية بنسبة (23.3%)،

وجاءت نسبة المنتفعين من بلدية بني زيد الشرقية أقل هذه النسب وبنسبة (21.6 %) من إجمالي عينة البحث .

جدول 16.3 : التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب قطاع العمل

قطاع العمل	التكرار	النسبة المئوية
القطاع الحكومي	140	29.7
القطاع الأهلي	26	5.5
القطاع الخاص	135	28.6
المنظمات الغير حكومية	22	4.7
غير ذلك	149	31.6
المجموع	472	% 100.0

أما فيما يخص التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب قطاع العمل قطاع العمل ، فيتضح من الجدول (16.3) : بان أعلى النسب كانت للعاملين في قطاعات غير المذكورة وذلك بسبب محاذاة بلديات الاتحاد وبني زيد الغربية إلى ما يسمى بالخط الأخضر وان جزءا كبيرا من الأيدي العاملة تعمل داخل هذا الخط أو لا يعملون أصلاً - و بنسبة (31.6%)، يليهم فئة العاملين في القطاع الحكومي بنسبة (29.7 %) ، ثم العاملين في القطاع الخاص بنسبة (28.6 %) ، وجاءت فئة العاملين في المنظمات غير الحكومية أقل هذه النسب وبنسبة (4.7 %) من إجمالي أفراد عينة البحث.

جدول 17.3: التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
متزوج	318	67.4
أعزب	136	28.8
غير ذلك	18	3.8
المجموع	472	% 100.0

أما فيما يخص مجال الحالة الاجتماعية للمنتفعين ، فيتضح من الجدول (17.3) بان أعلى النسب كانت للمتزوجين و بنسبة (67.4 %) ، يليهم المنتفعين من فئة الأعزب وبنسبة (28.8 %) ،

وجاءت اقل هذه النسب للمنتفعين من غير ذلك - مطلق أو أرمل - و بنسبة (3.8 %) من أجمالي العينة.

9.3 المعالجة الإحصائية

بعد جمع بيانات الدراسة قام الباحث بمراجعتها وذلك تمهيداً بإدخالها إلى الحاسوب وقد تم ذلك بإعطائها أرقاماً معينة ، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى أخرى رقمية وذلك في جميع أسئلة الدراسة حيث تم اختيار وتحليل فرضيات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية :

- أساليب الإحصاء الوصفي : كالتكرار والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية
- قياس التجانس الداخلي (كرونباخ ألفا) .
- تم اعتماد البرنامج الإحصائي (SPSS) من أجل عمل المقارنات المختلفة التي تبين وبوضوح الفوارق والتباين بين الأحداث المدروسة وذلك على النحو الآتي استخدم الباحث اختباري (ت) للعينات المستقلة - الفرضية الأولى - واختبار تحليل التباين الأحادي - الفرضيات الأخرى - لفحص فرضيات الدراسة .
- قام الباحث بالتمثيل البياني لمحاور الدراسة ومتغيراتها الديموغرافية .
- اعتمد الباحث على مقياس ليكارت الخماسي في عمل مقارنات الاتجاه لفقرات الاستبانة.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، وفقاً لفقرات الاستبانة ومجالاتها (محاور الدراسة)، حيث تم الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم .

تم حساب المتوسط المرجح لإجابات أفراد مجتمع البحث - أعضاء المجالس البلدية - و عينة البحث - المنتفعين - على محاور الدراسة المختلفة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وذلك من أجل معرفة اتجاه آراء المستجيبين (أفراد المجتمع) وعمل المقارنات المختلفة، حيث يعتبر مقياس ليكرت من أفضل أساليب قياس الاتجاهات ، وذلك على النحو التالي :

جدول 1.4-أ: تقسيم مقياس ليكرت إلى المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين (قnam، 2009).

موافق بدرجة ضعيفة جداً ↑ ↑ ↑ ↑	مستوى 5	1.19- 1.00
	مستوى 4	1.39-1.20
	مستوى 3	1.59-1.40
	مستوى 2	1.79-1.60
	مستوى 1	1.99-1.80
موافق بدرجة ضعيفة		2.00
درجة ضعيفة ↑ ↑	مستوى 5	2.19-2.01
	مستوى 4	2.39-2.20

جدول 1.4-أ: تقسيم مقياس ليكرت إلى المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين (قnam، 2009).

درجة ضعيفة ↑↑	مستوى 3	2.59-2.40
	مستوى 2	2.79-2.60
	مستوى 1	2.99-2.80
موافق بدرجة متوسطة		3.00
↓ ↓ ↓ ↓ ↓ درجة متوسطة	مستوى 1	3.19-3.01
	مستوى 2	3.39-3.20
	مستوى 3	3.59-3.40
	مستوى 4	3.79-3.60
	مستوى 5	3.99-3.80
موافق بدرجة كبيرة		4.00
↓ ↓ ↓ ↓ ↓ موافق بدرجة كبيرة	مستوى 1	4.19-4.01
	مستوى 2	4.39-4.20
	مستوى 3	4.59-4.40
	مستوى 4	4.79-4.60
	مستوى 5	5.00-4.80

1.4 الإجابة على أسئلة الدراسة ومناقشتها

للإجابة على أسئلة ومحاور الدراسة الرئيسية والفرعية سيتم عرض وتحليل ومناقشة نتائج إجابات المبحوثين حول المحاور الرئيسية للدراسة ، حيث سيتم عرض فقرات كل محور من خلال الجداول ومناقشة نتائجها ،ومن ثم سيتم عرض ملخص عام لكل المحاور .

1.1.4. الأعضاء :

أهم النتائج ذات العلاقة مبينة أدناه:

1.1.1.4. المحور الأول : هل يحقق دمج البلديات الاستغلال الأمثل للموارد المحلية؟

توجهات المبحوثين نحو إمكانية تحقيق دمج البلديات الاستغلال الأمثل للموارد المحلية يلخصها

جدول (2.4)

جدول 2.4 : توجهات أفراد مجتمع البحث حول المحور الأول

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
-1	زيادة عدالة التوزيع للأنشطة الاقتصادية في مناطق البلدية	4.08	0.267
-2	تأسيس قنوات اتصال مع المواطنين للاستماع لقضاياهم المختلفة	3.94	0.560
-3	زيادة عدد المعدات والتجهيزات	3.83	0.183
-4	وجود مخطط هيكلي للبلدية	4.22	0.760
-5	المخطط الهيكلي زاد في الاستخدام الأمثل للأراضي	4.19	0.256
-6	زيادة القدرة لدى البلدية على مكافحة الأوبئة	3.81	0.109
-7	تخفيف تأثير النفايات على البيئة جراء النظافة	4.03	0.278
-8	زيادة التركيز على إنشاء المناطق الخضراء والحدائق	3.50	0.134
-9	توفير إنارة جيدة للطرق	4.14	0.299
-10	زيادة الاهتمام بالأنشطة الثقافية	3.64	0.318
-11	تخصيص مناطق صناعية بعيدة عن السكان	3.56	0.252
-12	زيادة الطلب على تقييم الأثر البيئي للمشاريع المقدمة	3.56	0.157
-13	زيادة استقطاب الكفاءات لمساعدة البلدية	3.61	0.178
	الدرجة الكلية	3.85	0.762

وقد أظهرت النتائج في هذا المحور ما يلي:

- يتضح من المتوسط الكلي للمحور (3.85) أن هناك موافقة متوسطة من المستوى الخامس من المبحوثين على الفقرات المذكورة في المحور الأول بشكل عام، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.50 - 4.22) ، وهذا يشير إلى قراءة جيدة واستجابة متجانسة لكافة فقرات هذا المحور من المبحوثين، حيث لوحظ وجود تفاوت في المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ، مما يشير إلى تفاوت في آراء المبحوثين حول مدى إسهام عملية دمج البلديات في الموارد المحلية للبلدية ، ويتضح من النتائج السابقة أن وجود مخطط هيكلي للبلدية هو أقوى الفقرات المذكورة ، بينما تعتبر زيادة التركيز على إنشاء المناطق الخضراء والحدائق أضعف الآثار الناتجة من عملية دمج البلديات ومدى إسهامها في الموارد المحلية للبلدية في هذا المحور .

- يرى أفراد العينة أن الفقرة (الرابعة) والتي تشير إلى وجود مخطط هيكلي للبلدية هي أقوى فقرات المحور الأول ، وبالتالي تعتبر من الآثار الهامة والمتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في الموارد المحلية للبلدية ، بحيث يمكن اعتبارها أدواراً متوقعة لعملية الدمج لها الأولوية في المرتبة الأولى في التخطيط استناداً إلى إمكانية تحقيقها بدرجة كبيرة ، فقد حصلت الفقرة المتعلقة بذلك على أعلى متوسط حسابي في هذا المحور و بقيمة بلغت (4.22) وبدرجة موافقة (كبيرة) من المستوى الثاني .
- إن وجود المخطط الهيكلي نتيجة لعملية الدمج زاد من الاستخدام الأمثل للأراضي ، مما أدى إلى زيادة عدالة التوزيع للأنشطة الاقتصادية في مناطق البلدية ، وهذا ما اتفق عليه أفراد مجتمع البحث من أعضاء المجالس البلدية من حيث الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في الموارد المحلية للبلدية ، وبالتالي اعتبار الفقرات المذكورة أدواراً متوقعة لعملية الدمج لها الأولوية في المرتبة الثانية في التخطيط استناداً إلى إمكانية تحقيقها بدرجة كبيرة ، فقد حصلت الفقرتان المذكورتان على متوسطات حسابية بقيمة (4.19) و
- (4.08) على التوالي ، وبدرجة موافقة (كبيرة) من المستوى الأول .
- أكد المبحوثون على أن عملية الدمج أسهمت بشكل كبير في توفير إنارة جيدة للطرق ، بالإضافة إلى تخفيف تأثير النفايات على البيئة جراء النظافة ، مما يشير إلى ضرورة اعتبارها من الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في الموارد المحلية للبلدية ، وبالتالي اعتبارها أدواراً متوقعة لعملية الدمج لها الأولوية في المرتبة الثالثة في التخطيط استناداً إلى إمكانية تحقيقها بدرجة كبيرة ، فقد جاءت الفقرتان المذكورتان بمتوسطات حسابية بقيمة (4.14) و (4.03) على التوالي ، وبدرجة موافقة (كبيرة) من المستوى الأول .
- هناك موافقة (متوسطة) على بقية فقرات هذا المحور والمتعلقة بالآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في الموارد المحلية للبلدية، مع ملاحظة أن مستويات الموافقة المتوسطة مختلفة من فقرة لأخرى ، فهي موافقة متوسطة من المستوى الخامس للفقرات (2 ، 3 ، 6) ، وموافقة متوسطة من المستوى الرابع للفقرات (10 ، 13) ، بالإضافة إلى أنها موافقة متوسطة من المستوى الثالث للفقرتين (11 ، 12) ، وبالتالي اعتبارها أدواراً متوقعة لعملية الدمج يمكن أخذها بعين الاعتبار في التخطيط ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة بذل الجهد من أجل تحقيقها .
- تعتبر الفقرة (الثامنة) والتي تشير إلى أن زيادة التركيز على إنشاء المناطق الخضراء والحدائق من أضعف الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في

الموارد المحلية للبلدية وبالتالي تعتبر أضعف الفقرات المذكورة في المحور الأول ، مما يدعوا إلى اعتبارها من الأدوار المتوقعة لعملية دمج البلديات بحيث يمكن التخطيط على اعتبار ضعف إمكانية تحقيقها وتحتاج إلى جهد كبير للوصول إليها ، فقد حصلت الفقرة المذكورة على متوسط حسابي بقيمة (3.50) ودرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الثالث .

2.1.1.4. المحور الثاني :مدى مساهمة دمج البلديات في تحسين الوضع المالي للبلديات:

جدول 3.4 : توجهات أفراد مجتمع البحث حول المحور الثاني

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-	إظهار الذمم المالية	3.94	0.655
2-	زيادة استخدام التكنولوجيا في الأنظمة المالية	3.92	0.179
3-	زيادة عوائد التراخيص	3.81	0.191
4-	زيادة عوائد التنظيم في البلدية	3.89	0.379
5-	زيادة الإيرادات الذاتية للبلدية (الأصول الثابتة) (عقارات، أراض، محال تجارية)	3.64	0.150
6-	زيادة قيمة المساعدات للبلدية	4.00	0.656
7-	زيادة عملية الجباية لمستحقات البلدية	3.75	0.425
8-	زيادة حصة البلدية من حصة موازنة الحكومة	3.94	0.120
9-	تخفيض النفقات التشغيلية.	3.69	0.283
10-	تخفيض العجز في مديونية البلدية	3.42	0.273
	الدرجة الكلية	3.80	0.790

وقد أظهرت النتائج في هذا المحور ما يلي:

- يتضح من المتوسط الكلي للمحور (3.80) أن هناك موافقة متوسطة من المستوى الخامس من المبحوثين على الفقرات المذكورة في المحور الثاني بشكل عام ،حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.42 - 4.00) ، وهذا يشير إلى قراءة جيدة واستجابة متجانسة لكافة فقرات هذا المحور من المبحوثين، حيث لوحظ وجود تقارب في المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ، مما يشير إلى تقارب في آراء المبحوثين حول مدى إسهام عملية

دمج البلديات في تحسين الوضع المالي للبلدية ، حيث يتضح من النتائج السابقة أن زيادة قيمة المساعدات للبلدية هي أقوى الفقرات المذكورة ، بينما يعتبر تخفيض العجز في مديونية البلدية هو أضعف الآثار الناتجة من عملية دمج البلديات ومدى إسهامها في تحسين الوضع المالي للبلدية في هذا المحور

- يرى أفراد العينة أن الفقرة (السادسة) والتي تشير إلى زيادة قيمة المساعدات للبلدية هي أقوى فقرات المحور الثاني ، وبالتالي تعتبر من الآثار الهامة والمتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في تحسين الوضع المالي للبلدية ، بحيث يمكن اعتبارها مقومات تمتلكها البلديات بصورة كبيرة نتيجة لعملية الدمج ، وجب الاستفادة منها أولاً لما لها من قيمة كبيرة في تحسين الوضع المالي للبلدية ، فقد حصلت الفقرة المتعلقة بذلك على أعلى متوسط حسابي في هذا المحور و بقيمة بلغت (4.00) وبدرجة موافقة (كبيرة) من المستوى الأول.

- أدت عملية دمج البلديات إلى إظهار الذم المالية للأعضاء ، وهذا أدى إلى زيادة حصة البلدية من حصة موازنة الحكومة ، وهذا ما اتفق عليه أفراد مجتمع البحث من أعضاء المجالس البلدية من حيث الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في تحسين الوضع المالي للبلدية ، وبالتالي اعتبار الفقرات المذكورة مقومات تمتلكها البلديات بصورة أقل من سابقتها نتيجة لعملية الدمج ، يجب الاستفادة منها في المرتبة الثانية لما لها من قيمة كبيرة في تحسين الوضع المالي للبلدية، فقد حصلت الفقرتان المذكورتان على متوسطات حسابية متساوية و بقيمة بلغت (3.94) وبدرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الخامس .

- أكد المبحوثين على أن عملية الدمج أسهمت في زيادة استخدام التكنولوجيا في الأنظمة المالية، بالإضافة إلى زيادة عوائد التنظيم في البلدية وزيادة عوائد التراخيص ، وهذا يشير إلى ضرورة اعتبارها من الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في تحسين الوضع المالي للبلدية ، وبالتالي اعتبارها مقومات تمتلكها البلديات بصورة أقل من سابقتها نتيجة لعملية الدمج ، يجب الاستفادة منها في المرتبة الثالثة لما لها من قيمة كبيرة في تحسين الوضع المالي للبلدية، فقد جاءت الفقرات المذكورة بمتوسطات حسابية بقيمة (3.92) و (3.89) و (3.81) على التوالي ، وبدرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الخامس .

- تعتبر الفقرة (العاشرة) والتي تشير إلى تخفيض العجز في مديونية البلدية من أضعف الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في تحسين الوضع المالي للبلدية وبالتالي تعتبر أضعف الفقرات المذكورة في المحور الثاني ، وهذا يدعو إلى اعتبارها

مقومات تمتلكها البلديات بصورة أقل بكثير من سابقتها نتيجة لعملية الدمج، ولا يمكن تجاهلها، ولا ينصح بالاعتماد عليها بشكل كبير ، فقد حصلت الفقرة المذكورة على متوسط حسابي بقيمة (3.42) ودرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الثالث .

3.1.1.4. المحور الثالث : دور دمج البلديات في رفع الكفاءة الادارية لاعضاء وموظفي البلديات المدمجة .

جدول 4.4 : توجهات أفراد مجتمع البحث حول المحور الثالث

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-	إعداد خطط إستراتيجية افضل لدى البلدية	4.14	0.661
2-	إنشاء قاعدة بيانات للبلدية	3.78	0.145
3-	الاستقرار في التمويل	3.61	0.153
4-	وضوح الهيكل التنظيمي	3.94	0.754
5-	زيادة في استخدام نظم المعلومات المحوسبة	4.14	0.867
6-	أصبحت الإجراءات الإدارية سريعة الانجاز	3.72	0.186
7-	المأسسة في الأداء	3.86	0.290
8-	الحرية في الاطلاع على المعلومات أسهل	4.06	0.791
9-	زيادة قدرة البلدية على المتابعة	3.78	0.372
10-	إنشاء الدليل الإرشادي للمواطنين	3.67	0.146
	الدرجة الكلية	3.87	0.792

أظهرت النتائج في هذا المحور ما يلي:

- يتضح من المتوسط الكلي للمحور (3.87) أن هناك موافقة متوسطة من المستوى الخامس من المبحوثين على الفقرات المذكورة في المحور الثالث بشكل عام ،حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.61 - 4.14) ، وهذا يشير إلى قراءة جيدة واستجابة متجانسة لكافة فقرات هذا المحور من المبحوثين، حيث لوحظ وجود تفاوت في المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ، مما يشير إلى تفاوت في آراء المبحوثين حول مدى إسهام عملية دمج البلديات في الكفاءة الإدارية للبلدية ، ويتضح من النتائج السابقة أن إعداد خطط إستراتيجية أفضل للبلدية و زيادة استخدام نظم المعلومات المحوسبة هما أقوى الفقرات

المذكورة ، بينما يعتبر الاستقرار في التمويل هو أضعف الآثار الناتجة من عملية دمج البلديات ومدى إسهامها في الكفاءة الإدارية للبلدية في هذا المحور .

• يرى أفراد العينة أن الفقرة (الأولى) والتي تشير إلى إعداد خطط إستراتيجية أفضل للبلدية و الفقرة (الخامسة) والتي تشير إلى زيادة استخدام نظم المعلومات المحوسبة هما أقوى فقرات المحور الثالث ، وبالتالي تعتبران من الآثار الهامة والمتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في الكفاءة الإدارية للبلدية ، بحيث يمكن اعتبارها مقومات تمتلكها البلديات بصورة كبيرة نتيجة لعملية الدمج ، يجب الاستفادة منها أولاً لما لها من قيمة كبيرة في تحسين الكفاءة الإدارية للبلدية ، فقد حصلت الفقرتان المتعلقتان بذلك على أعلى متوسط حسابي في هذا المحور و بقيمة بلغت (4.14) لكل منهما ، وبدرجة موافقة (كبيرة) من المستوى الأول .

• أدت عملية دمج البلديات إلى سهولة الوصول والإطلاع بحرية على المعلومات ، وهذا ما اتفق عليه أفراد مجتمع البحث من أعضاء المجالس البلدية من حيث الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في تحسين الكفاءة الإدارية للبلدية ، وبالتالي اعتبار الفقرة المذكورة من المقومات تمتلكها البلديات بصورة كبيرة نتيجة لعملية الدمج ، يجب الاستفادة منها في المرتبة الثانية لما لها من قيمة كبيرة في تحسين الكفاءة الإدارية للبلدية، فقد حصلت الفقرة المذكورة على متوسط حسابي بقيمة (4.06) وبدرجة موافقة (كبيرة) من المستوى الأول .

• أكد المبحوثون على أن عملية الدمج أسهمت في وضوح الهيكل التنظيمي ، بالإضافة إلى المؤسسة في الأداء ، مما يشير إلى ضرورة اعتبارها من الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في الكفاءة الإدارية للبلدية ، وبالتالي اعتبارها مقومات تمتلكها البلديات بصورة أقل من سابقتها نتيجة لعملية الدمج ، يجب الاستفادة منها في المرتبة الثالثة لما لها من قيمة كبيرة في الكفاءة الإدارية للبلدية، فقد جاءت الفقرات المذكورة بمتوسطات حسابية بقيمة (3.94) و (3.86) على التوالي ، وبدرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الخامس .

• تعتبر الفقرة (الثالثة) والتي تشير إلى الاستقرار في التمويل من أضعف الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في الكفاءة الإدارية للبلدية وبالتالي تعتبر أضعف الفقرات المذكورة في المحور الثالث ، مما يدعو إلى اعتبارها مقومات تمتلكها البلديات بصورة أقل بكثير من سابقتها نتيجة لعملية الدمج، لا يمكن تجاهلها، ولا ينصح بالاعتماد عليها بشكل كبير ، فقد حصلت الفقرة المذكورة على متوسط حسابي بقيمة (3.61) ودرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الرابع .

4.1.1.4. المحور الرابع : الوسائل الرئيسية للبلديات المدمجة في رفع مستوى إدارة الموارد البشرية في محيط البلدية .

جدول 5.4 : توجهات أفراد مجتمع البحث حول المحور الرابع

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-	تحديد الأهداف والإجراءات وفق احتياجات البلدية من الموارد البشرية من حيث العدد والمواصفات	3.94	0.368
2-	توفير قوى عاملة أكثر تأهيلا	3.69	0.261
3-	تحديد المعايير المطلوبة للوظائف الشاغرة بدقة	3.89	0.508
4-	تحليل الوظائف بناء على المقابلة	3.94	0.726
5-	النظام المنصف في اختيار وتعيين الموظفين	3.67	0.195
6-	استقرار وظيفي للعاملين	3.78	0.198
7-	إنشاء وصف وظيفي أكثر وضوحا	3.64	0.150
8-	تحفيز العاملين بنظام عادل للرواتب والأجور	3.83	0.611
9-	تناسب اجر العاملين مع أعبائهم الوظيفية	3.94	0.715
10-	تجنيد حملت الشهادات الجامعية للتطوع في مساعدة البلدية	3.31	0.137
11-	اعتماد أسلوب قياس عادل لتقييم أداء العاملين	3.47	0.158
12-	تزويد الموظفين بالمعلومات والخبرات اللازمة لأداء أعمالهم بفعالية	3.92	0.174
13-	أعداد برامج تدريبية لتأهيل الموظفين	3.64	0.125
14-	وجود نظام تحفيز لرفع الدافعية عند الموظفين	3.53	0.183
15-	الاعتماد على قاعدة بيانات محدثة لاستقطاب الموارد المؤهلة	3.25	0.317
16-	وجود خطة مدروسة لتحديد الاحتياجات من الأفراد	3.47	0.383
	الدرجة الكلية	3.68	0.609

أظهرت النتائج في هذا المحور ما يلي:

- يتضح من المتوسط الكلي للمحور (3.68) أن هناك موافقة متوسطة من المستوى الرابع من المبحوثين على الفقرات المذكورة في المحور الرابع بشكل عام ،حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.25 – 3.94) ، وهذا يشير إلى قراءة جيدة واستجابة متجانسة لكافة فقرات هذا المحور من المبحوثين، حيث لوحظ وجود تقارب في المتوسطات الحسابية لكافة

الفقرات ، مما يشير إلى تقارب في آراء المبحوثين حول مدى إسهام عملية دمج البلديات في إدارة الموارد البشرية للبلدية ، ويتضح من النتائج السابقة أن تحديد الأهداف والإجراءات وفق احتياجات البلدية من الموارد البشرية من حيث العدد والمواصفات و تحليل الوظائف بناء على المقابلة بالإضافة إلى تناسب اجر العاملين مع أعبائهم الوظيفية هو أقوى الفقرات المذكورة ، بينما يعتبر الاعتماد على قاعدة بيانات محدثة لاستقطاب القوى البشرية المؤهلة هو أضعف الآثار الناتجة من عملية دمج البلديات ومدى إسهامها في إدارة الموارد البشرية للبلدية في هذا المحور.

- يرى أفراد العينة أن الفقرة (الأولى) والتي تشير إلى تحديد الأهداف والإجراءات وفق احتياجات البلدية من الموارد البشرية من حيث العدد والمواصفات و الفقرة (الرابعة) والتي تشير إلى تحليل الوظائف بناء على المقابلة بالإضافة إلى الفقرة (التاسعة) والتي تشير إلى تناسب اجر العاملين مع أعبائهم الوظيفية هي أقوى فقرات المحور الرابع ، وبالتالي تعتبر من الآثار الهامة والمتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في إدارة الموارد البشرية للبلدية ، بحيث يمكن اعتبارها مقومات تمتلكها البلديات بصورة كبيرة نتيجة لعملية الدمج ، وجب الاستفادة منها أولاً لما لها من قيمة كبيرة في إدارة الموارد البشرية للبلدية ، فقد حصلت الفقرات المتعلقة بذلك على أعلى متوسطات حسابية في هذا المحور و بقيمة بلغت (3.94) لكل منها، وبدرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الخامس .
- أدت عملية دمج البلديات إلى تحديد المعايير المطلوبة للوظائف الشاغرة بدقة بالإضافة إلى تحفيز العاملين بنظام عادل للرواتب والأجور، وهذا ما اتفق عليه أفراد مجتمع البحث من أعضاء المجالس البلدية من حيث الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في إدارة الموارد البشرية للبلدية ، وبالتالي اعتبار الفقرات المذكورة من المقومات التي تمتلكها البلديات بصورة كبيرة نتيجة لعملية الدمج ، يجب الاستفادة منها في المرتبة الثانية لما لها من قيمة كبيرة في إدارة الموارد البشرية للبلدية، فقد حصلت الفقرتان المذكورتان على متوسطات حسابية بقيمة (3.89) و (3.83) على التوالي وبدرجة موافقة من المستوى الخامس .

- أكد المبحوثون على أن عملية الدمج أسهمت في الاستقرار الوظيفي للعاملين، بالإضافة إلى
- توفير قوى عاملة أكثر تأهيلاً لوجود النظام المنصف في اختيار وتعيين الموظفين ، مما يشير إلى ضرورة اعتبارها من الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في إدارة الموارد البشرية للبلدية ، وبالتالي اعتبارها مقومات تمتلكها البلديات بصورة أقل من سابقتها نتيجة لعملية الدمج ، يجب الاستفادة منها في المرتبة الثالثة لما لها من قيمة كبيرة في إدارة الموارد البشرية للبلدية، فقد جاءت الفقرات المذكورة بمتوسطات حسابية

بقيمة (3.78) و (3.69) و (3.67) على التوالي ، ودرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الرابع .

- تعتبر الفقرة (الخامسة عشر) والتي تشير إلى الاعتماد على قاعدة بيانات محدثة لاستقطاب القوى البشرية المؤهلة من أضعف الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في إدارة الموارد البشرية للبلدية وبالتالي تعتبر أضعف الفقرات المذكورة في المحور الرابع ، مما يدعو إلى اعتبارها مقومات تمتلكها البلديات بصورة أقل بكثير من سابقتها نتيجة لعملية الدمج، لا يمكن تجاهلها، ولا ينصح بالاعتماد عليها بشكل كبير ، فقد حصلت على متوسط حسابي بقيمة (3.25) ودرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الثاني .

5.1.1.4. المحور الخامس : الآليات المقترحة لزيادة فاعلية دمج البلديات من وجهة نظر أعضاء المجالس

جدول 6.4-أ : توجهات أفراد مجتمع البحث حول المحور الخامس

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-	إنشاء قسم خاص للشكاوى والاعتراضات.	4.50	0.655
2-	إنشاء دليل إجراءات للتمييز بين صلاحيات البلديات والوزارة	4.33	0.793
3-	عقد اجتماعات دورية للمواطنين	4.33	0.294
4-	تفويض صلاحيات للأطعم الفنية مثل	4.25	0.196
5-	تشكيل لجان رقابة على أداء البلدية من المواطنين	4.31	0.409
6-	تحديد مهام محدد للجان البلدية	4.50	0.655
7-	تشكيل مجلس استشاري للبلدية من المواطنين.	4.31	0.189
8-	إعلان الذمم المالية كل شهر للمواطنين.	4.17	0.228
9-	اجتماع أعضاء المجلس البلدي بدون الرئيس كل شهر لتقييم أدائه.	4.31	0.251
10-	إعداد برامج تدريبية لتأهيل الأعضاء بشكل متواصل.	4.42	0.106
11-	إنشاء دليل إرشادي للمواطنين للتعرف على أعمال البلدية.	4.39	0.766
12-	إعداد خطة إعلامية للتواصل مع المجتمع المحلي.	4.39	0.303
13-	تأسيس قناة اتصال لتشبيك العلاقات مع الجهات الممولة.	4.39	0.645
14-	إعداد برنامج مالي منطور لتحسين الإجراءات المالية.	4.44	0.773
	الدرجة الكلية	4.36	0.699

- يتضح من المتوسط الكلي للمحور (4.36) أن هناك موافقة كبيرة من المستوى الثاني من المبحوثين على الفقرات المذكورة في المحور الخامس بشكل عام ،حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (4.17 - 4.50) ، وهذا يشير إلى قراءة جيدة واستجابة متجانسة لكافة فقرات هذا المحور من المبحوثين، حيث لوحظ وجود تقارب في المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ، مما يشير إلى تقارب في آراء المبحوثين حول الآليات المقترحة لزيادة فاعلية دمج البلديات ، ويتضح من النتائج السابقة أن إنشاء قسم خاص للشكاوي والاعتراضات و تحديد مهام محددة للجان البلدية هما أقوى الفقرات المذكورة في هذا المحور .
- يرى أفراد العينة أن الفقرة (الأولى) والتي تشير إلى إنشاء قسم خاص للشكاوي والاعتراضات و الفقرة (السادسة) التي تشير إلى ضرورة تحديد مهام محدد للجان البلدية هما أقوى فقرات المحور الخامس ، وبالتالي تعتبر من الآليات الهامة الواجب إتباعها وتحسينها وتطويرها أولاً لما لها من قيمة كبيرة في زيادة فاعلية دمج البلديات، فقد حصلت الفقرات المتعلقة بذلك على أعلى متوسطات حسابية في هذا المحور و بقيمة بلغت (4.50) لكل منهما،وبدرجة موافقة (كبيرة) من المستوى الثالث .
- إعداد برنامج مالي متطور لتحسين الإجراءات المالية، بالإضافة الى إعداد برامج تدريبية لتأهيل الأعضاء بشكل متواصل هذا ما اتفق عليه أفراد مجتمع البحث من أعضاء المجالس البلدية من حيث الآليات الهامة الواجب إتباعها وتحسينها وتطويرها في المرتبة الثانية لما لها من قيمة كبيرة في زيادة فاعلية دمج البلديات ، فقد حصلت الفقرتان على متوسطات حسابية بقيمة (4.44) و (4.42) على التوالي وبدرجة موافقة (كبيرة) من المستوى الثالث
- أكد المبحوثون على أن إنشاء دليل إرشادي للمواطنين للتعرف على أعمال البلدية ، بالإضافة إلى إعداد خطة إعلامية للتواصل مع المجتمع المحلي و تأسيس قناة اتصال لتشبيك العلاقات مع الجهات الممولة ، تعتبر من الآليات الهامة الواجب إتباعها وتحسينها وتطويرها في المرتبة الثالثة لما لها من قيمة كبيرة في زيادة فاعلية دمج البلديات ، فقد جاءت الفقرات المذكورة بمتوسطات حسابية متساوية وبقيمة بلغت (4.39) ، وبدرجة موافقة (كبيرة) من المستوى الثاني .

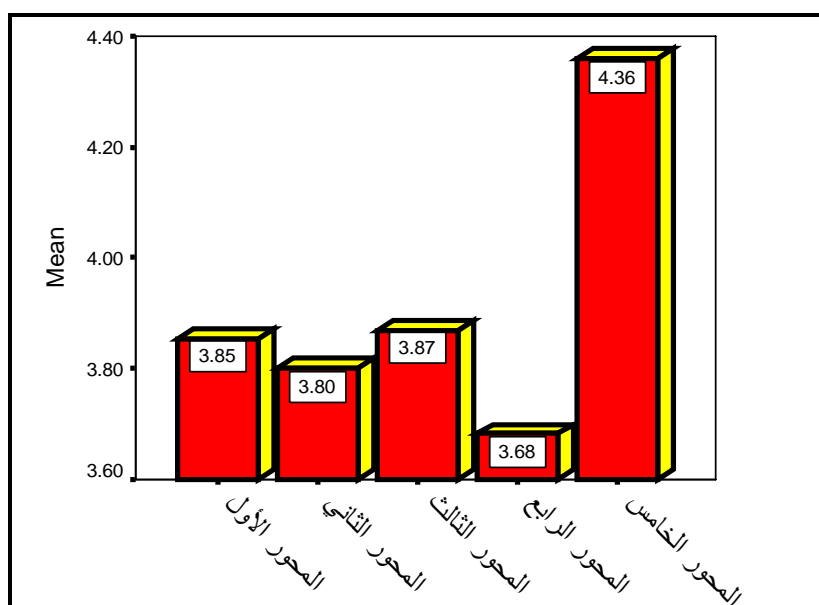
لوحظ من الجدول (7.4) أن المتوسط الحسابي الكلي يساوي (3.91) ، مما يدل على أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من المستوى الأول من المبحوثين على المحاور المذكورة بشكل عام ، وتراوحت المتوسطات الحسابية للمحاور ما بين (3.68 - 4.36) ، مما يدل على وجود تفاوت في درجات الموافقة على المحاور المذكورة وبالتالي تفاوت في الإجابة على فقرات الاستبانة ككل ،

حيث أظهرت النتائج السابقة أن المحور الخاص بالآليات المقترحة من أجل تفعيل عملية دمج البلديات يعتبر أقوى محاور الاستبانة بحصوله على أعلى متوسط حسابي ، حيث جاء المتوسط الحسابي لهذا المحور بقيمة (4.36) و بدرجة موافقة كبيرة من المستوى الثاني ، يليه المحور المتعلق بالكفاءة الإدارية بحصوله على متوسط حسابية بقيمة (3.87) ودرجة موافقة متوسطة من المستوى الخامس ، ويعتبر المحور المتعلق بإدارة الموارد البشرية أضعف محاور الاستبانة بمتوسط حسابي (3.68) ودرجة موافقة متوسطة من المستوى الثالث .

جدول 7.4 : المتوسطات الحسابية لجميع محاور الدراسة - استبانة الأعضاء

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
-1	المحور الأول: الموارد المحلية	3.85	0.762
-2	المحور الثاني: تحسين الوضع المالي	3.80	0.790
-3	المحور الثالث: الكفاءة الإدارية	3.87	0.792
-4	المحور الرابع: إدارة الموارد البشرية	3.68	0.609
-5	المحور الخامس: آليات مقترحة لزيادة فاعلية دمج البلديات	4.36	0.699
	الدرجة الكلية	3.91	0.647

ويوضح الشكل (1.4) التالي المتوسطات الحسابية لمحاور الاستبانة:



شكل 1.4 : المتوسطات الحسابية لمحاور الاستبانة وأقسامها .

2.1.4. المتفوعون:

النتائج ذات العلاقة تلخصها الدراسة فيما هو آت:

1.2.1.4. المحور السادس : مدى تحقيق دمج البلديات تحسنا في نوعية الخدمات المقدمة:

جدول 8.4 : توجهات أفراد العينة حول المحور السادس

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
-1	تسهيل إجراءات الترخيص	3.64	0.370
-2	تقليل وقت انتظار المواطنين عند انجاز معاملاتهم	3.56	0.150
-3	تحسين مستوى التعامل مع المواطنين	3.60	0.659
-4	سرعة البت في النزاعات بين المواطنين	3.05	0.166
-5	تحسين وضع المجاري والصرف الصحي	2.80	0.377
-6	سرعة الاستجابة للشكاوي المقدمة من المواطنين	2.93	0.214
-7	تحسين مستوى النظافة العامة	3.16	0.304
-8	تعزيز الدور الثقافي للبلدية في المنطقة	3.00	0.224
-9	زيادة الرقابة على أمور الصحة العامة الوقائية	3.02	0.284
-10	معالجة المكاه الصحية	2.88	0.283
-11	إنشاء متنزهات لترفيه المواطنين	2.63	0.362
-12	توفير مكان مناسب لاستقبال المراجعين	3.47	0.158
-13	توفير لوحة إرشادات للمواطنين	3.15	0.174
-14	إعداد دليل إجراءات للمراجعين	3.01	0.144
-15	توفير طرق معبدة	3.41	0.242
16	توفير إنارة شوارع	3.38	0.442
	الدرجة الكلية	3.17	0.572

أظهرت النتائج في هذا المحور ما يلي:

- يتضح من المتوسط الكلي للمحور (3.17) أن هناك موافقة متوسطة من المستوى الأول من المبحوثين على الفقرات المذكورة في المحور السادس بشكل عام، حيث تراوحت المتوسطات

الحسابية ما بين (2.63 - 3.64) ، وهذا يشير إلى قراءة جيدة واستجابة متجانسة لكافة فقرات هذا المحور من المبحوثين، حيث لوحظ وجود تفاوت في المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ، مما يشير إلى تفاوت في آراء المبحوثين حول مدى إسهام عملية دمج البلديات في تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها البلدية للمنتفعين ، حيث يتضح من النتائج السابقة أن تسهيل إجراءات الترخيص هي أقوى الفقرات المذكورة ، بينما يعتبر إنشاء منتزهات لترفيه المواطنين هو أضعف الآثار الناتجة من عملية دمج البلديات ومدى إسهامها في تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها البلدية للمنتفعين في هذا المحور .

- يرى أفراد العينة أن الفقرة (الأولى) والتي تشير إلى تسهيل إجراءات الترخيص هي أقوى فقرات المحور السادس ، وبالتالي تعتبر من الآثار الهامة والمتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها البلدية للمنتفعين ، بحيث يمكن اعتبارها من الآليات الهامة التي تتبعها البلديات المدمجة بصورة كبيرة في إطار تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها ، وبالتالي يجب الاستفادة منها أولاً ومحاولة تطويرها لما لها من قيمة كبيرة في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمنتفعين ، فقد حصلت الفقرة المتعلقة بذلك على أعلى متوسط حسابي في هذا المحور و بقيمة بلغت (3.64) وبدرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الرابع
- أثرت عملية دمج البلديات على تحسين مستوى التعامل مع المواطنين ، هذا ما اتفق عليه أفراد العينة من المنتفعين من حيث الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها البلدية للمنتفعين، وبالتالي اعتبارها من الآليات الهامة التي تتبعها البلديات المدمجة بصورة كبيرة في إطار تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها ، وبالتالي يجب الاستفادة منها في المرتبة الثانية ومحاولة تطويرها لما لها من قيمة هامة في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمنتفعين ، فقد حصلت الفقرة المذكورة على متوسط حسابي بقيمة (3.60) وبدرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الرابع .
- أكد المبحوثون على أن عملية الدمج أسهمت في تقليل وقت انتظار المواطنين عند إنجاز معاملاتهم، حيث عمدت البلديات إلى توفير مكان مناسب لاستقبال المراجعين ، كما عملت هذه البلديات على توفير طرق معبدة للمواطنين أيضاً ، مما يشير إلى ضرورة اعتبارها من الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها البلدية للمنتفعين، وبالتالي اعتبارها من الآليات الهامة التي تتبعها البلديات المدمجة بصورة أقل من سابقاتها في إطار تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها ، وبالتالي يجب الاستفادة منها في المرتبة الثالثة ومحاولة تطويرها لما لها من قيمة هامة في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمنتفعين، فقد جاءت الفقرات المذكورة بمتوسطات حسابية بقيمة (3.56) و (3.47) و (3.41) على التوالي ، وبدرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الثالث .

- تعتبر الفقرة (الحادية عشر) والتي تشير إلى أن إنشاء منتزهات لترفيه المواطنين من أضعف الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها البلدية للمنتفعين وبالتالي تعتبر أضعف الفقرات المذكورة في المحور السادس، بحيث يمكن اعتبارها من الآليات التي بحاجة إلى مزيد من التخطيط على اعتبار ضعف الإمكانيات التي تقدمها البلديات لتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمنتفعين في هذا المجال، فقد حصلت الفقرة على متوسط حسابي بقيمة (2.63) ودرجة موافقة (ضعيفة) من المستوى الثاني.

2.2.1.4. المحور السابع : مدى زيادة ملائمة الخدمة المقدمة للمنتفعين اثر دمج البلديات:

جدول 9.4 : توجهات أفراد العينة حول المحور السابع

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-	ملاءمة التنظيم الهيكلي للبلدية مع احتياجات المواطنين	3.31	0.452
2-	ملاءمة الهيكل التنظيمي مع الواقع	3.15	0.332
3-	خدمات المياه ملائمة لاحتياجات المواطنين المختلفة	2.94	0.287
4-	المجاري ملائمة للظروف الصحية	2.37	0.557
5-	تناسب الخدمات الصحية مع الأمراض المنتشرة في المنطقة	2.71	0.561
6-	تناسب الخدمات الزراعية التي تؤديها البلدية مع احتياجات المزارعين المختلفة.	2.67	0.375
7-	البنية التحتية مناسبة للنشاط الاقتصادي	2.62	0.635
8-	وجود حدائق خضراء ملائمة للترفيه	2.37	0.305
9-	وجود طرق معبدة تتلاءم مع استخدامات المواطنين	3.15	0.293
10-	وجود إنارة شوارع ملائمة لاحتياجات المواطنين	3.18	0.396
	الدرجة الكلية	2.85	0.660

أظهرت النتائج في هذا المحور ما يلي :

- يتضح من المتوسط الكلي للمحور (2.85) أن هناك موافقة ضعيفة من المستوى الأول من المبحوثين على الفقرات المذكورة في المحور السابع بشكل عام، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.37 - 3.31) ، وهذا يشير إلى قراءة جيدة واستجابة متجانسة لكافة فقرات هذا المحور من المبحوثين، حيث لوحظ وجود تفاوت في المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ، مما يشير إلى تفاوت في آراء المبحوثين حول مدى إسهام عملية دمج البلديات

في ملائمة الخدمات المقدمة للمنتفعين ، حيث يتضح من النتائج السابقة أن ملائمة التنظيم الهيكلي للبلدية مع احتياجات المواطنين هي أقوى الفقرات المذكورة ، بينما يعتبر ملائمة المجاري للظروف الصحية و وجود حدائق خضراء ملائمة للترفيه هما أضعف الآثار الناتجة من عملية دمج البلديات ومدى إسهامها في ملائمة الخدمات المقدمة للمنتفعين في هذا المحور .

- يرى أفراد العينة أن الفقرة (الأولى) والتي تشير إلى ملائمة التنظيم الهيكلي للبلدية مع احتياجات المواطنين هي أقوى فقرات المحور السابع ، وبالتالي تعتبر من الآثار الهامة والمتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في ملائمة الخدمات المقدمة للمنتفعين ، بحيث يمكن اعتبارها آليات هامة تتبعها البلديات المدمجة في إطار ملائمة الخدمات المقدمة للمنتفعين ، فقد حصلت الفقرة المتعلقة بذلك على أعلى متوسط حسابي في هذا المحور و بقيمة بلغت (3.31) وبدرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الثاني .

- أدت عملية دمج البلديات إلى عمل البلديات على إنارة الشوارع وبالتالي وجود إنارة شوارع ملائمة لاحتياجات المواطنين ، هذا ما اتفق عليه أفراد العينة من المنتفعين من حيث الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في ملائمة الخدمات المقدمة للمنتفعين ، بحيث يمكن اعتبارها آليات هامة تأتي في المرتبة الثانية وتتبعها البلديات المدمجة في إطار ملائمة الخدمات المقدمة للمنتفعين ، فقد حصلت الفقرة المذكورة على متوسط حسابي بقيمة (3.18) وبدرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الأول .

- أكد المبحوثون على أن عملية الدمج أسهمت في ملاءمة الهيكل التنظيمي مع الواقع ، بالإضافة إلى وجود طرق معبدة تتلاءم مع استخدامات المواطنين ، مما يشير إلى ضرورة اعتبارها من الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في ملائمة الخدمات المقدمة للمنتفعين ، بحيث يمكن اعتبارها آليات هامة تأتي في المرتبة الثالثة وتتبعها البلديات المدمجة في إطار ملائمة الخدمات المقدمة للمنتفعين، فقد جاءت الفقرات المذكورة بمتوسطات حسابية متساوية و بقيمة بلغت (3.15) وبدرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الأول .

- تعتبر الفقرة (الرابعة) والتي تشير إلى ملائمة المجاري للظروف الصحية ، والفقرة (الثامنة) والتي تشير إلى وجود حدائق خضراء ملائمة للترفيه ، من أضعف الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في ملائمة الخدمات المقدمة للمنتفعين وبالتالي تعتبر أضعف الفقرات المذكورة في المحور السابع ، بحيث يمكن اعتبارها من الآليات التي بحاجة إلى مزيد من التخطيط على اعتبار ضعف الإمكانيات التي تقدمها البلديات في ملائمة الخدمات المقدمة للمنتفعين في هذا المجال ، فقد حصلت الفقرتان

المذكورتان على متوسطات حسابية متساوية وبقيمة بلغت (2.37) وبدرجة موافقة (ضعيفة) من المستوى الرابع .

3.2.1.4. المحور الثامن : مدى تنمية دمج البلديات لمشاركة المنتفعين في اتخاذ القرار :

جدول 10.4 : توجهات أفراد العينة حول المحور الثامن

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-	تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي	3.34	0.357
2-	زيادة مشاركة المنتفعين من الخدمات البلدية في إعداد خطة البلدية	3.06	0.387
3-	زيادة التنسيق بين البلدية والمؤسسات الأهلية	3.28	0.563
4-	تعزيز التنسيق مع الشخصيات الاعتبارية المحلية في قضايا تخص البلدية	3.27	0.294
5-	اطلاع المنتفعين على أداء البلدية	3.11	0.133
6-	تسهيل آلية الاعتراض على قرارات البلدية	3.07	0.272
7-	وجود عدد اكبر من المتطوعين لمساعدة البلدية في أداء واجبها	2.86	0.654
8-	مشاركة اكبر من المنتفعين في تنفيذ بعض المشاريع العامة	2.95	0.576
	الدرجة الكلية	3.12	0.670

أظهرت النتائج في هذا المحور ما يلي:

- يتضح من المتوسط الكلي للمحور (3.12) أن هناك موافقة متوسطة من المستوى الأول من المبحوثين على الفقرات المذكورة في المحور الثامن بشكل عام ،حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.86 – 3.34) ، وهذا يشير إلى قراءة جيدة واستجابة متجانسة لكافة فقرات هذا المحور من المبحوثين، حيث لوحظ وجود تفاوت في المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ، مما يشير إلى تفاوت في آراء المبحوثين حول مدى إسهام عملية دمج البلديات في مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرار، حيث يتضح من النتائج السابقة أن تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي هي أقوى الفقرات المذكورة ، بينما يعتبر وجود عدد اكبر من المتطوعين لمساعدة البلدية في أداء واجبها هو أضعف الآثار الناتجة من عملية دمج البلديات ومدى إسهامها في مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرار في هذا المحور .
- يرى أفراد العينة أن الفقرة (الأولى) والتي تشير إلى تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي هي أقوى فقرات المحور الثامن ، وبالتالي من الآثار الهامة والمتحصلة نتيجة لعملية دمج

البلديات ومدى إسهامها في مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرار، بحيث يمكن اعتبارها آليات هامة تتبعها البلديات المدمجة في إطار مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرار، فقد حصلت الفقرة المتعلقة بذلك على أعلى متوسط حسابي في هذا المحور و بقيمة بلغت (3.34) وبدرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الثاني.

- أدت عملية دمج البلديات إلى زيادة التنسيق بين البلدية والمؤسسات الأهلية، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق مع الشخصيات الاعتبارية المحلية في قضايا تخص البلدية ، هذا ما اتفق عليه أفراد العينة المنتفعين من حيث الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرار ، بحيث يمكن اعتبارها آليات هامة تأتي في المرتبة الثانية وتتبعها البلديات المدمجة في إطار مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرار، فقد حصلت الفقرتان المذكورتان على متوسطات حسابية بقيمة (3.28) و (3.27) على التوالي وبدرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الثاني .

- أكد المبحوثون على أن عملية الدمج أسهمت في إطلاع المنتفعين على أداء البلدية، بالإضافة إلى إسهامها في تسهيل آلية الاعتراض على قرارات البلدية ، مما يشير إلى ضرورة اعتبارها من الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرار ، بحيث يمكن اعتبارها آليات هامة تأتي في المرتبة الثالثة وتتبعها البلديات المدمجة في إطار مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرار، فقد جاءت الفقرات المذكورة بمتوسطات حسابية بقيمة (3.11) و (3.07) على التوالي ، وبدرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الأول .

- تعتبر الفقرة (السابعة) والتي تشير إلى وجود عدد اكبر من المتطوعين لمساعدة البلدية في أداء واجبها من أضعف الآثار المتحصلة نتيجة لعملية دمج البلديات ومدى إسهامها في مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرار وبالتالي تعتبر أضعف الفقرات المذكورة في المحور الثامن ، بحيث يمكن اعتبارها من الآليات التي هي بحاجة إلى مزيد من التخطيط على اعتبار ضعف الإمكانيات التي تقدمها البلديات في مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرار في هذا المجال ، فقد حصلت الفقرة المذكورة على متوسط حسابي بقيمة (2.86) وبدرجة موافقة (ضعيفة) من المستوى الأول .

4.2.1.4. المحور التاسع : آليات مقترحة لزيادة فاعلية دمج البلديات من وجهة نظر المنتفعين :

النتائج ذات العلاقة آليات مقترحة لزيادة فاعلية دمج البلديات من وجهة نظر المنتفعين ، يلخصها

جدول (11.4)

جدول 11.4 : توجهات أفراد العينة حول المحور التاسع

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-	تقسيم العضوية في المجلس البلدي على المواقع المدمجة نسبة لعدد السكان	3.83	0.168
2-	توزيع المشاريع المقدمة من البلدية حسب الأولوية في الاحتياج	3.79	0.144
3-	جدولة الخدمات الغير منجزة بشكل متسلسل وحسب الأولوية	3.60	0.294
4-	العمل على تنفيذ المشاريع المشتركة لتعزيز عملية الدمج	3.69	0.396
5-	العمل على دمج وتوسيع شبكة الطرق بين المواقع المدمجة	3.74	0.127
6-	العمل على تعديل القوانين والتشريعات الانتخابية	3.66	0.200
7-	العمل على تمثيل كافة المواقع المدمجة في عضوية البلدية	3.70	0.489
8-	القيام بنشاطات اجتماعية لتوطيد العلاقة بين المواقع المدمجة	3.57	0.227
9-	إعطاء صلاحيات أوسع للبلديات المدمجة	3.71	0.396
10-	انتخاب أو تعيين جسم وسيط بين البلدية والحكومة لمساعدة الهيئات المحلية	3.53	0.198
11-	زيادة البرامج الإعلامية للبلدية	3.60	0.279
12-	تحديد معايير محددة لعضوية المجلس البلدي	3.74	0.680
13-	تعزيز ثقافة المساهمة المجتمعية في تنفيذ المشاريع	3.73	0.417
	الدرجة الكلية	3.68	0.552

أظهرت النتائج في هذا المحور ما يلي:

- يتضح من المتوسط الكلي للمحور (3.68) أن هناك موافقة متوسطة من المستوى الرابع من المبحوثين على الفقرات المذكورة في المحور التاسع بشكل عام ،حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.53 – 3.83) ، وهذا يشير إلى قراءة جيدة واستجابة متجانسة لكافة فقرات هذا المحور من المبحوثين، حيث لوحظ وجود تقارب في المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ، مما يشير إلى تقارب في آراء المبحوثين حول الآليات المقترحة لزيادة فاعلية دمج البلديات ، حيث يتضح من النتائج السابقة أن تقسيم العضوية في المجلس البلدي على المواقع المدمجة نسبة لعدد السكان أقوى الفقرات المذكورة في هذا المحور .
- يرى أفراد العينة أن الفقرة (الأولى) والتي تشير إلى ضرورة تقسيم العضوية في المجلس البلدي على المواقع المدمجة نسبة لعدد السكان أقوى فقرات المحور التاسع ، وبالتالي تعتبر من الآليات الهامة الواجب إتباعها وتحسينها وتطويرها أولاً لما لها من قيمة كبيرة في زيادة فاعلية دمج البلديات، فقد حصلت الفقرات المتعلقة بذلك على أعلى متوسط حسابي في هذا

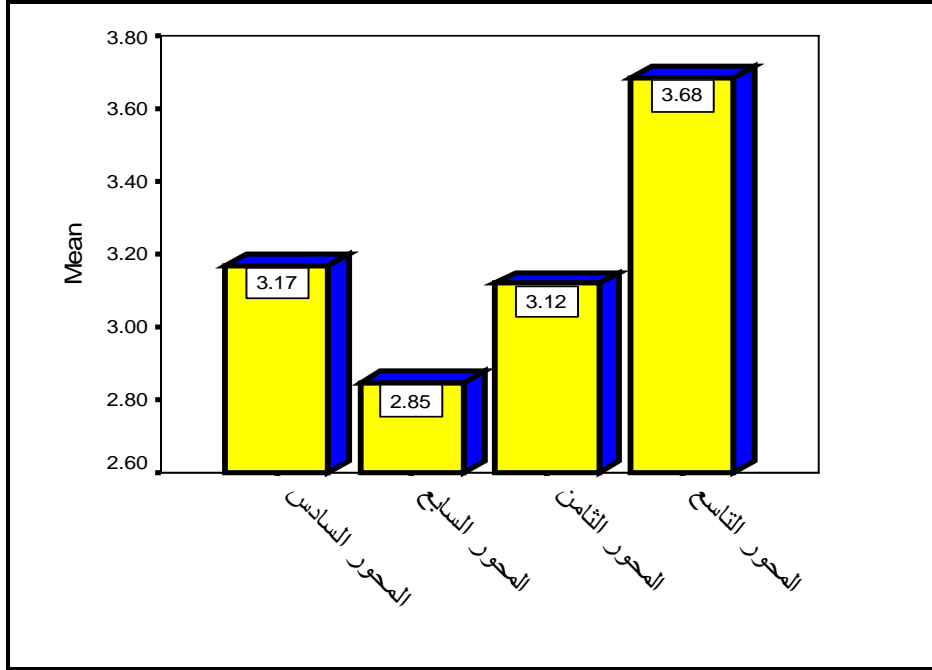
- المحور و بقيمة بلغت (3.83) وبدرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الخامس .
- توزيع المشاريع المقدمة من البلدية حسب الأولوية في الاحتياج ، بالإضافة الى تعزيز ثقافة المساهمة المجتمعية في تنفيذ المشاريع و إعطاء صلاحيات أوسع للبلديات المدمجة ، نيتبر من الآليات الهامة الواجب إتباعها وتحسينها وتطويرها في المرتبة الثانية لما له من قيمة كبيرة في زيادة فاعلية دمج البلديات ، فقد حصلت الفقرات المذكورة أعلاه على متوسطات حسابية كانت بقيمة (3.79) و (3.73) و (3.71) على التوالي وبدرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الرابع.
 - أكد المبحوثون على أن العمل على دمج وتوسيع شبكة الطرق بين المواقع المدمجة، بالإضافة إلى تحديد معايير محددة لعضوية المجلس البلدي، تعتبر من الآليات الهامة الواجب إتباعها وتحسينها وتطويرها في المرتبة الثالثة لما لها من قيمة كبيرة في زيادة فاعلية دمج البلديات ، فقد جاءت الفقرات المذكورة بمتوسطات حسابية متساوية وبقيمة بلغت (3.74) ، وبدرجة موافقة (متوسطة) من المستوى الرابع.

جدول 12.4 : المتوسطات الحسابية لجميع محاور الدراسة - استبانة المنتفعين :

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-	المحور السادس : تحسين نوعية الخدمات	3.17	0.572
2-	المحور السابع : ملائمة الخدمات المقدمة للمنتفعين	2.85	0.660
3-	المحور الثامن : مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرار	3.12	0.670
4-	المحور التاسع : آليات مقترحة لزيادة فاعلية دمج البلديات	3.68	0.552
	الدرجة الكلية	3.20	0.410

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي الكلي يساوي (3.20) ، مما يدل على أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من المستوى الثاني من المبحوثين على المحاور المذكورة بشكل عام ، وتراوحت المتوسطات الحسابية للمحاور ما بين (2.85 - 3.68) ، مما يدل على وجود تفاوت في درجات الموافقة على المحاور المذكورة وبالتالي تفاوت في الإجابة على فقرات الاستبانة ككل. وأظهرت النتائج السابقة أن المحور الخاص بالآليات المقترحة من أجل تفعيل عملية دمج البلديات يعتبر أقوى محاور الاستبانة بحصوله على أعلى متوسط حسابي ، حيث جاء المتوسط الحسابي لهذا المحور بقيمة (3.68) و بدرجة موافقة متوسطة من المستوى الرابع ، يليه المحور المتعلق بتحسين نوعية الخدمات بحصوله على متوسط حسابي بقيمة (3.17) ودرجة موافقة متوسطة من المستوى الأول.

ويعتبر المحور المتعلق بملائمة الخدمة المقدمة للمنتفعين أضعف محاور الاستبانة بمتوسط حسابي (2.85) ودرجة موافقة ضعيفة من المستوى الأول . ويوضح الرسم البياني التالي النتائج ذات العلاقة (شكل 2.4):



شكل 2.4 : المتوسطات الحسابية لمحاور الاستبانة وأقسامها

2.4 فرضيات الدراسة

يتناول هذا القسم فحص تأثير متغيرات الدراسة المستقلة على متغيراتها التابعة، بحيث يتم فحص تأثير كل متغير مستقل على كل محور من محاور الدراسة بشكل خاص وعلى كافة المحاور بشكل عام كما يتضح في الجدول (13.4) .

1.2.4 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول واقع وآليات دمج البلديات في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس. ولفحص هذه الفرضية تم استخدام اختبار " ت " للعينات المستقلة Independent Samples T- test كما هو مبين في الجدول (13.4) ، حيث أظهرت النتائج ما يلي:

جدول 13.4: تأثير متغيرات الدراسة المستقلة على محاور وفقرات الاستبانة

الدرجة الكلية	آليات مقترحة لزيادة فاعلية دمج البلديات	مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرارات	ملازمة الخدمات المقدمة للمنتفعين	تحسين نوعية الخدمات	المحور	
					الجنس	المتغير
0.58	1.072	0.879	0.227	0.26-	t	الجنس
0.562	0.284	0.38	0.821	0.794	الدلالة	الفئة العمرية
0.464	0.82	0.053	0.509	1.733	F	
0.708	0.483	0.984	0.677	0.159	الدلالة	المؤهل العلمي
0.057	0.692	0.014	0.177	0.463	F	
0.982	0.557	0.998	0.912	0.708	الدلالة	مكان الإقامة
25.06	14.7	15.41	23.34	17.88	F	
0	0	0	0	0	الدلالة	قطاع العمل
0.746	1.283	0.994	0.368	1.063	F	
0.561	0.276	0.411	0.832	0.374	الدلالة	الحالة الاجتماعية
0.46	0.964	0.553	0.198	1.095	F	
0.631	0.382	0.575	0.821	0.335	الدلالة	

- لم تظهر أي فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تبعاً لمتغير الجنس لكل محور من محاور الاستبانة وأقسامها، أي أن إجابات أفراد العينة لم تختلف على محاور الاستبانة على الرغم من اختلاف جنسهم ، مما يشير إلى عدم تأثير الجنس على إجابات المبحوثين على فقرات هذه المحاور .
- حسب الدرجة الكلية لمحاور الاستبانة تبعاً لمتغير الجنس فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول واقع وآليات دمج البلديات في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس ، حيث بلغت قيمة "ت" (0.580) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.562) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند ($0.05 \leq \alpha$) حيث أن $P\text{- Value} = 0.562 > 0.05$
- مما يعني أن أفراد العينة لم تختلف إجاباتهم على فقرات الاستبانة ومحاورها باختلاف جنسهم، مما يشير إلى عدم تأثير الجنس على إجابات المبحوثين على القيمة الكلية لمحاور الاستبانة ، وهذا يتفق مع ما جاءت به الفرضية الأولى من عدم تأثير الجنس على إجابات المبحوثين الكلية ، مما يدعونا إلى عدم رفض الفرضية الأولى .

2.2.4. مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول واقع وآليات دمج البلديات في الضفة الغربية تعزى لمتغير الفئة العمرية . ولفحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ، كما يبين الجدول (13.4) ، حيث أظهرت النتائج الواردة في الجدول ما يلي :

- لم تظهر أي فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تبعاً لمتغير الفئة العمرية لكل محور من محاور الاستبانة وأقسامها، أي أن إجابات أفراد العينة لم تختلف على محاور الاستبانة على الرغم من اختلاف فئاتهم العمرية، مما يشير إلى عدم تأثير الفئة العمرية على إجابات المبحوثين على فقرات هذه المحاور .

حسب الدرجة الكلية لمحاور الاستبانة تبعاً لمتغير الفئة العمرية فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول واقع وآليات دمج البلديات في الضفة الغربية تعزى لمتغير الفئة العمرية، حيث بلغت قيمة "ف" (0.464) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.708) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$) حيث: P-Value = 0.05708 > مما يعني أن أفراد العينة لم تختلف إجاباتهم على فقرات الاستبانة ومحاورها باختلاف فئاتهم العمرية، مما يشير إلى عدم تأثير الفئة العمرية على إجابات المبحوثين على القيمة الكلية لمحاور الاستبانة ، وهذا يتفق مع ما جاءت به الفرضية الثانية من عدم تأثير الفئة العمرية على إجابات المبحوثين الكلية ، مما يدعونا إلى عدم رفض الفرضية الثانية.

3.2.4. مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

نصت الفرضية الثالثة على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول واقع وآليات دمج البلديات في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي . ولفحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ، كما يبين الجدول (13.4) ، حيث أظهرت النتائج الواردة في الجدول ما يلي :

- لم تظهر أي فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لكل محور من محاور الاستبانة وأقسامها، أي أن إجابات أفراد العينة لم تختلف على محاور الاستبانة على الرغم من اختلاف مؤهلاتهم

العلمية، مما يشير إلى عدم تأثير المؤهل العلمي على إجابات المبحوثين على فقرات هذه المحاور .

- حسب الدرجة الكلية لمحاور الاستبانة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول واقع وآليات دمج البلديات في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة "ف" (0.057) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.982) وهي قيمة غير دالة عند ($\alpha \leq 0.05$) حيث $0.05982P\text{- Value} > 0$ مما يعني أن أفراد العينة لم تختلف إجاباتهم على فقرات الاستبانة ومحاورها باختلاف مؤهلاتهم العلمية، مما يشير إلى عدم تأثير المؤهل العلمي على إجابات المبحوثين على القيمة الكلية لمحاور الاستبانة ، وهذا يتفق مع ما جاءت به الفرضية الثالثة من عدم تأثير المؤهل العلمي على إجابات المبحوثين الكلية ، مما يدعونا إلى عدم رفض الفرضية الثالثة.

4.2.4. مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

نصت الفرضية الرابعة على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول واقع وآليات دمج البلديات في الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان الإقامة . ولفحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ، كما يبين الجدول (13.4) ، حيث أظهرت النتائج الواردة في الجدول ما يلي :

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير مكان الإقامة في جميع المحاور ، أي أن إجابات أفراد العينة اختلفت حول هذه المحاور باختلاف مكان الإقامة، مما يشير إلى تأثير مكان الإقامة على إجابات المبحوثين على فقرات هذه المحاور ، وهذه المحاور هي :

- تحسين نوعية الخدمات ، الذي يتحدث عن مدى إسهام عملية دمج البلديات في تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها هذه البلديات للمنتفعين ، حيث بلغت قيمة " ف " لهذا المحور (17.881) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.000).
- ملاءمة الخدمات المقدمة للمنتفعين، الذي يتحدث عن مدى إسهام عملية دمج البلديات في ملاءمة الخدمات التي تقدمها هذه البلديات للمنتفعين، حيث بلغت قيمة " ف " لهذا المحور (23.338) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.000) .

- مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرارات ، الذي يتحدث عن مدى إسهام عملية دمج البلديات في مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرارات في هذه البلديات ، حيث بلغت قيمة " ف " لهذا المحور (15.407) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.000) .
- آليات مقترحة لزيادة فاعلية دمج البلديات ، الذي يتحدث عن أهم الآليات التي يقترحها المنتفعون لزيادة فاعلية دمج البلديات، حيث بلغت قيمة " ف " لهذا المحور (14.702) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.000) .

● حسب الدرجة الكلية لمحاور الاستبانة تبعاً لمتغير مكان الإقامة فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) حول واقع وآليات دمج البلديات في الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان الإقامة ، حيث بلغت قيمة "ف" (25.063) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.000) وهي قيمة دالة عند ($\alpha \leq 0.05$) حيث أن: $0.0500P = 0.0 <$. مما يعني أن أفراد العينة قد اختلفت إجاباتهم على فقرات الاستبانة ومحاورها باختلاف مكان الإقامة (الزيتونة ، الاتحاد ، بني زيد الغربية ، بني زيد الشرقية) ، مما يشير إلى تأثير مكان الإقامة على إجابات المبحوثين على القيمة الكلية لمحاور الاستبانة ، مما أدى إلى الاختلاف في إجاباتهم ، وقد يكون هذا الاختلاف الناتج في الإجابة بين بلديتين من البلديات أو أكثر ، وهذا يتناقض مع الفرضية الرابعة من عدم وجود تأثير للبلدية على الإجابة الكلية للمبحوثين ، مما يعني رفض الفرضية الرابعة .

ولمعرفة مصدر الاختلاف الناتج فإننا سنقوم بعمل أحد اختبارات المقارنة (Post Hoc) ، حيث سنقوم هنا بعمل اختبار أقل فرق ممكن (L.S.D.) لمعرفة مصدر الاختلاف في إجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير مكان الإقامة، وذلك كما في الجدول (14.4).

جدول 14.4-أ: اختبار L.S.D. حسب البلدية

البلدية أ	البلدية ب	الفرق في المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية
الزيتونة	الاتحاد	0.1124 -	0.160
	بني زيد الغربية	* 0.6666 -	0.000
	بني زيد الشرقية	* 0.4932 -	0.000
الاتحاد	الزيتونة	0.1124	0.160
	بني زيد الغربية	* 0.5543 -	0.000
	بني زيد الشرقية	* 0.3809 -	0.000

جدول 14.4-ب: اختبار L.S.D. حسب البلدية

البلدية أ	البلدية ب	الفرق في المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية
بني زيد الغربية	الزيتونة	0.6666 *	0.000
	الاتحاد	0.5543 *	0.000
	بني زيد الشرقية	0.1734	0.095
بني زيد الشرقية	الزيتونة	0.4932 *	0.000
	الاتحاد	0.3809 *	0.000
	بني زيد الغربية	0.1734 -	0.095
* توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في المتوسط الحسابي			

نلاحظ من الجدول 14.4:

- وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة الذين يتلقون خدماتهم من بلدية بني زيد الغربية و أفراد العينة الذين يتلقون خدماتهم من بلدية الزيتونة أو بلدية الاتحاد ، حيث جاء متوسط الاستجابات لصالح أفراد العينة من الذين يتلقون خدماتهم من بلدية بني زيد الغربية بفارق (0.6666) عن أفراد العينة الذين يتلقون خدماتهم من بلدية الزيتونة وبفارق (0.5543) عن أفراد العينة الذين يتلقون خدماتهم من بلدية الإتحاد ، وجاءت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) في كلتا الحالتين وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) ، لذا يعتبر الفرق بين استجابات المجموعات المذكورة ذا دلالة إحصائية ، مما يشير إلى وجود اختلاف بين إجاباتهم ، أي أن إجابات أفراد العينة الذين يتلقون خدماتهم من بلدية بني زيد الغربية اختلفت عن إجابات أفراد العينة الذين يتلقون خدماتهم من بلدية الزيتونة أو بلدية الاتحاد لكافة محاور الاختلاف المذكورة سابقاً وفقراتها .
- وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة الذين يتلقون خدماتهم من بلدية بني زيد الشرقية و أفراد العينة الذين يتلقون خدماتهم من بلدية الزيتونة أو بلدية الاتحاد ، حيث جاء متوسط الاستجابات لصالح أفراد العينة من الذين يتلقون خدماتهم من بلدية بني زيد الشرقية بفارق (0.4932) عن أفراد العينة الذين يتلقون خدماتهم من بلدية الزيتونة وبفارق (0.3809) عن أفراد العينة الذين يتلقون خدماتهم من بلدية الإتحاد ، وجاءت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) في كلتا الحالتين وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) ، لذا يعتبر الفرق بين استجابات المجموعات المذكورة ذو دلالة

إحصائية ، مما يشير إلى وجود اختلاف بين إجاباتهم ، أي أن إجابات أفراد العينة الذين يتلقون خدماتهم من بلدية بني زيد الشرقية اختلفت عن إجابات أفراد العينة الذين يتلقون خدماتهم من بلدية الزيتونة أو بلدية الاتحاد لكافة محاور الاختلاف المذكورة سابقاً وفقراتها

هذه الاختلافات المذكورة كانت مؤشراً إحصائياً على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول واقع وآليات دمج البلديات في الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان الإقامة، مما دعانا إلى رفض الفرضية الرابعة.

5.2.4. مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

نصت الفرضية الخامسة على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول واقع وآليات دمج البلديات في الضفة الغربية تعزى لمتغير قطاع العمل . ولفحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ، كما يبين الجدول (13.4) ، حيث أظهرت النتائج الواردة في الجدول ما يلي :

- لم تظهر أية فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تبعاً لمتغير قطاع العمل لكل محور من محاور الاستبانة وأقسامها، أي أن إجابات أفراد العينة لم تختلف على محاور الاستبانة على الرغم من اختلاف قطاعات أعمالهم، مما يشير إلى عدم تأثير قطاع العمل على إجابات المبحوثين على فقرات هذه المحاور .

- حسب الدرجة الكلية لمحاور الاستبانة تبعاً لمتغير قطاع العمل فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) حول واقع وآليات دمج البلديات في الضفة الغربية تعزى لمتغير قطاع العمل، حيث بلغت قيمة "ف" (0.746) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.561) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حيث أن :

$$P\text{- Value} = 0.561 > 0.05$$

مما يعني أن أفراد العينة لم تختلف إجاباتهم على فقرات الاستبانة ومحاورها باختلاف قطاعات أعمالهم مما يشير إلى عدم تأثير قطاع العمل على إجابات المبحوثين على القيمة الكلية لمحاور الاستبانة ، وهذا يتفق مع ما جاءت به الفرضية الخامسة من عدم تأثير قطاع العمل على إجابات المبحوثين الكلية ، مما يدعونا إلى عدم رفض الفرضية الخامسة .

6.2.4. مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة:

نصت الفرضية السادسة على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول واقع وآليات دمج البلديات في الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية. ولفحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ، كما يبين الجدول (13.4) ، حيث أظهرت النتائج الواردة في الجدول ما يلي :

- لم تظهر أية فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية لكل محور من محاور الاستبانة وأقسامها، أي أن إجابات أفراد العينة لم تختلف على محاور الاستبانة على الرغم من اختلاف حالاتهم الاجتماعية، مما يشير إلى عدم تأثير الحالة الاجتماعية على إجابات المبحوثين على فقرات هذه المحاور .

- حسب الدرجة الكلية لمحاور الاستبانة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول واقع وآليات دمج البلديات في الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة "ف" (0.460) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.631) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حيث أن :

$$P\text{- Value} = 0.631 > 0.05$$

مما يعني أن أفراد العينة لم تختلف إجاباتهم على فقرات الاستبانة ومحاورها باختلاف حالاتهم الاجتماعية، مما يشير إلى عدم تأثير الحالة الاجتماعية على إجابات المبحوثين على القيمة الكلية لمحاور الاستبانة ، وهذا يتفق مع ما جاءت به الفرضية السادسة من عدم تأثير الحالة الاجتماعية على إجابات المبحوثين الكلية ، وهذا يدعونا إلى عدم رفض الفرضية السادسة .

3.4 تلخيص نتائج الدراسة

فيما يلي تلخيص لأهم نتائج الدراسة:

- دمج البلديات ساهم في استغلال الموارد المحلية بشكل أفضل مما ساعد في توزيعها على الأنشطة الاقتصادية بشكل عادل في مناطق البلدية.

- دمج البلديات أدى إلى تحسين الوضع المالي للبلديات المدمجة وذلك من خلال زيادة حصة البلدية من حصة الموازنة الحكومية وزيادة قيمة المساعدات للبلدية مما دفعها لاستخدام التكنولوجيا في الأنظمة المالية وسهل عليها عملية الجباية لمستحقات البلدية وزادت بذلك عوائد التنظيم والترخيص ودفعها لإظهار ذممها المالية لتحفيز المواطن وتشجيعه وإظهار شفافية ونزاهة في عمل البلدية.
- دمج البلديات أدى إلى رفع الكفاءة الإدارية لأعضاء وموظفي البلديات المدمجة من خلال وضوح الهيكل التنظيمي وتوزيع الأدوار وسمح لهم بممارسة إعداد الخطط الإستراتيجية باستخدام نظم المعلومات المحوسبة التي سهلت الوصول والاطلاع على المعلومات بحرية.
- إن تحديد الأهداف والإجراءات وفق احتياجات البلدية من الموارد البشرية من حيث العدد والموصفات وتحديد المعايير المطلوبة للوظائف الشاغرة بدقة حسب الاحتياج وتحليل هذه الوظائف وتحديد الأجر المناسب لهذه الوظائف حسب عبئها الوظيفي مع تزويد شاعريها بالمعلومات والخبرات اللازمة لأدائها يؤدي إلى رفع مستوى إدارة الموارد البشرية في البلدية لذا يتوجب على البلديات إتباع هذه الآليات والوسائل لرفع مستوى القوى البشرية.
- الآليات والمقترحات في المحور الخامس تم الموافقة عليها بدرجة موافقة كبيرة من قبل الأعضاء لذا يتوجب على جهات الاختصاص إلزام البلديات بالعمل على البدء بتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيقها والبدء بتطبيقها وأهمها:

- إنشاء قسم خاص للشكاوي والاعتراضات.
- تحديد مهام محددة للجان البلدية.
- إعداد برنامج مالي متطور لتحسين الإجراءات المالية.
- إعداد برامج تدريبية لتأهيل الأعضاء بشكل متواصل.
- إنشاء دليل إرشادي للمواطنين للتعرف على أعمال البلدية.
- تأسيس قناة اتصال لتشبيك العلاقات مع الجهات الممولة.
- إعداد خطة إعلامية للتواصل مع المجتمع المحلي.
- حقق دمج البلديات تحسنا في نوعية خدمات التي تقدمها البلدية في المجالات التالية:
 - التعامل مع المواطنين وذلك من خلال :

✓ تسهيل إجراءات الترخيص.

- ✓ تقليل وقت انتظار المواطنين عند انجاز معاملاتهم.
- ✓ توفير مكان مناسب لاستقبال المواطنين.
- ✓ إعداد دليل إجراءات للمراجعين.
- ✓ تحسين مستوى النظافة العامة.
- ✓ توفير لوحة إرشادات للمواطنين .

○ الطرق والإنارة من خلال:

- ✓ توفير طرق معبدة.
- ✓ توفير إنارة شوارع.

● ضعف الإمكانيات التي تقدمها البلديات لتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمنتفعين في المجالات التالية- الصحة والترفيه- حيث تعتبر من الآليات التي تحتاج المزيد من التخطيط لتحقيق تقدم في:

- تحسين المجاري والصرف الصحي.
- معالجة المكاه الصحية.
- إنشاء متنزهات لترفيه المواطنين.

● زادت عملية دمج البلديات ملائمة الخدمات التي تقدمها البلديات للمنتفعين مع احتياجاتهم وذلك من خلال ملائمة الهيكل التنظيمي مع الواقع الذي تلائم مع احتياجات المنتفعين ولا سيما في ملائمة إنارة الشوارع ووجود طرق معبدة ملائمة لاحتياجات المواطنين.

● ضعف الإمكانيات التي تقدمها البلديات المدمجة في الخدمات المقدمة للمنتفعين لكي تتلاءم مع احتياجاتهم وتعتبر أنها بحاجة إلى المزيد من التخطيط والعمل لتطويرها وتحسينها حتى تتلاءم مع احتياجات المنتفعين وهذه الخدمات:

- المجاري والصرف الصحي.
- حدائق خضراء للترفيه.
- خدمات المياه لاستعمالات مختلفة.
- الخدمات الزراعية لاحتياجات المزارعين المختلفة.
- الخدمات الصحية.

○ البنية التحتية.

- أدى دمج البلديات إلى تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي والمؤسسات الأهلية والشخصيات الاعتبارية.
- لم تنجح البلديات وعملية الدمج في تجنيد متطوعين لمساعدة البلديات في تأدية واجبها وكذلك لم تتمكن من إقناعهم بالمشاركة في تنفيذ المشاريع العامة ويعود ذلك إلى تركيز البلديات لتجنيد الشخصيات الاعتبارية دون غيرها، وعدم التخطيط الجيد للمشاريع التي تلامس احتياجات المواطنين.
- أعرب المنفعون عن الموافقة بدرجة متوسطة على الآليات والمقترحات الواجب إتباعها لزيادة فاعلية عملية الدمج والحفاظ على استمراريتها وأن هذه الآليات والمقترحات يجب العمل على تعميمها لتلامس رغبات المواطنين ورضاهم وهذه المقترحات وهي:

○ على جهات الاختصاص ووزارة الحكم المحلي خاصة العمل على:

- ✓ سن تشريعات وقوانين قائمة على أساس تقسيم العضوية في المجلس البلدية نسبة لعدد السكان.
- ✓ العمل على إعطاء صلاحيات أوسع للبلديات المدمجة.
- ✓ تحديد معايير محددة لعضوية المجلس البلدي لضمان ابراز الكفاءات والحد من العشائرية والقبلية والحزبية.
- ✓ سن تشريعات وقوانين لضمان تمثيل كأنه المواقع المدمجة في عضوية البلدية.

○ على البلديات المدمجة العمل على:

- ✓ توزيع المشاريع المقدمة من البلدية حسب الأولوية في الاحتياج.
- ✓ العمل على تعزيز ثقافة المساهمة المجتمعية في تنفيذ المشاريع.
- ✓ العمل على دمج وتوسيع شبكة الطرق بين المواقع المدمجة.

4.4 تلخيص نتائج الفرضيات:

تم قبول فرضيات الدراسة التي كانت تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات الباحثين حول انعكاس دمج البلديات على محاور الدراسة تعزى

للمتغيرات، الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، قطاع العمل، الحالة الاجتماعية. في حين تم رفض الفرضية الرابعة التي كانت تعزى لمتغير مكان الإقامة وهذا ما أوضحتها الدراسة، عندما اختلفت إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة ومحاورها باختلاف مكان الإقامة (الزيتونة، الاتحاد، بني زيد الغربية، بني زيد الشرقية). مما يشير إلى تأثير مكان الإقامة على إجابات المبحوثين في القيمة الكلية لمحاور الاستبانة حيث كانت الاستجابات لصالح أفراد العينة من الذين يتلقون خدماتهم من بلدية بني زيد الغربية وبلدية بني زيد الشرقية.

ويعود هذا الاختلاف إلى أن بلدية بني زيد الغربية تم إنشاءها ما قبل الاحتلال عام 1965 وقد توفرت فيها الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء وذلك منذ عام 1967 كما أن هناك امتداد عائلي بين القريتين المدمجتين (وهما بيت ريما ودير غسانة) والامتداد العائلي مثل آل برغوثي، وآل شعبي ف هناك تواجد ل آل برغوثي في القريتين وكذلك آل شعبي، وبسبب هذا الامتداد جعل من الجغرافيا بسبب الإرث والميراث في الأراضي تداخلا كبيرا مما جعل المصالح مشتركة ليس بالإمكان فصلها.

أن العمل المؤسسي المجتمعي بدأ مبكراً ولفترة طويلة مما عزز الثقافة المجتمعية لدى المواطنين، وهذا ما حدا ببلدية بني زيد الشرقية بسبب قربها الجغرافي من بلدية بني زيد الغربية والتشابه الكبير من حيث المواصفات والمعايير المذكورة أن تنقل التجربة الناجحة لجارتها، ففي العام 1998م تم إنشاء بلدية بني زيد الشرقية المدمجة بين القريتين عارورة ومزارع النوباني. أما بلدية الزيتونة والاتحاد فنشأتها حديثاً منذ عام 2005 وولدت في ظروف سياسية صعبة.

5.4 مقارنة نتائج الدراسة بنتائج الدراسات السابقة

على الرغم من اختلاف المناظير والخلفيات والإيديولوجيات للباحثين الذين قدموا هذه الدراسات ، إلا أن هناك مجموعة من النتائج المشتركة أجمعت عليها هذه الدراسات وتمثلت بما يلي :

التوجه نحو اللامركزية في الهيئات المحلية ، عدم وضوح السياسات وشكل النظام المطلوب تصميمه في الهيئات المحلية ، عدم ملاءمة قانون الهيئات المحلية لواقع الهيئات المحلية ، هناك تعدد في المستويات الإدارية وهناك كثرة في أعداد الهيئات المحلية .

إلا أننا نلاحظ مما سبق أن هذه الدراسات ركزت على سياسات السلطة المركزية والقوانين

والتشريعات الخاصة بالحكم المحلي والمستويات الإدارية في الحكم المحلي ، بينما ركزت هذه الدراسة على آثار دمج الهيئات المحلية في تحسين الوضع المالي والإداري وإدارة الموارد البشرية واستغلال الموارد المحلية المؤدية إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين ومدى ملاءمتها لاحتياجاتهم ، وقد ظهر ذلك جليا من بعض النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة التي كان من أهمها : إن عملية دمج البلديات أدت إلى تحسين الوضع المالي ورفع الكفاءة الإدارية لأعضاء وموظفي البلديات المدمجة ، إن دمج البلديات أدى إلى استغلال الموارد المحلية بشكل أفضل مما أسهم في تحسين نوعية الخدمات المقدمة من البلديات المدمجة للمواطنين ، وقد بينت هذه الدراسة ان هناك ضعف في الإمكانيات المقدمة من البلديات والوزارة في تطوير الخدمات الصحية والترفيهية والزراعية والصرف الصحي .

إلا أن هذه الدراسات قد توافقت مع هذه الدراسة في كثير من التوصيات التي كان أهمها :

إعادة النظر في قانون الهيئات المحلية الفلسطينية والعمل على استكمال القوانين والأنظمة بعمل الهيئات المحلية والعمل على سن التشريعات والقوانين التي تلبي رغبة المواطنين وتحفيزهم على عملية الدمج ، المحافظة على إجراء انتخابات دورية ومنتظمة وديمقراطية ، ضرورة تحويل البلديات لصلاحيات أوسع في مجال تقديم الخدمات للسكان ، العمل على تصنيف جزء من الهيئات المحلية إلى بلديات من خلال عمليات الضم والدمج ، على الهيئات المحلية الاهتمام بجمهورها وتطوير آليات الاتصال والتواصل معهم .

الفصل الخامس

الاستنتاجات والمقترحات

1.5 الاستنتاجات

- المخطط الهيكلي أحد الضرورات المهمة لعملية التخطيط وإعداد الخطط الإستراتيجية في البلدية المخطط الهيكلي لذا قامت البلديات المدمجة بإعداد مخططات هيكلية لتسهيل عليها عملية التخطيط ، حيث كان ذلك من الآثار المترتبة والمتحصلة لعملية الدمج، ونستنتج أن المخططات الهيكلية لم تكن معدة قبل عملية الدمج.
- لم يكن هناك استغلال جيد ومثمر للأراضي بسبب عدم وضوح معالمها ومساحتها ومسالكها وبتوفير مخطط هيكلي زادت قيمة الأراضي وتوفرت الإمكانيات لاستغلالها بشكل أفضل.
- إنارة الشوارع لم تكن متوفرة وعملية دمج البلديات ساهمت في تقديم هذه الخدمة كونها من المسائل الهامة في حياة المواطنين.
- المقومات المالية للبلديات المدمجة مازالت تعتمد على المساعدات والهيئات وحصص البلدية من الموازنة الحكومية وعوائد التنظيم والترخيص ولم ترتق إلى تنفيذ مشروعات استثمارية لزيادة إيراداتها
- وتحسين وضعها المالي لزيادة اعتمادها على الذات وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطن.
- باعتماد البلديات على المساعدات والموازنة الحكومية وضعف قدرتها على تنفيذ مشاريع استثمارية ظل العجز في المديونية قائماً وبقيت مصروفات البلدية التشغيلية من موازنة البلدية وهذا أثر على تنفيذ مشروعات هامة تخدم المواطنين .

- تركيز البلديات المدمجة على إدارة الأمور الخدماتية من تحسين إجراءات وانجاز الخدمات وتحسين صورة البلدية أمام المواطنين وتسيير الحياة اليومية لا يوفر الوقت الكافي لأعضاء المجالس البلدية
- الإعداد خطط تنفيذية ومالية تمكن البلدية من تنفيذ خطتها الإستراتيجية.
- لم تتمكن البلدية من تعزيز الثقة بين متلقي الخدمات والبلديات رغم الاهتمام بالأمور الإدارية في مجال الخدمات وانجازها وتحسين الإجراءات مما يستدعي وضع خطط وبرامج لرفع مستوى الوعي لدى المواطنين في مجال حقوقه وحقوق البلدية، وتمويل المواطنين المحليين مسؤولياتهم تجاه البلدية.
- التركيز على إعداد نظم وآليات لتحفيز العاملين سواء بتصنيف الوظائف أو تحديد نظام الأجور وإعداد البرامج التدريبية دون أن تقوم بإعداد وتطبيق برامج تطبيقية للعاملين في استقطاب متطوعين للبلدية وتحفيز المواطنين والمؤسسات المجتمعية على الشراكة مع البلدية.
- بموافقة أعضاء المجالس البلدية على كافة فقرات المحور الخامس والرغبة في التطوير والتحسين نستنتج أن هناك ضعفا في الرقابة والمتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي على البلديات وكذلك القصور في الإشراف والتوجيه والمساعدة في التخطيط والتطوير للبلديات.
- هناك ضعف واضح في الاهتمام بجمال الطبيعة والترفيه والترويح عن نفوس المواطنين والأمور الصحية من قبل البلديات واهتمامها بالإجراءات اليومية.
- الثقافة الغير مكتملة لدى المواطنين بأهمية الوضع الصحي وجمال الطبيعة لدى المواطنين بسبب عدم مطالبتهم البلديات بتوفير هذه الخدمات والتركيز عليها.
- تركيز البلديات على الأمور التنظيمية والفنية أدى إلى عدم ملاءمة الخدمات الضرورية مثل (الخدمات الصحية والزراعية والبنية التحتية) لاحتياجات المواطنين.
- هناك قصور من قبل الجهات المختصة في تحسين القوانين والتشريعات المرغوب بها من قبل المواطنين وخاصة في ضمان عضوية المواقع المدمجة في المجالس البلدية.
- لم تتمكن الجهات المختصة حتى الآن رغم تجربة عملية الدمج من العمل على تعميم فكرة عملية الدمج بسبب قصورها في سن التشريعات والقوانين المتعلقة بدمج البلديات.

2.5 التوصيات

فيما يأتي أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة وتوجه هذه التوصيات إلى الجهات المعنية: وزارة الحكم المحلي ، البلديات ، المواطنين ، الباحثين .

1.2.5. توصيات لوزارة الحكم المحلي:

- ضرورة تكريس الموارد المتاحة لتعزيز وتوفير المتطلبات اللازمة لتعزيز فكرة دمج البلديات والعمل على تطويرها ومعالجة نقاط الضعف والقصور فيها.
- ضرورة العمل على تخصيص موازنات خاصة لدعم المشاريع العامة والمشاركة في البلديات المدمجة لتحفيز المواقع الغير مدمجة بعملية الدمج وكذلك تمييز البلديات المدمجة من حصة الموازنة الحكومية.
- العمل على تشجيع البلديات المدمجة بتنفيذ مشروعات استثمارية لزيادة إيراداتها المالية لتتمكن من الاستمرار والديمومة والاعتماد على الذات وذلك من خلال رزمة من التسهيلات الاستثمارية لتشجيعها وتحفيزها على تنفيذ هذه المشروعات.
- العمل على إعطاء صلاحيات أوسع للبلديات المدمجة ونقلها من مؤسسة توفر الخدمات الأساسية للمواطن إلى مؤسسة مشاركة في صنع السياسات وإعداد الخطط.
- العمل على اجتماعات دورية وإبرام اتفاقيات وبرامج تنقيفية وإعلامية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية لجذب الاستثمار وتعزيز العمل المحلي.
- العمل على سن القوانين والتشريعات التي تلبي رغبة المواطنين وتحفزهم على عملية الدمج ومنها ضمان عضوية المواقع المدمجة في المجلس البلدي وتوزيع العضوية نسبة لعدد السكان وتوزيع المشاريع حسب الاحتياج وتحديد معايير العضوية وغيرها.
- ضرورة إجراء الانتخابات بشكل منتظم .
- العمل على توسيع المخططات الهيكلية للبلديات للحد من التوسع الاستيطاني .
- ضرورة التخلص من لجان المشاريع وضمها الى البلديات المجاورة وفقا للقوانين المعمول بها.
- ضرورة ان تكون عملية الدمج اجبارية لتسهيل مهام الجهات ذات العلاقة.

2.2.5 توصيات للبلديات:

- هناك حاجة للعمل على تعزيز العلاقة مع المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لجلب الاستثمار.
- العمل على التنسيق المستمر بين البلدية والبلديات المجاورة لتحقيق التعاون المشترك وخاصة في المشاريع العامة التي تخص المنطقة الكبيرة.
- ضرورة تأسيس قنوات اتصال مع المواطنين وبشكل مستمر من خلال عقد ندوات واجتماعات ومنشورات تنقيفية لتعزيز العمل المجتمعي لدى المواطنين والعمل على تجنيدهم

- لمساعدة البلدية والتعاون معها وتحفيزهم على المشاركة الشعبية في صناعة القرارات.
- العمل على إنشاء قاعدة بيانات شاملة تتضمن كافة المعطيات حول البنية المعلوماتية والمعرفية المرتبطة بالبلدية للرجوع إليها في اعداد الخطط وتلبية حاجات المنتفعين.
- ضرورة العمل على تلبية احتياجات الموظفين وتدريبهم وتأهيلهم من أجل رفع مستوى أدائهم والارتقاء بمستواهم الوظيفي.
- أن تكون المشاريع المراد تنفيذها وفق الخطة التي وضعها المجلس البلدي وتتسجم مع حاجة المواطنين الفعلية وبمشاركة المجتمع المحلي في اتخاذ القرار.
- التقيد التام بالمخطط الهيكلي التنظيمي للبلدية بصفته المنظم والموجه لأعمال البلدية.
- التركيز على المشاريع والأعمال التي تبرز جمال المنطقة ومظهرها وتحافظ على السلامة والصحة العامة.
- توزيع الخدمات بعدالة بين المناطق المدمجة والمواطنين.
- إنشاء مكتب للجمهور لتقديم المعلومات للمواطنين وإرشادهم مزود بمجموعة من الأدلة والإجراءات والخطوات التفصيلية والواضحة للحصول على الخدمات المطلوبة وكذلك مزود بصندوق للشكاوى والاعتراض.
- العمل على تحسين الخدمات التي لم تتلاءم واحتياجات المواطنين حسب الدراسة وهي: المجاري،
- الخدمات الزراعية، الخدمات الصحية، البنية التحتية، إنشاء حدائق.
- إعداد الموازنات بمشاركة المجتمع المحلي وإظهارها وإفساح المجال أمام المواطنين للاطلاع على المعلومات اللازمة.

3.2.5. توصيات للمواطنين:

- ضرورة دفع المستحقات المترتبة على المواطن مقابل الخدمات التي يتلقاها لتتمكن البلديات من رفع مستوى أدائها وتحسين نوعية الخدمات المقدمة.
- ضرورة حفاظ المواطنين على حقهم الانتخابي والمشاركة الفاعلة في الانتخابات للحفاظ على مبدأ الديمقراطية والمساهمة في اختيار الكفاءات.
- المطالبة الدائمة والحثيثة بالمشاركة الأهلية في اتخاذ القرار بالأمور التي تخص البلدية ولا سيما التي تمس مصالح المواطنين.
- الالتزام والتجاوب مع قرارات البلدية وتنفيذها لمساعدة البلدية في عملية تقييم الأداء وتقييم الأثر المترتب على هذه القرارات للمساعدة في إعداد الخطط والتخطيط الجيد.

- الاستجابة للمشاركة والمساهمة في تنفيذ المشاريع بمبادرات من المجتمع المدني والمواطنين للتخفيف من الأعباء الملقى على عاتق البلديات والمساهمة في زيادة إيرادات البلديات.
- الحفاظ على منجزات البلدية والمشاريع المنفذة ورعايتها وعدم العبث بها وتخريبها.
- ضرورة تزويد البلديات بالمقترحات والتوصيات لتعزيز التواصل بين المواطنين والبلدية، وحضور الندوات وورشات العمل والاجتماعات التي تدعو لها البلدية مع المواطنين.
- المشاركة في الإشراف والرقابة الشعبية على أداء البلدية وتصويب نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة.

4.2.5. توصيات بحثية :

- الوسائل الكفيلة بتعزيز فكرة دمج البلديات.
- دمج البلديات بين الواقع والتطبيق في فلسطين.
- دمج البلديات "دراسة مقارنة بين التجربة الأردنية والتجربة الفلسطينية".
- سياسات الحكم المحلي في تطوير المجالس المشتركة ودمجها في بلديات.
- آليات دمج الهيئات المحلية الفلسطينية لتقليل تضخم عددها والعمل على تطويرها وتحسينها.

قائمة المراجع

- إبراهيم، ح. (2007) : مصادر تمويل المجالس المحلية في محافظتي جنين وطولكرم وسبل تطويرها. جامعة القدس، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة)
- أحمد، أ. (2008) : المؤشرات المفاهيمية والعلمية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية جامعة النجاح، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة)
- أحمد، ص. (2006): شبكة الاتصالات في فلسطين واقع وتخطيط مستقبلي، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- إسحاق، ج، وآخرون. (2005): أثر النشاطات العمرانية المختلفة على استخدام الأرض والمجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية، معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). بيت لحم.
- إسماعيل، ع. (2005) دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية المستدامة. جامعة النجاح، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- اشنية، م، وحباس، أ. (2004) : البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين النشأة الوظيفية، ودورها في التنمية الاقتصادية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار). الطبعة الأولى.
- أ.جهيدة، ر. (chaib: الاثنين 13-12-2010، 3:24 مساءً) : الحكم الراشد المحلي: قراءة في التجريبتين الأمريكية والأردنية.
- الجرباوي، ع. (1996) : أي نوع من السلطة نريد" مركز البحوث، نابلس.
- جرادات، ص. (2005) : تقييم أثار عملية الدمج على أداء البلديات الكبرى في الأردن ، جامعة اليرموك ، الأردن.
- جريدة الدستور ، (31-3-2011) : توصيات برصد نقاط الفشل في دمج البلديات ومراعاة التمثيل السكاني.
- الجمعية الأردنية للعلوم والثقافة ، (31-3-2011) : الأردنية للعلوم والثقافة تسلم توصياتها حول إصلاح البلديات إلى الوزير الحباشنة.
- حاتم ، ش. (1979) : القانون الإداري . بيروت ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى .
- حامد، ر. (2009) : إستراتيجية تطوير الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار. جامعة النجاح .(رسالة ماجستير).فلسطين.
- حسيبا، س. (2006) : واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية .جامع النجاح، فلسطين.(رسالة ماجستير غير منشورة).

- الدباغ، م. (1973): بلادنا فلسطين، ج1، دار الطليعة للنشر، بيروت.
- ذوابة، س، وآخرون. (1999): تقييم البيئة الطبيعية في محافظات الضفة الغربية، الطبعة الثانية. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رام الله.
- زبيدي، ب. (2007) : نحو صياغة رؤية للحكم المحلي في فلسطين.
- الزعبي، خ. (2005) : أنواع عضوية المجالس المحلية دراسة مقارنة. الأردن .
- زهران ، م . (2004) : اختصاصات واستراتيجيات البلديات والهيئات المحلية (أ) وأثارها في المشاركة والتنمية . جامعة النجاح، فلسطين.(رسالة ماجستير غير منشورة).
- السلطة الوطنية الفلسطينية ، رئاسة مجلس الوزراء ، (10-11-2010) : اجتماع مجلس الوزراء في جلسته (72) ، يقرر ضم بلديات .
- السلطة الوطنية الفلسطينية ، رئاسة مجلس الوزراء ، (10-11-2010) : اجتماع مجلس الوزراء في جلسته (72) ، يقرر ضم بلديات . Molg.pan.ps.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي (2009): الدليل الإرشادي لدمج الهيئات المحلية.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي (2004): دائرة المجالس المشتركة.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي (1996): قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي (1997): قانون الهيئات المحلية الفلسطينية، المادة15.
- سالم ، أ . (2008) : حقائق ومعايير عن الإدارة المحلية والحكم المحلي .الحوار المتمدن ، العدد: 2258 .
- شبكة إسراج ، (2008 -12-22) : دمج 16 هيئة محلية في أريحا والأغوار الفلسطينية في 4 مجالس مشتركة .
- شديد، م. (2010، 11 شباط)، وكيل وزارة الحكم المحلي ماهر غنيم يتفقد منطقة الكفریات جنوب طولكرم. تلفزيون الفجر الجديد. (<http://alfajertv.com,25/10/2010>).
- الشريعة ، ه . (2010) : اثر دمج البلديات على دور مؤسسات الحكم المحلي في التنمية السياسية - دراسة اتجاهات الرأي لمجلس الأمة الأعيان والنواب ، جامعة آل البيت الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة
- طعمانة ، م . عبد الوهاب ، س . (2005) : الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير. جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن . جامعة القاهرة . القاهرة ، مصر.

- طوقان، ط. (2001) : حول المركزية والحكم المحلي في فلسطين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن .
- عبد ربه، ح. (2009) : دور المجالس المشتركة في الضفة الغربية في التنمية والحكم المحلي. جامعة القدس، فلسطين.(رسالة ماجستير غير منشورة).
- عبد العاطي ، ص. (2005) : الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين . " الحوار-المتمدن " ، العدد ، 1315 .
- عثمانى ، أ. زوليخة ، ق. وإبراهيم ، د : (chaib : الاثنيين 12-13-2010 12:16 صباحاً) ،الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامة.
- عنتره ، م . وبن علي ، خ : (Chaib : الاثنيين 12-13-2010 3:03 مساء) . تحديات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية.
- غنایم ، أ. (2010) : السياسات الحكومية في تقليل عدد المجالس البلدية ودمجها في بلديات . جامعة بيرزيت، فلسطين(مشروع تخرج غير منشور).
- فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1997): التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله.
- القاروط، م. (2008) : مقالات في الإدارة وعن الهيئات المحلية ، وزارة الحكم المحلي ، الطبعة لأولى .
- القدس (2010، 12 كانون أول)، الاعلان عن تأسيس بلدية الكفريات في منطقة طولكرم. القدس، ص1.
- قنام، ز : (2009) تقسيم مقياس ليكرت استنادا إلى المتوسطات الحسابية للإجابات، غير منشور.
- فلسطين، المجالس المحلية الشبابية، (2012).
- (www.youthlocalcouncils org/ atemplate php?id=100.atemplate,9.1.2012)
- كوع، ن. (2011): إستراتيجية المجالس المشتركة في الضفة الغربية وعلاقتها بالتنمية المحلية والإقليمية (أفاق وتحديات)، جامعة القدس، فلسطين.(رسالة ماجستير غير منشورة).
- مجلس قروي جبارة (2010): كتاب موجه من مجلس قروي جبارة الى معالي وزير الحكم المحلي يرفض خلاله الاندماج في بلدية الكفريات (تقرير مجلس قروي/2010/9/29).
- مجلس قروي جبارة. طولكرم. (غير منشور).
- مجلس قروي كفر عبوش (2010): قرار جلسة في المجلس القروي كفر عبوش، خمس أعضاء من أصل سبعة أعضاء يصوتون بعد الاندماج في بلدية واحدة لمنطقة الكفريات (تقرير مجلس قروي/76/76). مجلس قروي كفر عبوش. طولكرم. (غير منشور).

- مجلس قروي الراس (2010): كتاب موجه من مجلس قروي الراس الى معالي وزير الحكم المحلي يرفض خلاله الاندماج في بلدية الكفريات (تقرير مجلس قروي/2010/9/29). مجلس قروي الراس. طولكرم. (غير منشور).
- محمود، ق. (2012): إستراتيجية تنمية مجالس الخدمات المشتركة في الأراضي الفلسطينية - حالة دراسية لمحافظة قلقيلية، جامعة النجاح، فلسطين.(رسالة ماجستير غير منشورة).
- معاينة ، م . (2005) : اثر إعادة هيكلة البلديات على أداء الخدمات ، " دراسة ميدانية لبلديات مراكز محافظات جنوب الأردن (الكرك ، الطفيلة ،معان) ". جامعة مؤتة، الاردن.(رسالة ماجستير غير منشورة).

ملحق 1.2-أ: تصنيف البلديات

Formations & Election Department		الادارة العامة للتشكيلات والانتخابات				
Municipalities Till 26 December. 2010		كشف البلديات لغاية 2010/12/26				
Governorate	Name	عدد السكان	Clasasifiction	اسم البلدية	المحافظة	الرقم
Jenin	Jenin	41866	A	جنين	جنين	1
	Qabatiya	2497	B	قباطيه		2
	Arraba	11002	B	عرايه		3
	Ya'bad	14564	B	يعبد		4
	Al Yamun	17493	B	اليامون		5
	Kafr Ra'i	7863	C	كفر راعي		6
	Silat al Harithiya	10060	C	السيله الحارثيه		7
		18496	B	البلدية المتحدة		8
	Jaba'	9562	C	جبع		9
	Silat adh Dhahr	6186	C	سيلة الظهر		10
	Az Zababida	3913	C	الزبابدة		11
	Birqin	6090	C	برقين		12
	Marj Iben Amer	20339	B	مرج بن عامر		13
Tulkarm	Qaffin	8801	C	قفين	طولكرم	1
	Baqa as Sharqiya	5644	C	باقا الشرقية		2
	Zeita	2993	C	زيتا		3
	'Illar	6496	C	علاير		4
	'Attil	9484	C	عتيل		5
	Deir al Ghusun	8641	C	دير الغصون		6
	Bal'a	6930	C	بلعا		7
	Tulkarm	54258	A	طولكرم		8
	Anabta	7691	B	عنبتا		9
	Kafr al Labad	4440	D	كفر اللبد		10
	Beit Lid	5241	D	بيت ليد		11
	Al-Kafreiat	7527	C	الكفريات		12

ملحق 1.2-ب: تصنيف البلديات

Formations & Election Department		الادارة العامة للتشكيلات والانتخابات				
Municipalities Till 26 December. 2010		كشف البلديات لغاية 2010/12/26				
Governorate	Name	عدد السكان	Clasasifiction	اسم البلدية	المحافظة	الرقم
Tubas	Tubas	18504	A	طوباس	طوباس	1
	Tammun	11907	C	طمون		2
	'Aqqaba	7135	C	عقابة		3
Nablus	Sabastiya	3724	D	سبسطية	نابلس	1
	'Asira ash Shamaliya	8010	C	عصيرة الشمالية		2
	Nablus	133714	A	نابلس		3
	Beit Furik	10961	C	بيت فوريك		4
	Huwwara	5905	C	حوارة		5
	Beita	9672	C	بيتا		6
	Jamma'in	6599	C	جماعين		7
	Aqraba	8823	C	عقربا		8
	Qabalan	7559	C	قيلان		9
Qalqiliya	Qalqiliya	44593	A	قلقيلية	قلقيلية	1
	'Azzun	8355	C	عزون		2
	Habla	6427	C	حبله		3
	Jayyus	3092	C	جيوس		4
	Kafr Thulth	4189	D	كفر ثلث		5
Salfit	Deir Istiya	33135	D	دير استيا	سلفيت	1
	Qarawat Bani Hassan	4029	D	قراوة بني حسان		2
	Kifl Haris	3443	D	كفل حارس		3
	Biddya	8548	C	بديا		4
	Az Zawiya	5040	C	الزاوية		5
	Salfit	9564	A	سلفيت		6
	Bruqin	3430	D	بروقين		7
	Kaft ad Dik	4826	D	كفر الديك		8
	Deir Ballut	3387	D	دير بلوط		9

ملحق 1.2-ج: تصنيف البلديات

Formations & Election Department		الادارة العامة للتشكيلات والانتخابات				
Municipalities Till 26 December. 2010		كشف البلديات لغاية 2010/12/26				
Governorate	Name	عدد السكان	Clasasifiction	اسم البلدية	المحافظة	الرقم
Ramallah	Bani Zeid (al Gharbiya)	5940	B	بني زيد الغربية	رام الله والبييرة	1
	'Abwein	3359	D	عبوين		2
	Turmus' ayya	4024	D	ترمسعيا		3
	Sinjil	5640	C	سنجل		4
	Al Mazra'a ash Sharqiya	4842	D	المزرعة الشرقية		5
	'Atara	2445	D	عطارة		6
	Silwad	7006	B	سلواد		7
		7327	C	الاتحاد		8
	Bir Zeit	4878	B	بير زيت		9
	AL-Zaytouneh	6667	C	الزيتونة		10
	At Tayba	2375	D	الطيبة		11
	Ni'lin	4926	D	نعلين		12
	Deir Dibwan	5657	B	دير ديبوان		13
	Al Bireh	41147	A	البييرة		14
	Ramallah	29581	A	رام الله		15
	Beituniya	21284	B	بيتونيا		16
	Beit Liqya	8304	C	بيت لقايا		17
	Bani Zeid ash Sharqiya	4842	C	بني زيد الشرقية		18
Jericho (Ariha)	Jericho (Ariha)	20040	A	اريحا	اريحا	1
Bethlehem (Beit Lahm)	Al 'Ubeidiya	11583	C	العبيدية	بيت لحم	1
	Beit Jala	14893	B	بيت جالا		2
	Bethlehem (Beit Lahm)	27078	B	بيت لحم		3
	Beit Sahur	13254	C	بيت ساحور		4
	Ad Doha	10453	C	الدوحة		5

ملحق 1.2-د: تصنيف البلديات

Formations & Election Department		الادارة العامة للتشكيلات والانتخابات				
Municipalities Till 26 December. 2010		كشف البلديات لغاية 2010/12/26				
Governorate	Name	عدد السكان	Clasasifiction	اسم البلدية	المحافظة	الرقم
	Al Khadr	10475	C	الخضر	بيت لحم	6
	Za'tara	6740	C	زعترة		7
	Tuqu'	10603	C	تقوع		8
	Beit Fajjar	11794	C	بيت فجار		9
	Jannatah (Bed Flouh)	5805	C	جناتة		10
Hebron (Al Khalil)	Surif	14819	C	صوريف	الخليل	1
	Beit Ummar	15002	C	بيت امر		2
	Kharas	4236	C	خاراس		3
	Beit Ula	11835	C	بيت اولا		4
	Sa'ir	21587	B	سعير		5
	Halhul	24060	B	حلحول		6
	Ash Shuyukh	9580	C	الشيوخ		7
	Tarqumiya	15610	C	ترقوميا		8
	Idhna	20672	B	اذنا		9
	Taffuh	11522	C	تفوح		10
	Hebron (Al Khalil)	184074	A	الخليل		11
	Bani Na'im	21837	B	بني نعيم		12
	Al-Yasreiah	18341	B	الياسرية		13
	Dura	31434	B	دورا		14
	Yatta	55293	B	يطا		15
	Dhahiriya	31288	B	الظاهرية		16
	As Samu'	21364	B	السموع		17
North of Qaza	Um Al-Nnaser	2811	D	أم النصر	شمال غزة	1
	Beit Hanun	38047	B	بيت حانون		2
	Beit Lahiya	64457	B	بيت لاهيا		3
	Jabalya	122998	A	جباليا		4

ملحق 1.2-هـ: تصنيف البلديات

Formations & Election Department		الإدارة العامة للتشكيلات والانتخابات				
Municipalities Till 26 December. 2010		كشف البلديات لغاية 2010/12/26				
Governorate	Name	عدد السكان	Classification	اسم البلدية	المحافظة	الرقم
	Al Mughraqa	6537	C	المعرفة (ابو مدين)	غزة	5
	Juhor al Dik	2920	D	جحر الديك		6
	Gaza	449221	A	غزة		7
	Madinat Ezahra	3085	D	مدينة الزهراء		8
	Al Bureij	9848	C	البريج	دير البلح	9
	Az Zawayda	16939	B	الزوايدة		10
	Al Musaddar	1873		المصدر		11
	Al Maghazi	6538	C	المغازي		12
	An Nuseirat	36666	B	النصيرات		13
	Deir al Balah	54439	A	دير البلح		14
	Wadi as Salqa	4620	D	وادي السلقا		15
	AL Fukhkhari	5539	C	الفخاري		خان يونس
	Al Qarara	19769	B	القرارة	17	
	Bani Suheila	31703	B	بني سهيلا	18	
	Khan Yunis	142637	A	خانيونس	19	
	Khuza'a	9147	C	خزاعة	20	
	'Abasan al Jadida (as Saghira)	6066	C	عبسان الجديدة (الصغيرة)	21	
	'Abasan al Kabira	18413	B	عبسان الكبيرة	22	
	Al-Nnaser (Al Bayuk)	6308	C	النصر (البيوك)	رفح	23
	Shokat as Sufi	10732	C	شوكة الصوفي		24
	Rafah	121774	A	رفح		25

ملحق 2.2: المجالس القروية الأقل من 10000 نسمة تستحق بلدية

المجالس القروية الأكثر من 5000 نسمة			
الرقم	المحافظة	المجلس	عدد السكان
1	جنين	عجة	5397
2	نابلس	سالم	5366
3	نابلس	عورتا	5961
4	نابلس	تل	5419
5	رام الله	خربثا المصباح	5613
6	رام الله	قبيية	5279
7	القدس	حزما	6566
8	القدس	كفر عقب	17941
9	بيت لحم	حوسان	5949
10	بيت لحم	نحالين	7515
11	بيت لحم	هندازة	5762
12	الخليل	بيت كاحل	7096

ملحق 3.2-أ: لجان المشاريع حتى تاريخ 2010/12/23 المطلوب ضمها لبلديات اخرى

Formation & Election General Department		الادارة العامة للتشكيلات والانتخابات			
Project Commeties Till: 23. December. 2010		لجان المشاريع حتى تاريخ 2010/12/23			
Governarate	Name	عدد السكان	اسم اللجنة	المحافظة	الرقم
Jerusalem (Alquds)	Arab al Jahalin	755	عرب الجهالين	القدس	1
Jenin	Az Zawiya	770	الزاوية	جنين	1
	Khirbet 'Abdallah al Yunis	138	خربة عبد الله اليونس		2
	Umm at Tut	989	ام التوت		3
	Umm ar Rihan	370	ام الريحان		4
	At Tarba	369	الطرم		5
	Al Jarba	63	الجريه		6
	Kafr Qud	1143	كفر قود		7
	Al Hashimiya	1051	الهاشميه		8
	Al Khuljan	411	الخلجان		9
	Umm Dar	557	ام دار		10
	Khirbet Mas'ud ('Iraq ad Dawwar)	75	خربة مسعود		11
	Nazlat ash Sheikh Zeid	752	نزلة زيد		12
	Ar Rama	1029	الرامه		13
	Dhaher al 'Abed	388	ظهر العبد		14
	Zabda	1008	زبده		15
	Khirbet Barta'a	86	خربة برطعه		16
	Al Kufeir	68	الكفير		17
	Imreiha	452	امريحه		18
	Telfit	254	تلفيت		19
	Dhaher al Malih	411	ظهر المالح		20
	Tura ash Sharqiya	186	طوره الشرقيه		21
	Fahma al Jadida	394	فحمه الجديدة		22
Tubas	Atuf	381	عاطوف	طوباس	1
	Ras al Far'a	769	راس الفارعة		2
	Salhab	49	سلحب		3
	Yarza	42	بزره		4
	Kardala	335	كردلا		5

ملحق 3.2-ب: لجان المشاريع حتى تاريخ 2010/12/23 المطلوب ضمها لبلديات اخرى

Formation & Election General Department		الادارة العامة للتشكيلات والانتخابات			
Project Commeties Till: 23. December. 2010		لجان المشاريع حتى تاريخ 2010/12/23			
Governarate	Name	عدد السكان	اسم اللجنة	المحافظة	الرقم
Tulkarm	Al Masqufa	273	المسقوفة	طولكرم	1
Qalqiliya	Far'ata	686	فرعتا	قلفيلية	1
	Al Funduq	808	الفندق		2
	'Isla	913	عسله		3
	'Izbat at Tabib	247	عزبة الطبيب		4
	Khirbet Sir	4078	صير		5
	Falamya	676	فلاميا		6
	Wadi ar Rasha	166	واد الرشا		7
	Ad Dab'a	358	الضبعه		8
	Ras at Tira	421	راس الطيره		9
	'Izbat Jal'ud	120	جلعود		10
	'Izbat Salman	771	عزبة سلمان		11
	Al Mudawwar	290	عزبة المدور		12
	'Izbat al Ashqar	337	عزبة الاشقر		13
	'Arab ar Ramadin al Janubi	237	الرماضين الجنوبي		14
	'Arab ar Ramadin al Shamali	82	الرماضين الشمالي		15
	'Arab Abu Farda	124	ابو فرده		16
	'Arab Al-Khouleh	25	عرب الخوله		17
Ramallah	Umm Safa	659	ام الصفا	رام الله	1
	Beit Nuba	268	مهجري بيت نوبا		2
Bethlehem (Beit Lahm)	Khallet al Haddad	436	خلة الحداد	بيت لحم	1
	Al Khas and an Nu'man	607	الخاص		2

ملحق 3.2-ج: لجان المشاريع حتى تاريخ 2010/12/23 المطلوب ضمها لبلديات اخرى

Formation & Election General Department		الادارة العامة للتشكيلات والانتخابات			
Project Commeties Till: 23. December. 2010		لجان المشاريع حتى تاريخ 2010/12/23			
Governorate	Name	عدد السكان	اسم اللجنة	المحافظة	الرقم
	Al Khas and an Nu'man	607	الخاص		2
Hebron (Al Khalil)	Hitta	967	حتا	الخليل	1
	Deir al 'Asal at Tahta	603	دير العسل التحتا		2
	Zif / al Fahja	922	زيف		3
	Al Buweib	660	البويب		4
	Beit ar Rush at Tahta	406	بيت الروش التحتا		5
	Wadi as Sada	364	وادي السادة		6
	Ma'in	499	معين		7
	An Najada	449	النجادة		8
	'Anab al Kabir	364	عنان الكبير		9
	Imneizil	424	امنيزل		10
	Um al Khair	561	ام الخير		11
	Kheroshewesh Wal Hadedeyah	412	خوروشيوش / الحديدية		12
	At Tuwani	354	التواني		13
	Om Adaraj (Arab Al Ka'abneh)	884	الكعابنة / ام الدرج		14
	Khallet Al Masafer (Masfaret Bani Na'im)	236	خلة المسافرين		15
	Wadi Al Amayer	532	واد العمائر		16
	I'ziz	1072	اعزيز		17

ملحق 4.2: عدد المجالس المحلية في مدينة القدس

المجالس المحلية				
الرقم	المحافظة	المجلس	عدد السكان	
1	اريجا	النويعة وعين الديوك الفوقا	2218	
2	اريجا	العوجا	4423	
1	القدس	ابو ديس	11290	Abu Dis
2	القدس	الرام	21317	Ar Ram & Dahiyat al Bareed
3	القدس	السواحة الشرقية	6073	As Swahira ash Sharqiya
4	القدس	العيزرية	19162	Elezaria
5	القدس	بدو	7118	Biddu
6	القدس	بيت سوريك	4070	Beit Surik
7	القدس	بيت عنان	4167	Beit 'Anan
8	القدس	بير نبالا	5044	Bir Nabala
9	القدس	عناتا	12616	'Aanata
10	القدس	قطنة	6762	Qatanna

مسودة نظام دمج البلديات

نظام الدمج

قرار رقم (...) لسنة (...) بنظام دمج الهيئات المحلية. استناداً إلى قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997م وعلى الأخص المادة رقم (4) منه وبناء على تنسيب وزير الحكم المحلي فقد قرر المجلس الوزراء اصدار هذا النظام:

المادة (1): التعريفات

- الوزارة: وزارة الحكم المحلي.
- الوزير: وزير الحكم المحلي.
- الهيئات المندمجة: وحدات الحكم المحلي المقرر دمجها وفقاً لأحكام هذا النظام لتشكيل البلدية الدامجة.
- البلدية الدامجة: وحدة الحكم المحلي الناتجة عن دمج الهيئات وتمارس الصلاحيات التي يخولها إياها القانون.
- اللجنة الإدارية: اللجنة المعينة من قبل وزير الحكم المحلي والتي تتولى إدارة البلدية الدامجة لفترة انتقالية وفقاً لأحكام هذا النظام وتتألف من الرئيس والنائب وباقي الأعضاء.
- المجلس: مجلس البلدية الدامجة ويتألف من الرئيس والأعضاء المنتخبين.
- المركز المالي: هو كشف بين الأصول والإلتزامات وصافي أصول الهيئة المحلية كما هي في لحظة معينة (لحظة إعداد تقرير المركز المالي) وغالباً ما تكون في 31/12 من نهاية السنة المالية.

المادة (2): التسمية

يسمى هذا النظام نظام دمج الهيئات المحلية رقم (...) لسنة والمتعلق بدمج كل من

المادة (3): الهدف من وضع النظام

إن الهدف من وضع هذا النظام هو تنظيم إجراءات عملية دمج الهيئات المحلية لتكوين بلدية دامجة جديدة وتسيير أعمالها لفترة انتقالية.

المادة (4): حل الهيئات

بموجب هذا النظام تحل الهيئات المحلية المستهدفة بعملية الدمج والتي يحددها قرار الدمج الصادر عن مجلس الوزراء بالتنسيق من الوزير.

المادة (5): دمج المجالس المنحلة

تندمج تلقائياً جميع الهيئات المحلية المستهدفة بعملية الدمج بعد حلها بهيئة محلية واحدة جديدة تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة من النواحي الادارية والمالية والتنظيمية.

المادة (6): تسمية الهيئة المحلية الجديدة وتصنيفها

توصف الهيئة المحلية الجديدة الناتجة عن الاندماج بلفظ البلدية الدامجة، وتتولى الوزارة إجراءات تسميتها وتصنيفها حسب الأصول.

المادة (7): انقضاء الشخصية الاعتبارية للهيئات المنحلة

تنقضي الشخصية الاعتبارية لجميع الهيئات المحلية المنحلة وتحل محلها الشخصية الاعتبارية للبلدية الدامجة.

المادة (8): الاستمرار في العمل

- تستمر الهيئات المحلية المندمجة في العمل الى أن يتم الإشهار عن البلدية الدامجة وعندها تقوم لجنة إدارية معينة من قبل الوزير حسب أحكام هذا النظام بإدارة البلدية الدامجة لفترة انتقالية تنتهي بتاريخ الإعلان الرسمي عن انتخابات مجالس الهيئات المحلية، ليدعو بعدها وزير الحكم المحلي لانتخابات مجلس بلدي للبلدية الدامجة حسب قانون الانتخابات ساري المفعول وقتها أو أي تشريع ينظم عملية الانتخاب فيها مع مراعاة أحكام المادة رقم (18) من هذا النظام.
- تخضع اللجنة الإدارية المعينة لإدارة البلدية الدامجة للإشراف المباشر من قبل الوزارة، كما يحق للوزير استبدال أي عضو منها أو جميع أعضائها بقرار منه.

المادة (9): التخمينات والإجراءات الإدارية والمالية

- يكلف الوزير بموجب هذا النظام لجنة أو جهة مختصة للقيام بمهام تحديد المركز المالي لكل هيئة من الهيئات المندمجة وإجراء التخمينات المالية اللازمة لأصولها وموجوداتها

وديونها وأملكها، على أن ترفع هذه التخمينات والتقارير المالية للوزير ليتولى المصادقة عليها والأخذ بما جاء فيها عند إجراء عملية نقل الأملاك وتحميل الديون للبلدية الدامجة.

- بالإضافة إلى التقيد بكل من جميع المعايير والضوابط المحاسبية لعمليات التخمين والمنهجية المعتمدة من قبل وزارة الحكم المحلي في حصر وتقييم وتسجيل الأصول الثابتة للهيئات المندمجة وتوجيهات وزير الحكم المحلي بهذا الخصوص تأخذ الجهة أو اللجنة المذكورة في الفقرة السابقة على عاتقها القيام عند إجراء عمليات التخمين اللازمة بكل مما يلي:

- توثيق سجلات وصفية وكمية لكل من الممتلكات الثابتة والمتداولة لكل من الهيئات المحلية المندمجة وفي حالة وجود مثل هذه السجلات يجري مراجعتها والتحقق منها، ويتم حصر الأصول الثابتة المملوكة من قبل كل هيئة محلية مندمجة على حده من تاريخ صدور النظام بالإضافة للمشاريع التجارية سواء كانت مملوكة بصورة كلية أو جزئية.
- تقدير قيمة المباني وفقاً لتكلفتها التاريخية بعد استهلاكها بنسبة 5% من عمرها الإنتاجي سنوياً، ويمكن تعديل النسبة المحددة بهذه الطريقة زيادة أو نقصاناً تبعاً لقيمة الأرض أو موقع البناء أو موقع الهيئة المحلية المندمجة أو بناءً على أية معايير أخرى معتمدة.
- يتم تقييم الأراضي المملوكة للهيئة المحلية المندمجة وفقاً للقيمة السوقية العادلة بناء على تقرير رسمي يتضمن متوسط تقديرات ثلاث مخمين تستعين بهم اللجنة أو الجهة المشار إليها في الفقرة رقم (1) أعلاه.
- يتم تقدير قيمة الأجهزة والمعدات والأثاث من قبل مختصين تستعين بهم اللجنة أو الجهة المشار إليها في الفقرة رقم (1) أعلاه.

المادة (10): انتقال الحقوق والالتزامات

- تنتقل جميع حقوق والتزامات الهيئات المحلية المندمجة إلى البلدية الدامجة حكماً وتعتبر البلدية الدامجة خلفاً قانونياً للهيئات المحلية المندمجة وتحل محلها في جميع الحقوق والالتزامات.
- تصبح جميع حسابات البنوك وجميع الصلاحيات المرتبطة بها باسم البلدية الدامجة، على أنه يتم التحقق عند إجراء التخمينات اللازمة من حسابات الهيئات المحلية المندمجة في البنوك المحلية، وتقتصر اللجنة أو الجهة المكلفة بإجراء التخمينات تاريخ معين لانتقال هذه الحسابات إلى البلدية الدامجة ليتولى وزير الحكم المحلي اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لنقل هذه الحسابات بما في ذلك مخاطبة سلطة النقد والبنوك والمؤسسات المالية ذات العلاقة.
- تنتقل جميع حقوق والتزامات العضويات والاشتراكات التي كانت الهيئات المندمجة قد أجرتها أو ارتبطت بها حكماً إلى البلدية الدامجة.

- بخصوص مشاريع مجلس الخدمات المشترك التي كانت قد ارتبطت به كل من الهيئات المحلية المندمجة، فإنه يتم نقل ملكية هذه المشاريع إلى البلدية الدامجة ويتم التعامل معها كأحد مشاريعها وتدخل هذه المشاريع في موازنة البلدية الدامجة الموحدة هذا إذا ما كانت جميع الهيئات المحلية المندمجة هي ذاتها تشكل جميع أعضاء مجلس الخدمات المشترك، وبغير هذه الحالة وإذا لم تكن الهيئات المحلية المندمجة هي ذاتها جميعاً أعضاء في مجلس الخدمات المشترك فتنتقل جميع الحقوق والالتزامات التي كانت لهذه الهيئات المحلية المندمجة في مجلس الخدمات المشترك التي كانت عضواً فيه قبل دمجها إلى البلدية الدامجة التي تحل محلها في عضوية مجلس الخدمات المشترك على أن يطبق على البلدية الدامجة بخصوص عضويتها في مجلس الخدمات المشترك النظام الأساسي لمجالس الخدمات المشتركة رقم (1) لسنة 2006م بما في ذلك المادة 54 منه الخاصة بنقل ملكية كافة الأصول العقارية والمنقولة المتعلقة بالخدمة أو الخدمات التي يقدمها المجلس والتي كانت مملوكة سابقاً لأعضاء الهيئة العامة إلى ذمة المجلس.

المادة (11): الالتزامات والادعاءات بعد الدمج

إذا ظهرت التزامات أو ادعاءات على أحد الهيئات المحلية المندمجة بعد الدمج وكانت قد أخفيت من قبل بعض المسؤولين في الهيئة المحلية المندمجة، فيكون للبلدية الدامجة حق الرجوع على أولئك المسؤولين شخصياً وتحت طائلة العقوبات المقررة لذلك بموجب قانون العقوبات رقم (12) لسنة 1960م وأية تشريعات أخرى ذات علاقة.

المادة (12): أيلولة الأملاك

- بعد عمل جميع التخمينات اللازمة من قبل الجهة التي يعينها الوزير تؤول جميع الأملاك والموجودات والأصول من الهيئات المحلية المندمجة إلى البلدية التي تصبح المالك القانوني الوحيد لها.
- تعفى الهيئات المحلية المندمجة والبلدية الدامجة من أية رسوم ناتجة عن عمليات نقل الملكية بتتسيب من الوزير وبقرار من مجلس الوزراء.

المادة (13): الديون

- تصبح البلدية الدامجة المسؤولة قانوناً عن ديون الهيئات المحلية المندمجة أمام دائئيتها، كما تكون البلدية الدامجة مسؤولة قانوناً عن تحصيل جميع ديون الهيئات المندمجة من المواطنين وأية جهة كانت.

- يؤخذ في عين الاعتبار عند إجراء التخمينات اللازمة حصر جميع القضايا المقامة من وعلى الهيئات المحلية المندمجة إذا ما وجدت، كما يتم التحقق عن إجراء التخمينات اللازمة من مقدار الديون المستحقة للهيئات المحلية المندمجة والديون المستحقة عليها من أية جهة كانت.
- يحق لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير أن يعيد رسم المراكز المالية للهيئات المندمجة والبلدية الدامجة بما يحقق التوازن بين كل من الديون المترصدة لصالح الهيئات المندمجة في ذمة المواطنين والجهات الأخرى والديون المترصدة في ذمتها لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية.

المادة (14): الموظفين

- يتم تسكين موظفي الهيئات المحلية المندمجة في البلدية الدامجة حسب تخصصاتهم ومؤهلاتهم وفقاً للهيكلية الوظيفية الجديدة التي إعتمدها الوزارة، على أن تحسب فترة عملهم السابقة كل في هيئته المحلية كجزء من فترة عمله لدى البلدية الدامجة، مع عدم الإخلال بأي حقوق أو امتيازات أو درجات وظيفية أو تصنيفات للموظفين تكفلها أية تشريعات ذات علاقة.
- في حال دعت الحاجة لإنهاء خدمات أي موظف بعد عملية الاندماج فإنه تتم معالجة إنهاء خدماته واحتساب مستحقاته وفقاً لأحكام القانون.

المادة (15): الحقوق المكتسبة للمواطنين قبل عملية الاندماج

- لا يكلف المواطنون المستفيدون من خدمات الهيئات المحلية المندمجة قبل عملية الدمج بدفع أي رسوم أو عوائد أو أثمان إضافية عن أية معاملات لهم كانوا قد أجروها مع أي من الهيئات المندمجة واستوفيت رسومها أو عوائدها أو أثمانها من قبلها حسب الأصول.
- يبقى لأية وثائق رسمية حازها المواطنون حسب الأصول من الهيئات المحلية المندمجة قبل عملية الاندماج بما في ذلك التراخيص والأذون والمخططات وغيرها ذات الحجية القانونية وتنقل آثار هذه الحجية إلى البلدية الدامجة.

المادة (16): اللجنة الإدارية الانتقالية للبلدية الدامجة

- يعين وزير الحكم المحلي للجنة الإدارية للبلدية الدامجة بقرار يصدره بهذا الشأن على أن يراعي قرار التعيين تمثيل جميع التجمعات السكانية المنضوية تحت مظلة البلدية الدامجة تمثيلاً عادلاً في اللجنة.

- يعين الوزير اللجنة الإدارية من (عدد فردي) أعضاء على النحو التالي رئيس ونائب وأعضاء، ويتم تحديد المناصب المذكورة وفقاً لما ينص عليه قرار الوزير.
- فترة تمثيل اللجنة الإدارية للبلدية الدامجة هي فترة انتقالية تنتهي بتاريخ الإعلان الرسمي عن انتخابات الهيئات المحلية في الوطن.

المادة (17): صلاحيات اللجنة الإدارية الانتقالية للبلدية الدامجة

يكون للجنة الإدارية للبلدية الدامجة ذات الوظائف والصلاحيات والسلطات الممنوحة لمجالس الهيئات المحلية بموجب قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997م، كما يسري هذا القانون على جميع ما يتعلق باحتمالاتها وقراراتها وشؤونها وتعاملاتها.

المادة (18): تشكيلة مجلس البلدية الدامجة بعد مضي الفترة الانتقالية

لوزارة الحكم المحلي مطلق الصلاحية بموجب هذا النظام في التحقق من أن يراعى في تشكيلة مجلس البلدية الدامجة المنبثق عن الانتخابات بعد مضي الفترة الانتقالية المبادئ والضوابط التالية:

- أن يكون هناك تمثيل عادل لجميع الهيئات المندمجة.
- أن لا يستأثر أي تجمع سكاني بأي شكل من الأشكال بمقاعد مجلس البلدية الدامجة.

المادة (19): المرجعية القانونية للبلدية الدامجة

تخضع البلدية الدامجة لكل من قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997م وجميع تعديلاته وكافة التشريعات ذات العلاقة في كل ما يتعلق بشؤونها وتعاملاتها وارتباطاتها.

المادة (20): التخطيط

- إستنادا إلى المادة 19 أعلاه، ولأغراض التخطيط المناطقي، يتم إعتبار الحدود التنظيمية للهيئات المحلية المندمجة منطقة تنظيمية واحدة، وللوزير تحديد منطقة البلدية الدامجة حسب الأصول.
- يتم تطوير مخططات هيكلية خاصة بالتجمعات السكانية في منطقة الدمج، سواء بشكل منفرد أو بشكل مشترك، وذلك لأغراض التنظيم والترخيص والبناء.

المادة (21): المشاريع

يتم تحديد المشاريع التنموية لمنطقة الدمج واماكن تنفيذها من خلال عملية التخطيط التنموي

الاستراتيجي بحسب المنهجية المقررة من قبل وزارة الحكم المحلي.

المادة (22): أحكام خاصة

- تعفى البلدية الدامجة والهيئات المحلية المندمجة بالتنسيق من الوزير من أية رسوم أخرى ناتجة عن عملية الاندماج وبقرار من مجلس الوزراء.
- تتولى وزارة الحكم المحلي البحث عن الآليات اللازمة لتوفير التمويل اللازم لإنجاز عملية الدمج.

مخرجات الدراسة التي نفذتها شركة بيت الخبرة

- النظام التأسيسي للهيئات المحلية الدامجة في مناطق الدمج.
- هيكل تنظيمي للهيئة الدامجة وهياكل تفصيلية ووصف مهام للدوائر والأقسام وأوصاف وظيفية.
- خطة تسكين وتعيين للموظفين في مناطق الدمج.
- خطة تدريب للكوادر الموجودة في مناطق الدمج.
- الاحتياجات التشغيلية للهيئات الدامجة في مناطق الدمج (الاحتياجات من المباني والمعدات والأجهزة والأثاث)، مع الأخذ بعين الاعتبار ما هو متوفر منها أصلاً لدى الهيئات المندمجة.
- إجراءات عمل قياسية، حيث تم تطوير 11 إجراء عمل جاءت في 170 صفحة

ملحق 6.2: كشف بأعداد الهيئات المدمجة

كشف بأعداد الهيئات المدمجة				
عدد الأعضاء	عدد المواقع المدمجة	عدد الهيئة المدمجة	المحافظة	الرقم
140	41	12	الخليل	1
64	11	6	بيت لحم	2
50	9	4	رام الله	3
15	2	1	سلفيت	4
69	13	6	نابلس	5
100	22	6	جنين	6
61	16	5	طولكرم	7
15	3	1	طوباس	8
514	117	41	المجموع	9

ملحق 7.2: كشف بالهيئات المحلية التي تم ضمها

م	الاسم بالعربي	بالانجليزي	عدد السكان	نوعها	الهيئات المضمومة		عدد السكان	عدد الأعضاء	نوعها
					عربي	انجليزي			
طولكرم									
1	طولكرم	Tulkarm	51300	بلدية	كفا	Kafa	404		ل.م
			51704				15		
مجموع عدد السكان									
2	كفر اللبد	Kaft al Labad	4074	بلدية	الحفاصي	Al Haffasi	157		ل.م
			4231				9		
مجموع عدد السكان									
3	باقة الشرقية	Baqa ash Sharqiya	4101	بلدية	النزلة الغربية	An Nazla al Gharbiya	937		م.ق
			340		النزلة الوسطى	An Nazla al Wusta			م.ق
			5378				11		
مجموع عدد السكان									
جنين									
1	عراية	Arraba	9920	بلدية	واد دعوق	Wadi Du'oq	123		ل.م
			58		الحفيرة	Al Hafira			ل.م
			173		المنصورة	Al Mansura			ل.م
			10274				13		
مجموع عدد السكان									
2	جبع	Jaba'	8492	بلدية	العصاصة	Al 'Asa'asa	464		ل.م
			8956				11		
مجموع عدد السكان									

ل.م		295	Al Mutilla	المطلة	م.ق	2420	Al Mughayyir	المغير	3
	9	2715	مجموع عدد السكان						
ل.م		204	Aba (al Gharbiya)	عابا الغربية	بلدية	39004	Jenin	جنين	4
	15	39208	مجموع عدد السكان						
سلفيت									
م.ق		226	Khirnbet Qeis	خربة قيس	بلدية	8796	Salfit	سلفيت	1
	15	9022	مجموع عدد السكان						
نابلس									
ل.م		44	Za'tara	زعترة	بلدية	9079	Beita	بيتا	1
			مجموع عدد السكان						
م.ق		394	Nisf Jubeil	نصف جبيل	بلدية	2614	Sabastiya	سبسطية	2
م.ق		505	Ijnisinya	اجنسينيا					
	9	3513	مجموع عدد السكان						
م.ق		302	'Ammuriya	عموريا	م.ق	2465	Al Lubban ash Sharqiya	اللبن الشرقية	3
	9	2767	مجموع عدد السكان						
م.ق		464	Jalud	جالود	م.ق	2321	Qaryut	قريوت	4
	9	2785	مجموع عدد السكان						
م.ق		768	'Iraq Burin	عراق بورين	م.ق	4344	Tell	تل	5
	11	5112	مجموع عدد السكان						
م.ق		102	Yanun	يانون	بلدية	8221	Aqraba	عقربا	6
	11	8323	مجموع عدد السكان						

طوباس									
ل.م		546	Ath Thaghra	الثغرة	بلدية	16154	Tubas	طوباس	1
ل.م		71	Kashda	قشدة					
	15	16771	مجموع عدد السكان						
بيت لحم									
ل.م		578	Khallet al Louza	خلاليل اللوز	م.ق	4799	Hindaza and Braid'ah	هندازة وبريضة	1
	11	5377	مجموع عدد السكان						
ل.م		1415	Khallet Hamameh	خلة حمامة	بلدية	11785	Beit Jala	بيت جالا	2
ل.م		672	Bir Onah	بئر عوننة					
	13	13872	مجموع عدد السكان						
م.ق		1012	Al Maniya	المنية	بلدية	8881	Taqu'	تقوع	3
	11	9893	مجموع عدد السكان						
ل.م		433	Al Manshiya	المنشية	م.ق	1320	Marah Rabah	مراح رباح	4
	9	1753	مجموع عدد السكان						
ل.م		162	Jubbet adh Dhib	جب الذيب	م.ق	1229	Beit Ta'mir	بيت تعمر	5
	9	1391	مجموع عدد السكان						
الخليل									
ل.م		979	Beit ar Rush al Fauqa	بيت الروش الفوقا	م.ق	2578	Al Burj – Al Berh	البرج والبيرة	1
ل.م		318	Beit Mirsim	بيت مرسم					
	9	3875	مجموع عدد السكان						

ل.م		215	Marah al Baqqar	مراح البقار	م.ق	1972	As Surs	الصرّة	2
ل.م		272	Khallet al 'Aqed	خلة عقد وحشة					
ل.م		641	Hadab al 'Alaqa	حدب العلقة					
	9	3100	مجموع عدد السكان						
ل.م		2362	Abu al 'Orqan	ابو العرقان	م.ق	1197	Abu al 'Asja and Abu al Ghozlan	ابو العسجا و ابو الغزلان	3
ل.م		771	Kurza	كرزة					
ل.م		660	Rabud	رابود					
	9	4990	مجموع عدد السكان						
ل.م		271	Fuqeiqis	افقيقيس	بلدية	28268	Dura	دورا	4
تجمع سكاني		130	Oyon Abu Seif	عيون ابو سيف					
			Wadi Obeed	واد عبيد					
			Al Hajre	الهجري					
	13	29040	مجموع عدد السكان						

ل.م		288	Om Ashoqhan	ام الشقحان	م.ق	1412	Khallet al Maiyya	خلة المية	5
ل.م		822	Umm Lasafa – Abu Sheiban	ام لاصفا ابو شبان					
ل.م		775	Ar Rifa'iyah / Ad Deirat	الرفاعية و الديرات					
ل.م		148	Wadi Elma'	واد الما					
	9	3445	مجموع عدد السكان						
ل.م		1093	Khallet Salih	خلة صالح	بلدية	48692	Yatta	يطا	6

ل.م		1277	Al Heila	الحيلة					
	13	51062	مجموع عدد السكان						
ل.م		903	Qla'a Zeta	قلاع زيتا	بلدية	163146	Hebron (Al Khalil)	الخليل	7
م.ق		1149	Qalqas	قلقس					
ل.م		1248	Al Bowereh	البويرة					
ل.م		2186	Khallet Edar	خلة الدار					
ل.م		694	Aqabat Injeleh	عقبة انجيلة					
	15	169326	مجموع عدد السكان						
ل.م		249	Jala	جالا	بلدية	13548	Beit Ummar	بيت امر	8
	13	13797	مجموع عدد السكان						
ل.م		264	Khirbet ad Deir	الدير	بلدية	7941	Surif	صوريف	9
	11	8205	مجموع عدد السكان						

ملحق 8.2: المجالس القروية الاقل من 1000 نسمة

المجالس القروية الاقل من 1000 نسمة				
الرقم	المحافظة	المجلس	عدد السكان	ملاحظات
1	جنين	طوره الغربية	980	
2	طوباس	العقبة	113	
3	طولكرم	الجاروشية	978	
4	طولكرم	سفارين	798	
5	طولكرم	عكابة	267	
6	نابلس	عين شلبي	355	
7	نابلس	فروش بيت دجن	815	
8	قلقيلية	كفر لاقف	914	جرت بها انتخابات
9	سلفيت	اسكاكا	967	جرت بها انتخابات
10	رام الله	النبي صالح	575	
11	رام الله	برهام	663	
12	رام الله	بيت عور الفوقا	931	
13	رام الله	جلجيا	798	جرت بها انتخابات
14	رام الله	حبيبا	159	
15	رام الله	دير نظام	947	
16	رام الله	شبتين	909	
17	رام الله	عين سينيا	766	
18	رام الله	عين قينيا	857	
19	رام الله	بيروود	694	
20	اريجا	مرج غزال	218	
21	اريجا	مرج نعمة	768	
22	القدس	النبي صموئيل	270	
23	القدس	بيت اجزا	731	
24	القدس	خراب ام اللحم	380	
25	بيت لحم	الجبعة	960	
26	بيت لحم	المعصرة	861	
27	بيت لحم	مراح معلا	734	
28	بيت لحم	وادي النيص	827	
29	بيت لحم	النعمان		
30	بيت لحم	كيسان	487	
31	الخليل	سكة وطواس	930	

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس
كلية الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

رسالة ماجستير بعنوان:

"واقع دمج البلديات في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية
والمنتفعين واليات مقترحة لتطويرها (دراسة حالة - محافظة رام الله والبيرة)

يرجى الإجابة عن فقرات هذه الاستبانة بصدق وموضوعية من أجل تحقيق أهداف هذه
الدراسة مع العلم أن البيانات التي تجمع هي لأغراض البحث العلمي وسوف تعامل
بسرية تامة.

شاكرين لكم حسن مساعدتكم وتعاونكم

الطالب: محمود عامر قنداح

إشراف الدكتور: عبد الوهاب الصباغ

استمارة رقم (1) لأعضاء المجالس البلدية :
القسم الأول: بيانات عامة (الرجاء وضع إشارة x في المربع المقابل
استمارة رقم (1) :القسم الأول: بيانات عامة (الرجاء وضع إشارة x في المربع المقابل)

1	الجنس	(.....)	(1 ذكر (2 أنثى
2	العمر	(.....)	(1 اقل من 35 عاما (2 35-45 عاماً (3 46 عاماً عاما (4) فأكثر 56
3	المؤهل العلمي	(.....)	(1 ثانوية عامة فأقل (2 دبلوم متوسط (3 بكالوريوس (4 ماجستير (5 دكتوراه فأعلى
4	اسم البلدية	(.....)	(1 الزيتونة (2 الاتحاد (3 بني زيد الغربية (4 بلدية بني زيد الشرقية
5	مكان الإقامة	(.....)	(1 حدود بلدية الزيتونة (2 حدود بلدية الاتحاد (3 حدود بلدية بني زيد الغربية (4 حدود بلدية بني زيد الشرقية (5) غير ذلك
6	أساس العضوية	(.....)	(1 انتخاب (2 تعيين (3 تكليف (4) غير ذلك
7	عدد سنوات العضوية	(.....)	(1 من سنة إلى 4 سنوات (2 5 سنوات فأعلى

القسم الثاني: محاور الدراسة

A المحور الأول: الموارد المحلية: أدى دمج البلديات إلى :

السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
A.1 - زيادة عدالة التوزيع للأنشطة الاقتصادية في مناطق البلدية					
A.2 - تأسيس قنوات اتصال مع المواطنين للاستماع لقضاياهم المختلفة					
A.3 - زيادة عدد المعدات والتجهيزات					
A.4 - وجود مخطط هيكلي للبلدية					
A.5 - المخطط الهيكلي زاد في الاستخدام الأمثل للأراضي					
A.6 - زيادة القدرة لدى البلدية على مكافحة الأوبئة					
A.7 - تخفيف تأثير النفايات على البيئة جراء النظافة					
A.8 - زيادة التركيز على إنشاء المناطق الخضراء والحدائق					

					A.9- توفير إنارة جيدة للطرق
					A.10- زيادة الاهتمام بالأنشطة الثقافية
					A.11- تخصيص مناطق صناعية بعيدة عن السكان
					A.12- زيادة الطلب على تقييم الأثر البيئي للمشاريع المقدمة
					A.13- زيادة استقطاب الكفاءات لمساعدة البلدية
B : المحور الثاني : تحسين الوضع المالي:					
أدى دمج البلديات إلى :					
					B.1 - إظهار الذمم المالية
					B.2- زيادة استخدام التكنولوجيا في الأنظمة المالية
					B.3- زيادة عوائد التراخيص
					B.4- زيادة عوائد التنظيم في البلدية
					B.5- زيادة الإيرادات الذاتية للبلدية (الأصول الثابتة) (عقارات، أراض، محال تجارية)
					B.6- زيادة قيمة المساعدات للبلدية
					B.7- زيادة عملية الجباية لمستحقات البلدية
					B.8- زيادة حصة البلدية من حصة موازنة الحكومة
					B.9- تخفيض النفقات التشغيلية (محروقات ،صيانة معدات، كهرباء ، أجور ورواتب ، مكافآت)
					B.10- تخفيض العجز في مديونية البلدية
المحور الثالث: الكفاءة الإدارية: أدى دمج البلديات إلى :					
					C.1 - إعداد خطط إستراتيجية لدى البلدية أفضل
					C.2- إنشاء قاعدة بيانات للبلدية
					C.3- الاستقرار في التمويل
					C.4- وضوح الهيكل التنظيمي
					C.5- زيادة في استخدام نظم المعلومات المحوسبة
					C.6- أصبحت الإجراءات الإدارية سريعة الانجاز
					C.7- - المأسسة في الأداء
					C.8- الحرية في الاطلاع على المعلومات أسهل
					C.9- زيادة قدرة البلدية على المتابعة
					C.10- إنشاء الدليل الإرشادي للمواطنين
D ; المحور الرابع: إدارة الموارد البشرية: أدى دمج البلديات إلى:					
					D.1 - تحديد الأهداف والإجراءات وفق احتياجات البلدية من الموارد البشرية من حيث العدد والمواصفات
					D.2- توفير قوى عاملة أكثر تأهيلا

					D.3- تحديد المعايير المطلوبة للوظائف الشاغرة بدقة
					D.4- تحليل الوظائف بناء على المقابلة
					D.5- النظام المنصف في اختيار وتعيين الموظفين
					D.6- استقرار وظيفي للعاملين
					D.7- إنشاء وصف وظيفي أكثر وضوحاً
					D.8- تحفيز العاملين بنظام عادل للرواتب والأجور
					D.9- تناسب اجر العاملين مع أعبائهم الوظيفية
					D.10- تجنيد حملة الشهادات الجامعية للتطوع في مساعدة البلدية
					D.11- اعتماد أسلوب قياس عادل لتقييم أداء العاملين
					D.12- تزويد الموظفين بالمعلومات والخبرات اللازمة لأداء أعمالهم بفعالية
					D.13- أعداد برامج تدريبية لتأهيل الموظفين
					D.14- وجود نظام تحفيز لرفع الدافعية عند الموظفين
					D.15- الاعتماد على قاعدة بيانات محدثة لاستقطاب الموارد البشرية المؤهلة
					D.16- وجود خطة مدروسة لتحديد الاحتياجات من الأفراد
E: المحور الخامس: آليات مقترحة لزيادة فاعلية دمج البلديات:					
					E.1- إنشاء قسم خاص للشكاوي والاعتراضات
					E.2- إنشاء دليل لإجراءات للتمييز بين صلاحيات البلديات والوزارة
					E.3- عقد اجتماعات دورية للمواطنين
					E.4- تفويض صلاحيات للطواقم الفنية مثل (دائرة الهندسة، دائرة الشكاوي)
					E.5- تشكيل لجان رقابة على أداء البلدية من المواطنين
					E.6- تحديد مهام محددة للجان البلدية
					E.7- تشكيل مجلس استشاري للبلدية من المواطنين
					E.8- إعلان الذمم المالية (الصادر،الوارد) كل شهر للمواطنين
					E.9- اجتماع أعضاء المجلس البلدي بدون الرئيس كل شهر لتقييم أدائه
					E.10- إعداد برامج تدريبية لتأهيل الأعضاء بشكل متواصل
					E.11- إنشاء دليل إرشادي للمواطنين للتعرف على أعمال البلدية
					E.12- إعداد خطة إعلامية للتواصل مع المجتمع المحلي
					E.13- تأسيس قناة اتصال لتشبيك العلاقات مع الجهات الممولة
					E.14- إعداد برنامج مالي متطور لتحسين الإجراءات المالية

القسم الثالث:

1- ما الآليات المقترحات من وجهة نظرك الممكن تقديمها لتعزيز ودعم عملية دمج البلديات ؟

.....
.....

2. ما السلبيات والايجابيات لعملية دمج البلديات من وجهة نظرك ؟

أ- الايجابيات:

.....
.....

ب- السلبيات:

.....
.....

شاكرين لكم حسن تعاونكم

ملحق 2.3: استبانة المنتفعين

استمارة رقم (2): للمنتفعين

القسم الأول: بيانات عامة (الرجاء وضع إشارة x في المربع المقابل)

1	الجنس	(.....)	(1 ذكر (2 أنثى
2	العمر	(.....)	(1 اقل من 35 عاما (2 35-45 عاماً (3 46 عاماً عاماً (4 56 فأكثر
3	المؤهل العلمي	(.....)	(1 ثانوية عامة فأقل (2 دبلوم متوسط (3 بكالوريوس (4 ماجستير (5 دكتوراه فأعلى
4	مكان الإقامة	(.....)	(1 بلدية الزيتونة (2 بلدية الاتحاد (3 بلدية بني زيد الغربية (4 بلدية بني زيد الشرقية
5	قطاع العمل	(.....)	(1 قطاع حكومي (2 قطاع أهلي (3 قطاع خاص (4 منظمات غير حكومية (5 غير ذلك
6	الحالة الاجتماعية	(.....)	(1 متزوج (2 أعزب (3 غير ذلك

F: المحور السادس: تحسين نوعية الخدمات:

أدى دمج البلديات إلى :

السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
F.1- تسهيل إجراءات الترخيص					
F.2- تقليل وقت انتظار المواطنين عند انجاز معاملاتهم					
F.3- تحسين مستوى التعامل مع المواطنين					
F.4- سرعة البت في النزاعات بين المواطنين					
F.5- تحسين وضع المجاري والصرف الصحي					
F.6- سرعة الاستجابة للشكاوي المقدمة من المواطنين					
F.7- تحسين مستوى النظافة العامة					
F.8- تعزيز الدور الثقافي للبلدية في المنطقة					
F.9- زيادة الرقابة على أمور الصحة العامة الوقائية					
F.10- معالجة المكاره الصحية					

					F.11 - إنشاء متنزهات لترفيه المواطنين
					F.12 - توفير مكان مناسب لاستقبال المراجعين
					F.13- توفير لوحة إرشادات للمواطنين
					F.14- إعداد دليل إجراءات للمراجعين
					F.15- توفير طرق معبدة
					F.16- توفير إنارة شوارع
G: المحور السابع: ملاءمة الخدمات المقدمة للمنتفعين: أدى دمج البلديات إلى :					
					G.1- ملاءمة التنظيم الهيكلي للبلدية مع احتياجات المواطنين
					G.2- ملاءمة الهيكل التنظيمي مع الواقع
					G.3- خدمات المياه ملاءمة لاحتياجات المواطنين المختلفة
					G.4- المجاري ملائمة للظروف الصحية
					G.5 - تناسب الخدمات الصحية مع الأمراض المنتشرة في المنطقة
					G.6 - تناسب الخدمات الزراعية التي تؤديها البلدية مع احتياجات المزارعين المختلفة.
					G.7 - البنية التحتية مناسبة للنشاط الاقتصادي
					G.8- وجود حدائق خضراء ملائمة للترفيه
					G.9- وجود طرق معبدة تتلاءم مع استخدامات المواطنين
					G.10- وجود إنارة شوارع ملائمة لاحتياجات المواطنين
H: المحور الثامن: مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرارات: أدى دمج البلديات إلى :					
					H.1- تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي
					H.2- زيادة مشاركة المنتفعين من الخدمات البلدية في إعداد خطة البلدية
					H.3- زيادة التنسيق بين البلدية والمؤسسات الأهلية
					H.4- تعزيز التنسيق مع الشخصيات الاعتبارية المحلية في قضايا تخص البلدية
					H.5- إطلاع المنتفعين على أداء البلدية
					H.6- تسهيل آلية الاعتراض على قرارات البلدية
					H.7- وجود عدد اكبر من المتطوعين لمساعدة البلدية في أداء واجبها

					H.8- مشاركة اكثر من المنتفعين في تنفيذ بعض المشاريع العامة
I : المحور التاسع : آليات مقترحة لزيادة فاعلية دمج البلديات :					
					I.1- تقسيم العضوية في المجلس البلدي على المواقع المدمجة نسبة لعدد السكان
					I.2- توزيع المشاريع المقدمة من البلدية حسب الأولوية في الاحتياج
					I.3- جدولة الخدمات غير المنجزة بشكل متسلسل وحسب الأولوية
					I.4- العمل على تنفيذ المشاريع المشتركة لتعزيز عملية الدمج
					I.5- العمل على دمج وتوسيع شبكة الطرق بين المواقع المدمجة
					I.6- العمل على تعديل القوانين والتشريعات الانتخابية
					I.7- العمل على تمثيل كافة المواقع المدمجة في عضوية البلدية
					I.7- القيام بنشاطات اجتماعية لتوطيد العلاقة بين المواقع المدمجة
					I.8- إعطاء صلاحيات أوسع للبلديات المدمجة
					I.9- اختيار جسم وسيط بين البلدية والحكومة لمساعدة الهيئات المحلية
					I.10- زيادة البرامج الإعلامية للبلدية
					I.11- تحديد معايير محددة لعضوية المجلس البلدي
					I.12- تعزيز ثقافة المساهمة المجتمعية في تنفيذ المشاريع

القسم الثالث:

1- ما الآليات المقترحات من وجهة نظرك التي يمكن تقديمها لتعزيز ودعم عملية دمج البلديات؟

.....
.....

2. ما السلبيات والايجابيات لعملية دمج البلديات من وجهة نظرك ؟

أ- الايجابيات:

.....
.....

ب- السلبيات:

.....
.....

شاكرين لكم حسن تعاونكم

ملحق 3.3: قائمة بأسماء المتخصصين وذوي الخبرة في تحكيم الاستباننتين

الرقم	الاسم	الصفة	المؤسسة
1	د. حسين الأعرج	رئيس ديوان الرئاسة	ديوان الرئاسة
2	د. زياد قنام	مدير معهد التنمية المستدامة	جامعة القدس
3	د. عبد الرحمن الحاج	تنمية	جامعة بيرزيت
4	د. يوسف أبو فارة	إدارة	جامعة القدس المفتوحة
5	د. ماجد صبيح	إدارة	جامعة القدس المفتوحة
6	د. عزمي الأطرش	اقتصاد	جامعة القدس
7	أ. عبد الكريم سدر	وكيل مساعد	وزارة الحكم المحلي

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
109	تصنيف البلديات.....	1.2
114	المجالس القروية بين أكثر من (5000 و اقل من 10000) نسمة تستحق بلدية.....	2.2
115	المجالس المحلية للقدس.....	3.2
118	لجان المشاريع.....	4.2
119	مسودة نظام دمج البلديات.....	5.2
126	الهيئات المدمجة.....	6.2
127	الهيئات التي ضمت.....	7.2
132	المجالس القروية اقل من 1000 نسمة.....	8.2
133	استمارة أعضاء المجالس البلدية	1.3
138	استمارة المنتفعين.....	2.3
141	قائمة بأسماء المتخصصين ذوي الخبرة في تحكيم الاستبيانين.....	3.3

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
54	طريقة الدراسة وإجراءاتها.....	1.3
78	المتوسطات الحسابية لمحاور الاستبانة وأقسامها.....	1.4
87	المتوسطات الحسابية لمحاور الاستبانة وأقسامها.....	2.4

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.2	الفرق بين الادارة المحلية والحكم المحلي.....	10
2.2	توزيع الهيئات المحلية الفلسطينية للعام 2008.....	18
3.2	إعداد البلديات التي دمجت في كندا (1995-2002).....	38
1.3	توزيع فقرات الاستبانة الرئيسة على محاورها - استبانة الأعضاء والمنتفعين.....	54
2.3	نتائج اختبار كرونباخ ألفا على استبانات الدراسة.....	56
3.3	قيم معامل كرونباخ الفا للاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة.....	56
4.3	آلية اختيار عينة البحث من المنتفعين، ومجتمع الدراسة للأعضاء.....	58
5.3	التوزيع التكراري لأفراد مجتمع البحث حسب الجنس.....	59
6.3	التوزيع التكراري لأفراد مجتمع البحث حسب الفئة العمرية.....	59
7.3	التوزيع التكراري لأفراد مجتمع البحث حسب المؤهل العلمي.....	60
8.3	التوزيع التكراري لأفراد مجتمع البحث حسب البلدية.....	60
9.3	التوزيع التكراري لأفراد مجتمع البحث حسب مكان السكن.....	61
10.3	التوزيع التكراري لأفراد مجتمع البحث حسب أساس العضوية.....	61
11.3	التوزيع التكراري لأفراد مجتمع البحث حسب عدد سنوات العضوية.....	62
12.3	التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الجنس.....	62
13.3	التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الفئة العمرية.....	62
14.3	التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي.....	63
15.3	التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب البلدية.....	63
16.3	التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب قطاع العمل.....	64
17.3	التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الحالة الاجتماعية.....	64
1.4	تقسيم مقياس ليكرت إلى المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين.....	66
2.4	توجهات أفراد مجتمع البحث حول المحور الأول.....	68
3.4	توجهات أفراد مجتمع البحث حول المحور الثاني.....	70
4.4	توجهات أفراد مجتمع البحث حول المحور الثالث.....	72

74	توجهات أفراد مجتمع البحث حول المحور الرابع.....	5.4
76	توجهات أفراد مجتمع البحث حول المحور الخامس.....	6.4
78	المتوسطات الحسابية لجميع محاور الدراسة - استبانة الأعضاء -	7.4
79	توجهات أفراد العينة حول المحور السادس.....	8.4
81	توجهات أفراد العينة حول المحور السابع.....	9.4
83	توجهات أفراد العينة حول المحور الثامن.....	10.4
85	توجهات أفراد العينة حول المحور التاسع.....	11.4
86	المتوسطات الحسابية لجميع محاور الدراسة - استبانة المنتفعين -	12.4
88	تأثير متغيرات الدراسة المستقلة على محاور وفقرات الاستبانة.....	13.4
91	اختبار L.S.D حسب البلدية.....	14.4

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
أ	الإقرار.....	
ب	شكر و عرفان.....	
د	المصطلحات.....	
ز	قائمة المختصرات.....	
و	الملخص بالعربية.....	
ى	الملخص بالانجليزية.....	
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها.....	
1	مقدمة.....	1.1
2	مشكلة الدراسة	2.1
3	مبررات الدراسة	3.1
3	أهمية الدراسة.....	4.1
3	الناحية العلمية	1.4.1
4	الناحية العملية	2.4.1
4	أهداف الدراسة	5.1
5	أسئلة الدراسة	6.1
5	فرضيات الدراسة	7.1
7	هيكلية الدراسة	8.1
8	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....	
8	مقدمة	1.2
8	الإطار النظري.....	2.2

8	الإدارة المحلية والحكم المحلي.....	1.2.2
9	تعريف الحكم المحلي.....	1.1.2.2
9	الإدارة المحلية	2.1.2.2
9	أسباب ظهور الإدارة المحلية	3.1.2.2
9	مقومات الإدارة المحلية.....	4.1.2.2
10	الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي	5.1.2.2
10	البلديات	2.2.2
11	تعريف البلدية	1.2.2.2
11	دور البلديات المدمجة	2.2.2.2
11	تصنيف البلديات.....	3.2.2.2
12	المركزية واللامركزية.....	3.2.2
12	المركزية.....	1.3.2.2
13	اللامركزية.....	2.3.2.2
14	الإطار التاريخي.....	3.2
14	لمحة تاريخية وسياسية عن الضفة الغربية.....	1.3.2
16	نشأة وتطور البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين.....	2.3.2
16	البلديات وهيئات الحكم المحلي قبل عام 1967	1.2.3.2
16	في العهد العثماني.....	1.1.2.3.2
16	في عهد الانتداب البريطاني في فلسطين.....	2.1.2.3.2
17	الحكم المحلي في عهد الإدارة المصرية والأردنية	3.1.2.3.2
17	البلديات وهيئات الحكم المحلي في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية	3.3.2
18	عدد وحدات الحكم المحلي وتصنيفها	4.3.2
19	دمج البلديات	5.3.2
19	أنواع الدمج في البلديات	1.5.3.2
20	مبررات دمج البلديات.....	2.5.3.2
20	سلبيات دمج البلديات	3.5.3.2
21	فوائد دمج البلديات.....	4.5.3.2
21	مميزات دمج البلديات	5.5.3.2
22	أهداف دمج البلديات	6.5.3.2
23	المبادئ الأساسية لدمج الهيئات المحلية	7.5.3.2

26 معيقات وصعوبات دمج البلديات	8.5.3.2
27 متطلبات دمج البلديات	9.5.3.2
28 مراحل وخطوات دمج الهيئات المحلية	10.5.3.2
29 أهم المعايير والمؤشرات والمواصفات لعملية الدمج	11.5.3.2
30 دمج الهيئات المحلية الصغيرة مسؤولية مشتركة	12.5.3.2
30 تجارب محلية وعربية و دولية	4.2
30 تجارب محلية- الكفريات	1.4.2
33 تجارب عربية	2.4.2
33 التجربة الأردنية	1.2.4.2
34 تجربة الحكم المحلي في لبنان	2.2.4.2
35 تجارب دولية	3.4.2
35 تجربة الحكم المحلي في جنوب أفريقيا	1.3.4.2
37 التجربة الكندية	2.3.4.2
38 مقارنة التجربة الفلسطينية والتجربتين الاردنية واللبنانية	5.2
39 الدراسات السابقة	6.2
50 تعقيب على الدراسات السابقة	7.2
51 خلاصة	8.2

53 الفصل الثالث: طريقة الدراسة وإجراءاتها

53 تمهيد	1.3
53 منهج الدراسة	2.3
53 الطريقة والإجراءات	3.3
54 أداة الدراسة	4.3
55 قياس صدق إدارة الدراسة (الاستبانة)	1.4.3
56 قياس ثبات أداة الدراسة	2.4.3
57 حدود الدراسة	5.3
57 مجتمع الدراسة	6.3
58 عينة الدراسة	7.3
59 العوامل الديموغرافية لأفراد مجتمع البحث	8.3

59	العوامل الديموغرافية لأعضاء المجالس البلدية	1.8.3
62	العوامل الديموغرافية للمنتفعين	2.8.3
65	المعالجة الاحصائية	9.3
66	الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.....	
67	الاجابة على أسئلة الدراسة ومناقشتها	1.4
67	الأعضاء	1.1.4
67	المحور الأول: الموارد المحلية	1.1.1.4
70	المحور الثاني: تحسين الوضع المالي	2.1.1.4
72	المحور الثالث: الكفاءة الإدارية	3.1.1.4
74	المحور الرابع: إدارة الموارد البشرية	4.1.1.4
76	المحور الخامس: آليات مقترحة لزيادة فاعلية دمج البلديات	5.1.1.4
79	المنتفعين	2.1.4
79	المحور السادس: تحسين نوعية الخدمة	1.2.1.4
81	المحور السابع: ملائمة الخدمة المقدمة للمنتفعين	2.2.1.4
83	المحور الثامن: مشاركة المنتفعين في اتخاذ القرار	3.2.1.4
84	المحور التاسع: آليات مقترحة لزيادة فاعلية دمج البلديات	4.2.1.4
87	فرضيات الدراسة.....	2.4
87	مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى	1.2.4
89	مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية	2.2.4
89	مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة	3.2.4
90	مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة.....	4.2.4
93	مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة	5.2.4
94	مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة	6.2.4
94	تلخيص نتائج الدراسة	3.4
97	تلخيص نتائج الفرضيات	4.4
98	مقارنة نتائج الدراسة بنتائج الدراسات السابقة.....	5.4

100	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات	
100	الاستنتاجات	1.5
101	التوصيات	2.5
102	توصيات لوزارة الحكم المحلي	1.2.5
102	توصيات للبلديات	2.2.5
103	توصيات للمواطنين	3.2.5
104	توصيات بحثية	4.2.5
105	قائمة المراجع	
142	فهرس الملاحق	
143	فهرس الأشكال	
144	فهرس الجداول	
146	فهرس المحتويات	